الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

تخصص : اقتصاد كمي

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي في العلوم الاقتصادية

تحت عنوان :

أثر الاقتصاد غير الرسمي على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي
حالة الجزائر 1986-2020م
-دراسة قياسية -

إعداد الطالبان :

- عبد الخالق جديدي
- محمد الصالح خشخوش

إشراف الاستاذ:

عقبة ريمي

أعضاء لجنة المناقشة		
الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
هشام لبزة	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
عقبة ريمي	أستاذ التعليم العالي	مناقشا ومقررا
حنان بقاط	أستاذ محاضر - أ-	ممتحنا

الموسم الجامعي :2022/2021م

الملخص

تهدف هذه الدراسة الى تحديد أثر الاقتصاد غير الرسمي على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر ما بين 1986- 2020 ،المتمثلة في كل من التضخم والبطالة والنمو وسعر الصرف ،حيث تم تقسيم هذه الدراسة الى فصلين ، فصل نظري و فصل تطبيقي.

حاولنا من خلال هذه الدراسة تقديم معظم المفاهيم والتعاريف الخاصة بظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، وتعرف على أنوعه وحصر مختلف أسباب نموه وتطوره، كما تطرقنا الى التعريف بمختلف مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وأثر الاقتصاد غير الرسمي عليها، حيث استخدمنا طريقة بوكس وجنكيز للتنبؤ بقيم الاقتصاد غير الرسمي الناقصة، واعتمدنا في الدراسة على نموذج VAR في شكل اربع معادلات يكون فيها الاقتصاد غير الرسمي متغير مستقل لكل مؤشر، وتم التوصل الى أن الاقتصاد غير الرسمي يؤثر تأثيرا إيجابيا على كل من النمو والبطالة بينما يؤثر تأثيرا سلبيا على التضخم و سعر الصرف.

الكلمات المفتاحية:

الاقتصاد غير الرسمي، النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم، سعر الصرف .

abstract:

This study aims to determine the impact of the informal economy on the indicators of economic stability in Algeria between 1986 - 2020, represented in inflation, unemployment, growth and the exchange rate, where this study was divided into two chapters, a theoretical chapter and an applied chapter.

Through this study, we tried to present most of the concepts and definitions of the phenomenon of the informal economy, identifying its types, and listing the various reasons for its growth and development. In the study, we relied on the VAR model in the form of four equations in which the informal economy is an independent variable for each indicator, and it was concluded that the informal economy has a positive impact on both growth and unemployment, while it has a negative impact on inflation and the exchange rate.

key words:

Informal economy, economic growth, unemployment, inflation, exchange rate.

فهرس المحتويات

فهرس المتحويات

قائمة الجداول قائمة الاشكال قائمة الملاحق	
المقدمة	أ ب ج د
الفصل الاول: الإطار النظري للدراسة	
المبحث الاول: الاقتصاد غير الرسمي	
تمهيد	6
المطلب الأول: تعريف الاقتصاد غير الرسمي وأسبابه	6
أولا: تعريف الاقتصاد غير الرسمي	6
ثانيا: أسباب الاقتصاد غير الرسمي	7
المطلب الثاني :طرق قياس الاقتصاد غير الرسمي	11
أولا: المناهج المباشرة	12
ثانيا: المناهج غير المباشرة	15
المطلب الثالث : علاقة الاقتصاد غير الرسمي بالاقتصاد الرسمي وأثاره	16
أولا: علاقته بالاقتصاد الرسمي	16
ثانيا: أثار الاقتصاد غير الرسمي	18
المبحث الثاني : مؤشرات الاستقرار الاقتصادي	
المطلب الأول: النمو الاقتصادي	22
أولا: مفهوم النمو	22
ثانيا: خصائصه	23
ثالثا: اساليب تقدير النمو	24
رابعا: طرق قياس النمو الاقتصادي	25
المطلب الثاني: البطالة	26
أولا: مفهوم البطالة	26
ثانيا: أنواع البطالة	26
ثالثا: أسباب البطالة	28
رابعا: قياس البطالة	29
خامسا: الأثار الاقتصادية للبطالة	30
المطلب الثالث: التضخم	30
أولا: تعريف التضخم	30
ثانيا: أنواع التضخم	31
ثالثا: طرق قياس التضخم	32
رابعا: أسباب التضخم	36
خامسا: أثار التضخم	37
المطلب الرابع: سعر الصرف	39
أولا: مفهوم سعر الصرف	40
ثانيا: أنواع سعر الصرف	40
ثالثا: أنظمة سعر الصرف	41
رابعا: النظريات المفسرة لسعر الصرف	42

المبحث الثالث :الدراسات السابقة	
المطلب الاول: الدراسات السابقة باللغة العربية	44
المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	48
خلاصة الفصل	53
الفصل الثاني: أثر الاقتصاد غير الرسمي على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي ـ دراسة قياسية ـ	
المبحث الأول: واقع الاقتصاد غير الرسمي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر	
تمهيد	55
المطلب الأول: نشأة وتطور الاقتصاد غير الرسمي	55
أولا: نشأة الاقتصاد غير الرسمي	55
ثانيا: مراحل تطور الاقتصاد غير الرسمي	55
المطلب الثاني: أسباب الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر وأثاره	57
أولا: أسبابه	57
ثانيا: أثاره	60
المطلب الثالث :تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر	62
أولا: النمو الاقتصادي	62
ثانيا: البطالة	64
ثالثا: التضخم	65
رابعا: سعرالصرف	66
المبحث الثاني: الدراسة القياسية	
المطلب الاول : دراسة استقرارية السلاسل الزمنية	68
أولا: دراسة الاستقرارية لسلسلة الاقتصاد غير الرسمي UNEC	68
ثانيا: دراسة الاستقرارية لسلسلة الناتج المحلي GDP	70
ثالثا: دراسة الاستقرارية لسلسلة البطالة UNEM	71
رابعا: دراسة الاستقرارية لسلسلة التضخم INF	72
خامسا: دراسة الاستقرارية لسلسلة سعر الصرف ER	73
المطلب الثاني: اختبار التكامل المشترك	74
أولا: تحديد أفضل درجة تأخير	74
ثانيا: اختبار جوهانسون	75
المطلب الثالث: تقدير النماذج وفق تقنية شعاع الانحدار الذاتي VAR	76
خلاصة الفصل	86
الخاتمة العامة	88
قائمة المراجع	91
الملاحق	95

قائمة الجداول

الجدول	الصفحة
الجدول 01:يوضح أهم طرق قياس الاقتصاد غير الرسمي.	11
الجدول 02:يوضح أهم الفروق بين الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الرسمي.	17
الجدول 03:دراسة وصفية لسلسلة الاقتصاد غير الرسمي UNEC.	69
الجدول 04:نتائج اختبار الاستقرارية لسلسلة الاقتصاد غير الرسمي UNEC.	69
والجدول 05: دراسة وصفية لسلسلة الاقتصاد لسلسلة الناتج المحلي GDP.	70
الجدول 06: نتائج اختبار الاستقرارية لسلسلة الناتج المحلي GDP.	70
والجدول 07: دراسة وصفية لسلسلة الاقتصاد لسلسلة البطالة UNEM .	71
الجدول 08: نتائج اختبار الاستقرارية لسلسلة البطالة UNEM.	71
والجدول 09: دراسة وصفية لسلسلة الاقتصاد لسلسلة التضخم INF.	72
الجدول 10: نتائج اختبار الاستقرارية لسلسلة التضخم INF..	72
والجدول 11: دراسة وصفية لسلسلة الاقتصاد لسلسلة سعر الصرف ER.	73
الجدول 12: نتائج اختبار الاستقرارية لسلسلة سعر الصرف ER .	73

قائمة الأشكال

الشكل	الصفحة
الشكل 01:يمثل نمو الناتج المحلي خلال الفترة 1986-2000.	62
الشكل 02:يمثل نمو الناتج المحلي خلال الفترة 2001-2020.	63
الشكل 03:يمثل تطور معدلات البطالة خلال الفترة 1986-2020.	64
الشكل 04:يمثل تطور معدلات التضخم خلال الفترة 1986-2020.	65
الشكل 05:يمثل تطور معدلات سعر الصرف خلال الفترة 1986-2020.	66
الشكل 06:يمثل المنحنى الباني لتطور الاقتصاد غير الرسمي خلال الفترة1986-2020.	68
الشكل 07:دالتي الارتباط الذاتي والجزئي لسلسلة الاقتصاد غير الرسمي	68
الشكل 08:نتائج البحث عن أفضل تأخير وفق جوهانسون	74
الشكل 09: نتائج اختبار جوهانسون	75
الشكل 10:نتائج اختبار استقرارية النموذج الاول	76
الشكل 11: اختبار توزيع البواقي حسب Jarque-Bera	77
الشكل12: نتائج اختبار عدم ثبات تباين الأخطاء .	77
الشكل 13: نتائج اختبار تحليل دوال الاستجابة	78
الشكل 14:نتائج اختبار استقرارية النموذج الثاني	79
الشكل 15: اختبار توزيع البواقي حسب Jarque-Bera	79
الشكل16: نتائج اختبار عدم ثبات تباين الأخطاء .	80
الشكل 17: نتائج اختبار تحليل دوال الاستجابة	80
الشكل 18:نتائج اختبار استقرارية النموذج الثالث	81
الشكل 19: اختبار توزيع البواقي حسب Jarque-Bera	82
الشكل20: نتائج اختبار عدم ثبات تباين الأخطاء .	82
الشكل 21: نتائج اختبار تحليل دوال الاستجابة	83
الشكل 22:نتائج اختبار استقرارية النموذج الرابع	84
الشكل 23: اختبار توزيع البواقي حسب Jarque-Bera	84
الشكل24: نتائج اختبار عدم ثبات تباين الأخطاء .	85
الشكل 25: نتائج اختبار تحليل دوال الاستجابة	85

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
الملحق رقم01	الجدول التفصيلي للدراسات السابقة	**101-95**
الملحق رقم02	تطور المؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1986 -2020	**102**
الملحق رقم03	مقدر ات حجم الاقتصاد غير الرسمي الى الناتج الداخلي الخام للفترة 2016_1986	**103**
الملحق رقم04	نتائج اختبار الاستقرارية وجذر الوحدة لسلسة الاقتصاد غير الرسمي الاولية	**103**
الملحق رقم05	نتائج اختبا ر لاستقرارية وجدر الوحدة لسلسة الاقتصاد غير الرسمي الاولية ذات الفرق الاول	**104**
الملحق رقم06	نتائج تقدير أفضل نموذج لسلسلة الاقتصاد غير الرسمي الاولية	**104**
الملحق رقم07	مقدر ات حجم الاقتصاد غير الرسمي الى الناتج الداخلي الخام للفترة 2020_2017	**105**
الملحق رقم08	نتائج اختبار الاستقرارية وجذر الوحدة للسلسة UNEC	**106-105**
الملحق رقم09	نتائج اختبار الاستقرارية وجذر الوحدة للسلسة DUNE	**107**
الملحق رقم10	نتائج اختبار الاستقرارية وجذر الوحدة للسلسة GDP	**109-108**
الملحق رقم11	نتائج اختبار الاستقرارية وجذر الوحدة للسلسة dGDP	**109**
الملحق رقم12	نتائج اختبار الاستقرارية وجذر الوحدة للسلسة UNEM	**111-110**
الملحق رقم13	نتائج اختبار الاستقرارية وجذر الوحدة للسلسة dUNEM	**111**
الملحق رقم14	نتائج اختبار الاستقرارية وجذر الوحدة للسلسةINF	**113-112**
الملحق رقم15	نتائج اختبار الاستقرارية وجذر الوحدة للسلسةdINF	**113**
الملحق رقم16	نتائج اختبار الاستقرارية وجذر الوحدة للسلسة ER	**114-113**

الملحق رقم17	نتائج اختبار الاستقرارية وجذر الوحدة للسلسة dER	**115**
الملحق رقم18	نتائج اختبار التكامل المشترك وفق جوهانسون	**116**
الملحق رقم19	نتائج تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي الاول	**116**
الملحق رقم20	نتائج تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي للنموذج الثاني	**117**
الملحق رقم21	نتائج تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي للنموذج الثالث	**117**
الملحق رقم22	نتائج تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي للنموذج الرابع	**118**

المقـدمـة

المقدمة:

النشاط الاقتصادي غير الرسمي هو حقيقة واقعية في العالم فلا يكاد يخلو الاقتصاد الوطني في أية دولة من وجود بعض صور للأنشطة الاقتصادية السوداء، و هناك مؤشرات قوية على أن هذه الحقيقة في تزايد مستمر و إن كانت أغلب المجتمعات تحاول السيطرة و التحكم في هذه الأنشطة من خلال العديد من الإجراءات أو العقوبات التأديبية أو من خلال التعليم و التثقيف، الآن يوجد اتفاق بين الاقتصاديين على أن أنشطة الاقتصاد الأسود ليست منفصلة عن المجتمع و إنما تتعايش و تتشابك مع أنشطة الاقتصاد الرسمي في إطار المجتمع ، و تتمثل في شبكة متسعة و متنامية من علاقات الإنتاج و التبادل و التوزيع و التي تشكل نسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي في معظم و الدول .

و من الملاحظ في الأعوام الأخيرة وجود اهتمام إعلامي و شعبي بهذه الأنشطة خاصة بالطرق التي يستخدمها هؤلاء في التهرب من دفع الضريبة بالإضافة إلى الآثار الناجمة عن ذلك اتجاه الشرفاء من دافعي الضرائب . كما أن الحصول على إحصائيات دقيقة عن حجم الاقتصاد الرسمي و حجم الاقتصاد غير الرسمي هي من المسائل الضرورية في صناعة القرارات الاقتصادية و السياسية الفاعلة، و من ثم نجد من الضروري معرفة القدر الذي تمارس به هذه الأنشطة و عدد مرات حدوثها، و بالرغم من تزايد المعدلات الاقتصاد غير الرسمي، فان معظم المجتمعات تحاول السيطرة على نمو هذه الظاهرة لدرء ما يمكن أن تنطوي عليه من عواقب وخيمة يمكن اختصارها في :

- ازدهار الاقتصاد غير الرسمي ينال من موثوقية الإحصاءات الرسمية عن البطالة و قوة العمل الرسمية و الدخل و الاستهلاك، الأمر الذي قد يجعل السياسات و البرامج التي تستند إليها غير ملائمة و لا طائل من ورائها
- و إن تنامي الاقتصاد غير الرسمي يمكن فهمه على انه رد فعل الأفراد الذين يشعرون بالعبء المتزايد الذي تفرضه الدولة عليهم حيث كلما كانت الزيادة في نمو الاقتصاد غير الرسمي ترجع إلى الزيادة الضريبية و عبء الضمان الاجتماعي، فان الانطلاق بصورة متتالية إلى عالم الاقتصاد غير الرسمي ربما يؤدي إلى حدوث تأكل في القاعدة الضريبية و قاعدة الضمان الاجتماعي .
- توجد علاقة بين الاقتصاد الرسمي و الاقتصاد غير الرسمي، حيث قد يؤدي تنامي الاقتصاد غير الرسمي إلى إيجاد حوافز قوية لجذب العمالة المحلية و الأجنبية بعيدا عن الاقتصاد الرسمي، و من ناحية أخرى نجد أن نسبة لا تقل عن ثلثي الدخل المكتتب في الاقتصاد غير الرسمي تنفق على الفور في الاقتصاد الرسمي و مباشرة مما يحدث تأثيرا و حافزا قويا للاقتصاد الرسمي .

اشكالية البحث :

تميز الاقتصاد الجزائري خلال حقبة الثمانينات بظاهرة تنامي الاقتصاد غير الرسمي ، الذي يحوي بين طياته العديد من الأنشطة الخفية، التي تولد عنها دخولا ضخمة لا تدخل غالبا ضمن التقديرات الرسمية للدخل الوطني التي تولد عنها ولم تخضع للضرائب، وقد أخذ الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر في الانتشار والتشعب بصور متعددة في المجتمع ، ذلك ابتداء من موظفي الدولة، ونهاية بأقل الطبقات نفوذا الذين يحصلون على دخول غير معلنة في صورة أتعاب استشارية وعمولات إلى جانب صغار موظفي الدولة الذين يمارسون أعمالا إضافية قد ترتبط بوظائفهم فتغل دخولا غير معلنة، والمدرسون يحققون دخولا عالية من الدروس الخصوصية ، هذا من جهة والدخول التي يحققها فئات عديدة من الممارسات غير المشروعة كالتهريب والمخدرات، والرشاوي وغيرها تكون النتيجة الطبيعية مفادها أن الدخل المعلن يمثل قدرا محدودا من الدخل الفعلي للأسرة . كما أن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي متعددة الأبعاد، فهي أيضا متعددة الأسباب ، لعل أهمها أسلوب تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي بالتحول السريع من اقتصاد التخطيط إلى اقتصاد السوق أثر على النسق القيمي والسلوك الاجتماعي، وأفرز أوجه نشاط لم تكن موجودة من قبل أدت إلى فتح مجالات جديدة للكسب، أخذت أغلبها الطابع غير الرسمي وغير المنظم في الوقت الذي لم تتوسع فيه الأنشطة الاقتصادية الرسمية المنظمة بالقدر الذي يتيح فرص عمل جديدة تتناسب وحجم الزيادة في العرض من القوى العاملة، الذي أسهم في تزايد نمو معدلات الهجرة من الريف إلى الحضر ومع عجز القطاعات الرسمية عن استيعاب فائض القوى العاملة الى القطاع فير الرسمي .

من ناحية أخرى فقد عاني الاقتصاد الجزائري خلال حقبة الثمانينات من مجموعة الاختلالات الهيكلية كالاختلال بين العرض والطلب، والاسعار والأجور، أسعار الفائدة ومعدل التضخم، الصادرات والواردات، المديونية الخارجية، العجز المالي للميزانية ... إلخ، التي كان لها أكبر الأثر في تدعيم وتوطيد أركان الاقتصاد غير الرسمي . وعلى جانب آخر أدت سياسة التدخل الحكومي في أسواق السلع وعوامل الإنتاج، والصرف الأجنبي إلى نشوء أسواق موازية للأسواق الرسمية، وذلك من خلال التأثيرات التي مارستها على هيكل الطلب والعرض والاسعار في الأسواق الرسمية . في ثنايا هذا البحث سنجيب على الإشكالية التالية:

ما أثر الاقتصاد غير الرسمي على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر؟

هذا التساؤل يدفعنا الى مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي:

- ما هو الاقتصاد غير الرسمي ؟ ماهي أسباب ظهوره ؟وما هي طرق قياسه ؟
- ما هي أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي؟

- ماهي علاقة الاقتصاد غير الرسمي بمؤشرات الاستقرار الاقتصادي (النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة، سعر الصرف) في الجزائر؟

فرضيات البحث:

و للإجابة عن الإشكالية المطروحة وضعنا الفرضيات التالية:

- يؤثر الاقتصاد غير الرسمي على معدلات النمو الاقتصادي تأثيرا إيجابيا في الجزائر.
- يعد الاقتصاد غير الرسمي أحد أسباب انخفاض معدلات البطالة في الجزائر.
- يوثر الاقتصاد غير الرسمي على معدلات التضخم تأثيرا سلبيا.
- يعد الاقتصاد غير الرسمي أحد أسباب ارتفاع سعر الصرف في الجزائر.
- وجود اقتصاد وخفي منتج ومرن أصبح أساسا مهما لنجاح عملية الاستقرار الاقتصادي.

أهمية البحث:

-- توضيح العلاقة بين القطاع الرسمي وغير الرسمي ، الذي يستمد هذا الأخير من عيوب وثغرات القطاع الرسمي ، والتي تحتاج إلى تناول الأثر على الاقتصاد الرسمي في مجالات النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم .

- حداثة الموضوع محل الدراسة خصوصا على الاقتصاد الجزائر.
- التنامي المستمر للظاهرة المدروسة خصوصا في الآونة الأخيرة.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث الى ما يلي:

- إبراز الدور الاجتماعي والاقتصادي الذي تلعبه الأنشطة غير الرسمية هذا من ناحية ، ومختلف صور الاستغلال الذي تتعرض له في سياق التنمية الحضرية التي غالبا ما تخصص لها جانبا كبير من الاستثمار لمواجهة المشكلات الحضرية كنمو الاحياء المتخلفة ، نقص السكان ، البطالة.
- دراسة واقع الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.
- معرفة الأسباب التي أدت الى التوسع الرهيب للظاهرة في الجزائر.
- تسليط الضوء على الجانب الإيجابي للاقتصاد غير الرسمي.

منهج البحث:

استخدمنا في هذا البحث كل من المنهج الوصفي والمنهج التحليلي والقياسي في الدراسة، كما استخدمنا المنهج التاريخي في توضيح تطور الظاهرة.

خطة البحث:

- تطرقنا الفصل الأول الى الاطار النظري للاقتصاد غير الرسمي، من خلال تعريفه وذكر أهم أسبابه وطرق قياسه وآثاره مع بيان علاقته بالاقتصاد الرسمي، كما تطرقنا الى تعريف بأهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وطرقه قياسها .

- كما تعرضنا في الفصل الثاني الى نشأة الاقتصاد غير الرسمي ومراحله التي مر بها في الجزائر مع توضيح الأسباب والآثار التي نتجت عنه ،وذكرنا كذلك تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر ومن ثم شرعنا في الدراسة القياسية لأثر الاقتصاد غير الرسمي على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر.

حدود الدراسة:

موضوع هذا البحث هو دراسة أثر الاقتصاد غير الرسمي على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر ما بين 1986-2020.

صعوبات البحث:

- قلة الاحصائيات المتعلقة بظاهرة الاقتصاد غير الرسمي خصوصا في السنوات الأخيرة.

- اتساع الموضوع وتشعبه وصعوبة حصره.

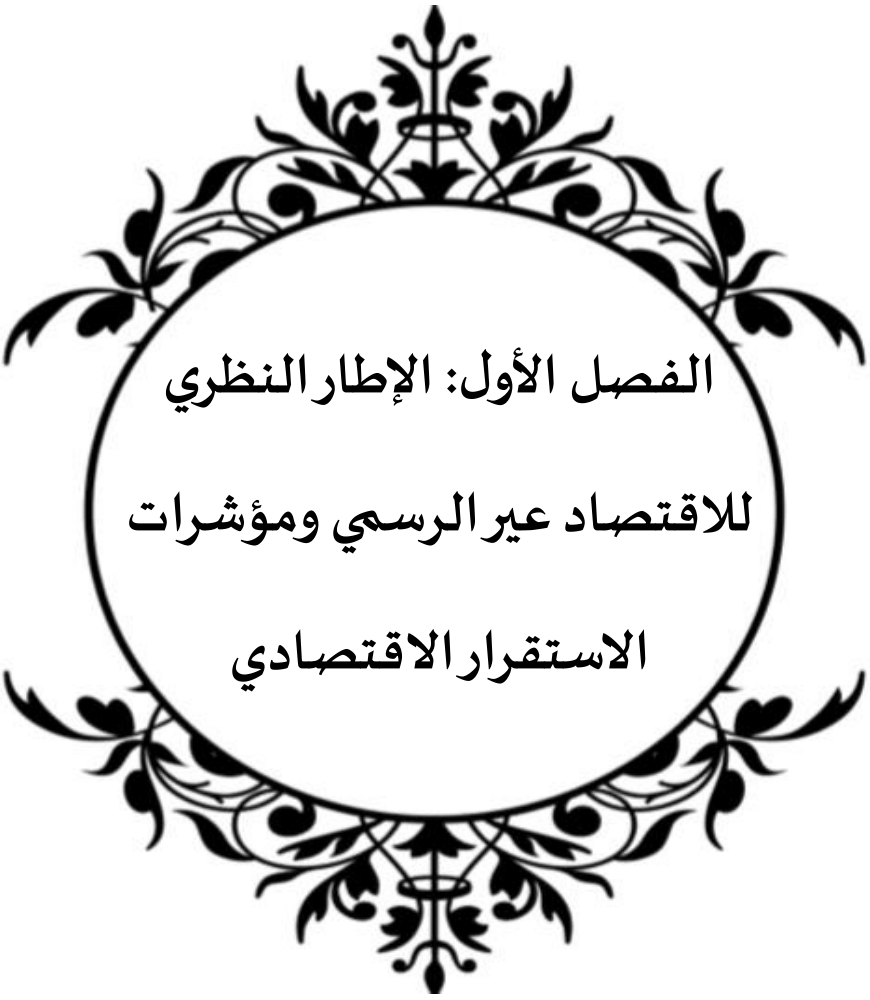

الفصل الأول: الإطار النظري للاقتصاد عير الرسمي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي

المبحث الأول: ماهية الاقتصاد غير الرسمي

قبل التطرق إلى ماهية وخصائص ومكونات الاقتصاد غير الرسمي نشير إلى أن ظهور الاقتصاد غير الرسمي سبق نشأة الدول والاقتصاد الرسمي المرتبط بها، تباينت الآراء والنظريات حول تحديد نشأة وظهور الاقتصاد غير الرسمي، فهناك من يربطه بظهور الضرائب، وهناك من يربطه بالمذهب التجاري ثم أتت المدارس الفكرية على اختلاف توجهاتها لتربط دور الاقتصاد غير الرسمي بالتنمية وعلاقته بالاقتصاد غير الرسمي.

المطلب الأول: تعريف الاقتصاد غير الرسمي وأسبابه

أولا: تعريفه

يطلق على الاقتصاد غير الرسمي عدة مسميات كالاقتصاد الخفي، اقتصاد الظل، الاقتصاد غير الرسمي، الاقتصاد غير المنظم، الاقتصاد الأسود، الاقتصاد الأرضي، الاقتصاد تحت ضوء القمر، كلها مسميات تحاول إيجاد وصف شامل لهذه الظاهرة، حيث لاتزال إشكالية المصطلح قائمة لحد الساعة وسيتم التطرق إلى جملة من تعاريف.

1- **التعريف الأول:** حسب صندوق النقد الدولي: وهو جميع الأنشطة غير المشروعة وجميع أشكال الدخل التي لا يبلغ عنها و المتحصلة من إنتاج السلع والخدمات المشروعة، سواء من المعاملات النقدية أو المعاملات التي تتم بنظام المقايضة .ومن ثم فإن الاقتصاد غير الرسمي يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية التي تخضع للضريبة إذا ما أبلغت بها السلطات الضريبي[1].

2- **التعريف الثاني:** حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: الاقتصاد غير الملاحظ أو المخفي ويتكون من أربعة أجزاء: الإنتاج غير المشروع، الإنتاج تحت الأرض، القطاع غير الرسمي، مؤسسات القطاع العائلي الموجهة للاستهلاك النهائي[2].

3- **التعريف الثالث:** الاقتصاد غير الرسمي هو مجموعة من المعاملات والأنشطة الخفية غير الظاهرة وغير المحسوبة في الحسابات الاقتصادية القومية، وغير المسجلة سواء كانت غير مشروعة أو مشروعة[3].

ويبقى من الصعب التوصل إلى تعريف دقيق للاقتصاد غير رسمي لأنه يتطور باستمرار حسب التغيرات التي تطرأ على النظام الضريبي واللوائح التنظيمية .

---

[1] د.بن موسى كمال، براغ محمد، **ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي أثاره وأسبابه**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية ، العدد4 ، 2013، ص200

[2] بوخاري فاطنة، **إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر بين و اقع التشخيص وسبل العلاج دراسة حالة الجزائر خلال الفترة2000_2018**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ،كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة تكريت ، المجلد 12،ص214 .

[3] رشيدة حمودة ، **استراتيجيات إدارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة دراسة مقارنة بين تجربتي :الجزائر ومصر**، مذكرة ماجستير ، جامعة فرحات عباس سطيف ، 2012، ص16 .

ثانيا: أسباب الاقتصاد غير الرسمي

هناك مجموعة من العوامل المتعددة و المتشابكة التي ساهمت في ظهور و تكوين ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في دول العالم، و بما أن هذه الظاهرة اقتصادية و لها أبعاد سياسية و اجتماعية، فمن المتوقع أن تكون أسبابها سياسية واجتماعية إلى جانب الاقتصادية، و هذه الأسباب تختلف من دولة إلى أخرى مما يؤدي إلى اختلاف حجم هذه الظاهرة من دولة إلى أخرى .

ومنه يمكن حصر أهم العوامل و الأسباب المؤدية إلى بروز الاقتصاد غير الرسمي و استفحاله فيما يلي[1]:

1-العوامل الاقتصادية:

أ_ **ارتفاع مستوى الضرائب**: تشكل الضريبة عبئا على المكلف لذلك فإنه يعمل على مقاومتها من خلال التخلص منها أو نقل عبئها إلى شخص أخر ويقصد بالتهرب الضريبي ذلك السلوك الذي من خلاله يحاول المكلف القانوني عدم دفع الضريبة المستحقة عليه كليا من خلال عدة طرق و أساليب قد تكون مشروعة او غير مشروعة[2].

ويلاحظ ان حالات التهرب الضريبي تزداد كلما سادت المجتمع حالة من السخط العام على البرامج الحكومية وزادت الشكوى من عدم انفاق حصيلة الضرائب في المنافع العامة، أو عدم وجود عدالة في توزيع الدخل القومي أو في توزيع الخدمات الاجتماعية التي تقوم بتأديتها الحكومة والقطاع العام، مع مراعاة ان اذا كانت الادارة الضريبية تتمتع بدرجة عالية من الكفاءة وكانت العقوبات المقررة على التهرب الضريبي رادعة، فان زيادة معدلات الضرائب الحدية الاضافية لا يؤدي بالضرورة إلى حدوث اقتصاد غير رسمي، وعلى العكس من ذلك، فان ضعف كفاءة الادارة الضريبية مع النظرة السيئة الى الضرائب والى برامج الانفاق العام الحكومية مع ارتفاع معدلات الضرائب يؤدي الى نمو وازدهار الاقتصاد غير الرسمي، وإذا كان من المتوقع ان تؤدي كل انواع الضرائب الاضافية الى تحول بعض المشروعات والانشطة الى العمل في الاقتصاد غير الرسمي.

الا ان اهمية ودرجة تأثير نوع معين من الضرائب ومدى مسئوليتها عن حدوث الاقتصاد غير الرسمي تختلف من دولة إلى أخرى[3].

ب_ **عدم العدالة المالية:** إن العلاقة بين المكلفين والحكومة هي علاقة تبادلية، يبدو فيها الافراد كما لو أنهم يتبادلون في السوق، القوى الشرائية في مقابل خدمات الحكومة، ويتأثر سلوك المكلفين بمدى الاشباع الذي يتحقق لهم في ظل الشروط التبادلية مع الحكومة، وعندما يتنامى اعتقاد المكلف انه ضحية لعدم العدالة سواء في علاقته مع الحكومة أو مقارنة بما يتحمله الآخرون من الاعباء الضريبية، فان ذلك يرفع من المنفعة الحدية

[1] بورعدة حورية، **الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر دراسة سوق الصرف غير الرسمي**، مذكرة ماجستير، جامعة وهران ، 2014، ص27.

[2] نجاة مسمش ،**الاقتصاد غير الرسمي والاستقرار الاقتصادي حالة الجزائر1980_2014**، أطروحة دكتورة، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2018 ،ص26.

[3] بوجرفة بناصر، **ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي مقاربة تحليلية**، مجلة دفاتر اقتصادية ، جامعة زيان عشور بالجلفة ،العدد 2، سبتمبر 2018،ص135.

التي يشتقها المكلف من وحدة النقود الناجمة عن التهرب من الضريبة، ومن شان ذلك ان يدفعه الى زيادة التهرب الضريبي ، وقد يلجا للعمل في نطاق الاقتصاد غير الرسمي، ومن ناحية اخرى اذا ادرك المكلف انه مستفيد من عدم العدالة المالية، فان احساسه بالخطأ يقلل من المنفعة الحدية للدخل الناتج من التهرب الضريبي، ومن ثم يدفعه ذلك الى تخفيض التهرب الضريبي .

وينظر المكلفون وهم يتحملون العبء الضريبي الى ما يعود اليهم من خدمات حكومية، فاذا بدا المكلفون يتشكون في جدوى الانفاق العام على الخدمات العامة، سواء في نمطه أو حجمه، وعندما تسود مظاهر البذخ والاسراف على الجهات الحكومية، فان ذلك قد يؤدي الى انخفاض رغبة الافراد في دفع الضرائب، ويترجم ذلك في صورة وسائل مختلفة، للتخلص من الضريبة كليا أو جزئيا، سواء كانت وسائل مشروعة أو غير مشروعة وقد يلجا الافراد الى ممارسة الانشطة السرية التي لا تستطيع السلطات الضريبية الوصول اليها، ومن شان ذلك ان يؤدي (مع يقاء العوامل الخرى على حالها) الى زيادة حجم التهرب الضريبي ومن ثم الاقتصاد الغير رسمي[1] .

ج_ الضوابط والقيود الحكومية: يفرض التدخل الحكومي في الاسواق المختلفة قيودا على النشاط الاقتصادي، الامر الذي يؤدي الى خلق حالة من فائض الطلب او العرض في الاسواق، ومن ثم ينتهي الأمر بنشوء الاسواق غير الرسمية .

فالتدخل الحكومي يولد حوافز قوية لدى المتعاملين في تلك الاسواق للتهرب من القيود الكمية والسعرية التي يفرضها ذلك التدخل، وبصفة عامة كلما زادت تلك القيود والضوابط التي تفرضها الحكومة، زادت دوافع بعض الافراد للالتفاف حول اللوائح، وخلال تلك العملية تنشا انشطة مختلفة يصعب مراقبتها تمثل عنصرا هاما في الاقتصاد الغير رسمي[2].

د_ البنية الاقتصادية والأزمات الاقتصادية:

هناك جملة أخرى من العوامل الاقتصادية التي تساعد على زيادة رقعة الاقتصاد غير الرسمي مثل التعديل الهيكلي الاقتصادي والمرتبط بالإصلاحات الاقتصادية أو الأزمات الاقتصادية حيث مما لا شك فيه أن سياسات الاستقرار والتعديل الهيكلي (السنوات الثمانينات و التسعينات) في كثير من البلدان أدت إلى ظهور الفقر، البطالة، كل هذا ساهم في زيادة وتوسيع الاقتصاد غير الرسمي وإضافة إلى اثر التعديل الهيكلي على توسيع رقعة الاقتصاد غير الرسمي نجد أن الأزمات الاقتصادية تؤثر أيضا على زيادة حسم الاقتصاد غير الرسمي، مثلا ظهور الأزمة المالية في النصف الثاني من سنوات التسعينات في كثير من الدول الأسيوية اثر بشكل كبير على نموها الاقتصادي، و أدى إلى نمو الاقتصاد غير الرسمي بشكل كبير، ومن خلال هذا نلاحظ أن الأزمة

[1] بوجرفة بناصر، **مرجع سبق ذكره**، ص138.

[2] مجد ميخائيل ميخائيل ، **اقتصاد الظل في سورية و آليات علاجه**، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، 2015، ص49.

الاقتصادية تؤثر على مداخيل العمال بالانخفاض، مما يؤدي إلى التوجه إلى العمل في النشاطات غير الرسمية لتعويض النقص في الدخل و تحسينه[1].

هـ_ دور المشروعات الصغيرة في خلق الاقتصاد غير الرسمي: يعتبر اقتصاد الظل مهم جدا بالنسبة للمشروعات الصغيرة، كما أن المشروعات الصغيرة مهمة جدا لوجود الاقتصاد الخفي، فالمشروعات الصغيرة تميل إلى إجراء معاملاتها باستخدام النقود السائلة، ومن المعلوم أن مجالات الأعمال التي تقوم على استخدام النقود السائلة في إجراء المعاملات تسهل من الأنشطة الخفية، ولهذا السبب نجد أن أي محاولة لتطبيق النظم الضريبية بالقوة يترتب عليها إفلاس عدد كبير من المشروعات الصغيرة، لان هذه المشروعات تعمل أصلا في ظل افتراض عدم وجود ضرائب، ويؤدي تزايد أعداد المشروعات الصغيرة التي تقوم أساسا على استخدام النقود السائلة في إبراء المعاملات إلى زيادة الأهمية النسبية للاقتصاد غير الرسمي في العديد من الدول، حيث يصبح من السهل التهرب من الضريبة عندما يكون حجم المشروعات صغير نسبيا[2].

2- العوامل الإدارية:

تلعب هذه العوامل دورا هاما في بروز و استفحال ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي و تتمثل أساسا في البيروقراطية التي تعرفها الأنظمة الإدارية لغالبية دول العالم.

أ_ كثرة اللوائح القانونية و الإجراءات الإدارية:

أدى التضخم التنظيمي والبيروقراطي للإدارة الحكومية خاصة في الدول النامية إلى تضخم الأطر التشريعية واللوائح اللازمة لتسيير هذا الجهاز، الأمر الذي انعكس على مستوى الأداء الحكومي وحجم التكاليف المالية اللازمة له، ومن ناحية الأطر التشريعية اللازمة لتسيير هذا الجهاز الحكومي تزايدت أعداد القوانين واللوائح التي تنظم عمل هذا القطاع الإداري الضخم، حتى أصبح المتعامل يواجه ترسانة من اللوائح والاجراءات أربكت الحياة الاقتصادية والاجتماعية والادارية للأفراد والمؤسسات الاقتصادية على وجه الخصوص[3].

إن تعقد الإجراءات الإدارية الضرورية لخلق نشاط اقتصادي معين و المتمثلة في استخراج الوثائق مسرورا بإيداعها حتى مرحلة الحصول على السجل التجاري و رخصة الاعتماد، وكذا إجراءات الحصول على قروض بنكية، فان هذا الأمر اعقد من سابقه و تشكل الضمانات التي تطلبها المصارف الحاجز الأكبر في ذلك[4].

ب_ الفساد الاداري: عدم تناسب مستوى الدخل مع السلطة الممنوحة للموظف يولد فجوة بين هذه الدخول والمستوى المعيشي المناسب، مما يؤدي إلى اتجاه سلوكي لهؤلاء الموظفين العمومين نحو الحصول على دخول غير

---

[1] بورعدة حورية، **مرجع سبق ذكره**، ص30.

[2] شهاب حمد شيحان، **اقتصاد الظل بين السببية والتحديد(العراق حالة دراسية)**، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 5، العدد10، ص7.

[3] مجد ميخائيل ميخائيل، **مرجع سبق ذكره** ،ص50.

[4] بورعدة حورية، **المرجع أعلاه** ، ص31.

مشروعة عن طريق إساءة استخدام النفوذ والسلطة الممنوحة لهم، طالما أعيتهم السبل المشروعة في تحقيق مستوى معيشي ملائم[1].

ج_ الحظر:يقصد به منع القانون لممارسة بعض الانشطة مما يدفع الافراد إلى مارستها سرا ومن أمثلة هذه الأنشطة : تجارة المخدرات ،ألعاب القمار.....الخ، ما يلاحظ على هذه الانشطة أنه تدر عوائد كبيرة على أصحابها إلا أنها تخلف أثار سلبية كبيرة على الاقتصاد [2].

3- العوامل السياسية:

يعتبر العامل السياسي عاملا أساسيا في ظهور القطاع غير الرسمي ونموه، إذ أن ضعف المؤسسات الحكومية في تأدية مهامها خلال مراحل الاستقرار السياسي خاصة في ظل غياب الشرعية التي تدعم الحكومة، من شأنه أن يؤدي إلى اتساع حجم الأنشطة غير الرسمية، وقد لاحظنا ذلك في العديد من الدول التي تنامت فيها ظاهرة الإرهاب الهمجي ، وكذا ظاهرة الحروب الأهلية وما سبباه من تدمير للبنية الاقتصادية وتوقيف عجلة التنمية في الدولة . أفرزت هذه الأوضاع أنشطة غير شرعية عديدة كما غابت الدولة خلال هذه الفترة عن القيام بوظيفة الرقابة على النشاط الاقتصادي، ولم يعد يهمها الأمر سوى توفير الأمن والطمأنينة لها ولرعاياها.

ومنه يمكننا القول انه لا استقرار سياسي متزامن مع تحرير اقتصادي غير مراقب من قبل الدولة من شانه أن يترك الحقل فارغا وحر أمام نمو واتساع الأنشطة غير الرسمية[3] .

4- العوامل الاجتماعية:

ان ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي هي ظاهرة اقتصادية أدت إلى ظهورها دوافع وأسباب اقتصادية ، لكن هذا لم يمنع من وجود أسباب اجتماعية ساهمت بشكل أو بآخر في بروز هذه الظاهرة ، وكذا أثرت بشكل كبير في زيادة حجمها . و هذه العوامل الاجتماعية تختلف من دولة إلى أخرى ونذكر منها :

أ_ اثر الفقر على زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي: هناك علاقة قوية تربط بين ظاهرة الفقر وظاهرة الاقتصاد غير الرسمي بحيث كلما زادت حدة الفقر زاد توسع حجم القطاع غير الرسمي، لكن كون الفرد فقير هذا لا يعني بالضرورة انه بطال وإنما من الممكن قد يكون فقره ناتج عن عدم كفاية الدخل المتحصل عليه ولهذا فإننا نلاحظ أن الدول الأكثر فقرا تحتوي على معدلات مرتفعة من الاقتصاد غير الرسمي .

ب_ اثر النمو الديمغرافي على الاقتصاد غير الرسمي: عند تحليل نمو الاقتصاد غير الرسمي لا يمكن إهمال مؤشر النمو الديمغرافي في الدول النامية، حيث أن نمو القطاع غير الرسمي مرتبط بالفائض في اليد العاملة

---

[1] رقيق ايسعد أدريس ، بورعدة حورية، **و اقع الاقتصاد غير الرسمي في الجزائروموقف الحكومة الجزائرية منه**،Revue Algérienne d'Economie de gestion ،2017 ،ص 81.

[2] مطهري كمال، بوثلجة عبدالناصر، **رهان الانتقال من الاقتصاد غير الرسمي للاقتصاد الرسمي (تجارب دولية ومحلية)**، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد السادس، ديسمبر 2016 ، ص 81.

[3] رقيق ايسعد أدريس ، بورعدة حورية، **المرجع أعلاه**، ص81.

والتي لم يستوعبها سوق العمل، هناك عامل جد مهم في زيادة نمو حجم القطاع غير الرسمي وهو النزوح الريفي المتزايد في المدن، حيث أن هؤلاء المهاجرين نحو المدن والباحثين عن العمل في القطاع الرسمي لتحسين مداخيلهم والمستوى المعيشي، عادة ما ينتهي بهم الأمر إلى العمل في القطاع غير الرسمي لعدم توفر مناصب شغل أو لعدم تأهيلهم[1].

المطلب الثاني: طرق قياس الاقتصاد غير الرسمي

يعتبر الاقتصاد غير الرسمي بمثابة متغير لذلك فمن الصعوبة التوصل إلى تقدير دقيق لحجم هذا الاقتصاد لأنه أصلا اقتصاد خفي، إلا أن ذلك لا يمنع من محاولة التوصل إلى تقدير ما لحجم الاقتصاد غير الرسمي، لان ذلك يسمح بتعديل الحسابات الوطنية و المعايير الرئيسية ذات الصلة بالنشاط (اليد العاملة، التشغيل، البطالة، المداخيل ... الخ) و غيرها من المؤشرات الاجتماعية و الاقتصادية، ويصطدم تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الواقع بنوعين من المشاكل تتمثل إحداها في صعوبة حصر كافة الأنشطة الخفية نظرا لكثرتها و انتشارها و تغلغلها في كافة القطاعات، وأيضا بسبب نقص البيانات الإحصائية و تعدد مصادرها، بينما يتصل البعض الآخر باختلاف و تعدد أساليب القياس المتبعة في تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي، و لذلك تختلف التقديرات الموضوعة عن حجم الاقتصاديات غير الرسمية بدرجة كبيرة[2].

و يوجد في الواقع عدة طرق مستعملة في تقدير حجم و قيمة الاقتصاد غير الرسمي و يمكن توضيحها في الجدول التالي:

الجدول رقم 01: يوضح أهم طرق قياس الاقتصاد غير الرسمي

الطرق		السمات
المناهج المباشرة	▪ الاستجواب	✓ تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي من بيانات الاسر والمؤسسات
	▪ المراقبات الجبائية	✓ تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي من واقع قياس الدخل غير المعلن عنه الخاضع للضريبة
المناهج غير المباشرة	▪ احصاءات الحسابات القومية	✓ على أساس التفاوات في إحصاءات الدخل والانفاق في الحسابات القومية
	▪ احصاءات القوى العاملة	✓ على أساس الانخفاض في مشاركة العمالة في الاقتصاد الرسمي على افتراض أن القوى العاملة تشارك بنسبة ثابته عموما
	▪ المقاربات النقدية:	✓ تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي بطرح

[1] بورعدة حورية، **مرجع سبق ذكره**، ص31.

[2] نجاة مسمش، **مرجع سبق ذكره**، ص65.

	✓ المعاملات ✓ الطلب على النقود	إجمالي الناتج المحلي الرسمي من إجمالي الناتج المحلي الاسمي الكلي. ✓ زيادة نمو الاقتصاد غير الرسمي يصاحبها وبادة في الطلب على السيولة.
	▪ المقاربات المادية استهلاك الكهرباء	✓ طرح معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الرسمي من معدل نمو استهلاك الكهرباء الكلي و إرجاع الفرق بينهما إلى النمو الاقتصادي .

المصدر: بورعدة حورية ،مرجع سبق ذكره ،ص40.

أولا: المناهج المباشرة:

تعتبر هذه الأساليب غير دقيقة حيث ترتكز على التقديرات التي يمكن أن يتحصل عليها الباحث من خلال دراسته لكل قطاع . و يشمل هذا النوع من المناهج الطرق التالية :

1- طريقة الاستجواب:

يمكن أن يتم تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي من واقع بيانات المسح ، و بمعنى آخر استخدام أبحاث شاملة و عينات تقوم على ردود أو إجابات تطوعية في شكل استجواب تطرح على العائلات و المؤسسات، ليتم تعميم النتائج القطاعية المتوصل إليها و التي يمكن من خلالها تقدير و الاقتصاد غير الرسمي و تتمثل التحقيقات الميدانية لدى العائلات و المؤسسات فيما يلي:

- ✓ **التحقيقات لدى العائلات (الأسر):** و تتمثل أساسا في إحصاء السكان ، تحقيقات حول اليد العاملة ، تحقيقات حول الاستهلاك .

  و تهدف هذه التحقيقات بالدرجة الأولى إلى قياس حجم التشغيل و العمالة .
- ✓ **تحقيقات لدى المؤسسات:** تخص بالأساس إنتاج السلع و الخدمات كما تقدم عرض حول وضعية اليد العاملة في كل القطاع، و الميزة الأساسية لهذه الطريقة تكمن في المعلومات التحصيلية التي يمكن الحصول عليها بخصوص هيكل تركيب الاقتصاد غير الرسمي، بحيث أن دقة النتائج تتوقف على مدى استعداد و رغبة المتجاوبين مع قوائم الاستبيان للتعاون في إطار الدراسة المرغوب القيام بها، و يتردد اغلب الذين يتم مقابلتهم في الاعتراف بسلوكهم الذي ينم عن الغش و الخداع كما أن إجاباتهم لا يمكن الوثوق بها تماما مما يجعل من الصعب تقدير حجم العمل المعلن عنه، و أفضل ما في هذه الطريقة انه يتم استخدام الاستبيانات للحصول على إجابات ممن يتم مقابلتهم عما إذا كانوا قد شاركوا في النشاط غير الرسمي كبائعين أو مشترين[1] .

1 بورعدة حورية، **مرجع سبق ذكره**، ص40.

2- المراقبات الجبائية (تدقيق الحسابات الضريبية):

تحاول طريقة تدقيق الحسابات الضريبية أن تكشف عن أنشطة الاقتصاد غير الرسمي من خلال تحليل التناقضات الموجود بين الدخل المصرح به للسلطات الضريبية والدخل الحقيقي. ولكشف التهرب الضريبي، تختار السلطات المالية عينة من أشخاص وتجبرهم تحت ضغط العقوبات الجزائية بالإقرار بدخولهم الخاضعة للضريبة.

ومن خلال الاختلافات بين الدخول المبلغ عنها والدخول الحقيقية و من خلال الفحص الدقيق والمراجعة يتم التوصل إلى نسبة التهرب الضريبي، ومن ثَمَّ إلى حجم الاقتصاد غير الرسمي، وقد أعطى هذا المدخل في قياس حجم الاقتصاد غير الرسمي نتائج تكاد تكون دقيقة إلى حد ما لكمية الدخول التي يتم إخفاؤها من قبل الممولين[1].

ثانيا: المناهج غير المباشرة:

و تسمى أيضا بمناهج المؤشرات، هي في الغالب مداخل أو اتجاهات للاقتصاد الكلي كونها تعتمد على فرضيات تتعلق بوظيفة الاقتصاد، و تعتمد هذه المناهج على فكرة أن النشاطات غير الرسمية تترك آثارا وراءها و بمجرد اقتفاء آثارها و معاينتها تقودنا إلى تقدير ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، و تستخدم مؤشرات اقتصادية عديدة عن تطور الاقتصاد غير الرسمي[2].

1- إحصاءات الحسابات الوطنية:

إذا ما تبين ان الانفاق القومي اكبر من الدخل القومي ، فإنه يمكن تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي باعتباره يمثل هذا الفرق، والطريقة المعتمدة في قياس الدخل القومي هي مجموع دخول عناصر الإنتاج مقابل مساهمتها في النشاط الإنتاجي لمدة سنة .

كما يقاس على انه يمثل مجموع الإنفاق القومي (إي الإنفاق الاستهلاكي " العائلي والحكومي " والإنفاق الاستثماري، وصافي الإنفاق الخارجي)، فإذا ما تبين ان الإنفاق القومي لا يتساوى مع الدخل القومي، فإن الفرق الذي يظهر بينهما لابد أن يمثل تقديرا للدخل غير المعلن عنه للسلطات الضريبية[3].

ويمكن حسب هذا المدخل تقدير الاقتصاد عير الرسمي على مستويين:

- ✓ **على المستوى الجزئي:** و يتم ذلك بمقارنة الدخل بالإنفاق للمجموعات المختلفة من الأفراد ثم تعميم النتائج على مستوى الاقتصاد ككل، بحيث انه يمكن للأفراد الذين يقل دخلهم المعلن عن إنفاقهم ربما يخفون جانبا

[1] رشيدة حمودة، **مرجع سبق ذكره**، ص27.

[2] رشيدة حمودة ، **المرجع أعلاه**، ص28.

[3] أ.محمد زعلاني، **شمولية ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي بالإشارة إلى الاقتصاد الجزائري (تأصيل المعنى _ بحث في الاسباب والآثار)**،أبحاث أقتصادية وإدارية ،العدد العاشر ،2011،ص 200.

من دخلهم، و الذي قد يرجع إلى دخول مولدة أصلا في الاقتصاد غير الرسمي، و يقوم هذا الأسلوب على فرضية رئيسية مفادها أن الأفراد يحصلون على دخول من مصادر مختلفة، و أن هناك جانبا من هذه الدخول لا يتم الإفصاح عنها أو على الأقل إخفاء جانبا منها .

- ✓ **على المستوى الكلي:** و يتم ذلك بمقارنة الدخل و الإنفاق على المستوى الكلي بحيث يتم تحديد حجم الاقتصاد غير الرسمي من خلال مقارنة تقديرات الحسابات القومية للدخل مع تقديرات الدخل التي تتم اعتمادا على الإيرادات الضريبية، أما الفروق فلا بد أن تمثل تقدير الدخل غير المعلن عنه للسلطات الضريبية[1] .

2- إحصاءات القوى العاملة:

يمكن النظر إلى انخفاض مشاركة العمالة في الاقتصاد الرسمي كمؤشر على زيادة أنشطة اقتصاد الظل ، وذلك مع افتراض أن القوى العاملة تشارك بنسبة ثابتة عموماً، وبالتالي فإن انخفاض حجم المشاركة في الاقتصاد الرسمي يمكن اعتباره مؤشر على تزايد الأنشطة في اقتصاد الظل ، وأحد نقاط ضعف هذا المنهج تكمن في أن الاختلافات في نسب المشاركة يمكن أن يرجع إلى أسباب أخرى غير اقتصاد الظل، إضافة إلى كون الأشخاص، يمكن أن يشاركوا في اقتصاد الظل و يملكون وظائف في الاقتصاد الرسمي في نفس الوقت[2].

3- المقاربات النقدية(المؤشر النقدي):

وهو من أكثر المؤشرات التي استخدمت في تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي رغم ما أثاره من جدل وتعرضا للانتقادات ، حيث يركز على فرضية أساسية فحواها أن معظم المعاملات التي تتم في الاقتصاد غير الرسمي تستخدم النقود السائلة عوضا عن الشيكات والدوائر البنكية لكي لا يعثر على أي اثر مسجل لها . و انطلاقا من هذه المعاينة يمكن قياس وقع المبادلات غير الرسمية في الاقتصاد بدراسة حركة وطبيعة التداول النقدي[3].

حيث يمكن أن نميز في المقاربات النقدية بين طريقتين:

- ✓ **طريقة المعاملات(أسلوب المبادلات):** حيث يتم استخدام البيانات الخاصة بالحجم الكلي للمعاملات في الاقتصاد من اجل حساب إجمالي الناتج القومي (الرسمي و غير الرسمي)، ثم الاقتصاد غير الرسمي بطرح إجمالي الناتج القومي الرسمي من إجمالي الناتج القومي الاسمي .
- ✓ **طريقة الطلب على النقود :** اقترح Tanzi هذه الطريقة انطلاقا من النظرية الكمية الحديثة لفريدمان ، حيث أن الزيادة في الاقتصاد غير الرسمي تؤدي بالضرورة إلى زيادة الطلب على النقود، و من اجل معرفة الحجم الزائد من طلب النقود الناتج عن زيادة الاقتصاد غير الرسمي، لابد من تقدير حجم الطلب على النقود في

[1] بورعدة حورية، **مرجع سبق ذكره**، ص43.

[2] مجد ميخائيل ميخائيل، **مرجع سبق ذكره**،ص28.

[3] أ.محمد زعلاني، **مرجع سبق ذكره**، ص201.

فترة معينة . و لذلك فقد حاول Tanzi تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي من خلال تقدير دالة الطلب على النقود السائلة في الو.م.أ خلال فترة من 1929 إلى 1976، و توصل إلى إن معدل الضريبة ذو اثر معنوي موجب على الكمية التي يحتفظ بها الأفراد من النقود السائلة لقد قامت افتراضات Tanzi على انه إذا كانت معاملات الاقتصاد غير الرسمي تتم باستخدام النقود السائلة فقط، و أن الاقتصاد غير الرسمي ينشأ بسبب الرغبة في التهرب الضريبي، فان تغيير معدل الضريبة في النموذج لابد و أن يعطي تقديرا لكمية النقود السائلة المرتبطة بوجود الاقتصاد غير الرسمي، و بالتالي يمكن استخدام هذا الرقم في تقدير حجم الناتج الوطني الإجمالي في الاقتصاد غير الرسمي بافتراض تساوي سرعة التداول في الاقتصاد الرسمي و الاقتصاد غير الرسمي.

إن Tanzi قام بفحص العلاقة بين الطلب على النقود السائلة و مستوى الضرائب بصورة أكثر عمقا و من خلال استخدام نسبة النقود السائلة بالنسبة إلى عرض النقود [1].

4- المقاربات المادية(استهلاك الكهرباء):

. يفترض هذا الأسلوب وجود أحد المدخلات الإنتاجية وأن هذا المدخل يستخدم بشكل واسع في الاقتصاد الوطني ووجود علاقة بينه وبين الناتج الوطني ويمثل الفرق بين ذلك التقدير للناتج الوطني وبين التقدير الفعلي المعلن عنه إلى وجود اقتصاد موازي وقد استخدم هذا الأسلوب في الهند وذلك بافتراض وجود علاقة ثابتة بين الطاقة الكهربائية والناتج الوطني.

حيث يتم تقدير النمو في الاقتصاد غير الرسمي بافتراض أن استهلاك الكهرباء هو أحسن مؤشر مادي للنشاط الاقتصادي ثم طرح معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الرسمي من معدل نمو استهلاك الكهرباء الكلي بحيث يمثل الفارق بينهما نمو الاقتصاد غير الرسمي، بمعنى أن هذا الأسلوب يعتمد على مؤشر استهلاك الكهرباء للناتج المحلي في منطقة أو إقليم معين ومقارنة هذا الاستهلاك بالمعدل المفترض أن يكون مطلوبا لحجم الإنتاج الرسمي في تلك المنطقة أو ذلك الإقليم وإذا كان معدل الاستهلاك الكلي للكهرباء أكبر من الكمية المفترضة (المطلوبة) فإن ذلك يعد مؤشرا على وجود إنتاج موازي [2].

[1] بورعدة حورية، **مرجع سبق ذكره**، ص51.

[2] نجاة مسمش، **مرجع سبق ذكره**،ص80.

المطلب الثالث: علاقة الاقتصاد غير الرسمي بالاقتصاد الرسمي و أثاره

أولا: العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الرسمي:

1-العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الرسمي:

هناك علاقة وطيدة بين الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الرسمي ويمكن توضيح هذه العلاقة فيما يلي:

أ_ من حيث طبيعة العلاقة حيث تتحدد طبيعة العلاقة من منظور أن الاقتصاد غير الرسميتعايش جنبا إلى جنب مع الاقتصاد الحقيقي الذي له الصفة القانونية والعلنية ، فالاقتصاد غير الرسميموازيا مع الاقتصاد المعلن ، فأسواقه موازية للأسواق الظاهرة ومكوناته موازية لمكونات الاقتصاد الحقيقي ، وأنشطته تخلق موازية ونابعة في الغالب من الأنشطة الحقيقية في الاقتصاد المعلن .

ب_ إن القائمين على إدارة الاقتصاد غير الرسمييسعون بكل ما أتوا من أساليب لإقامة علاقة بين الأنشطة الاقتصادية الخفية التي يمارسونها، وبين الأنشطة الاقتصادية المعلنة، لتحقيق هدفين في نفس الوقت، الهدف الأول يتمثل في تعظيم المكاسب والعوائد من الأنشطة الخفية التي تمارس، والهدف الثاني هو محاولة إكساب صفة الشرعية على الأنشطة الخفية والمجالات غير الشرعية وغير القانونية التي يشملها الاقتصاد غير الرسميفي إطار عملية نقل وإظهار تلك الأنشطة إلى الاقتصاد المعلن في صور مختلفة الاحتماء ورائها ، بل ومحاولة ابتلاع الاقتصاد الحقيقي والسيطرة عليه لإخضاعه أو إخضاع جزء كبير منه لتوجيهات وأهداف القائمين على إدارة الاقتصاد غير الرسمي، تتمثل دائما تلك عن أنشطة خفية طفيلية لا تزدهر إلا بوجود تشابك المصالح بين القائمين على إدارة كل من الاقتصاد غير الرسمي والقائمين على إدارة الاقتصاد الحقيقي، وتتحول تلك الأنشطة الخفية إلى أحد المكونات الرئيسية للاقتصاد الخفي، وواحدة من عناصر قوته

ج_ هناك علاقة تغذية مرتدة Fead Back بين أنشطة الاقتصاد غير الرسمي وأنشطة الاقتصاد المعلن، فالاقتصاد غير الرسمي يسعى إلى تحقيق أهدافه من التعامل مع الاقتصاد المعلن، والاقتصاد المعلن بسياساته وآلياته والتغيرات الموجودة في نظمه ، وضعف نفوس بعض القائمين على إدارته يعمل على تغذية أنشطة الاقتصاد غير الرسمي وزيادتها يوم بعد يوم في ظل عدم وجود استراتيجية للمواجهة الحاسمة والرادعة[1] .

2- الفرق بين الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الرسمي:

حسب المنظمة العالمية للعمل فإنه توجد عدة مميزات تساعد على التفرقة بين الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي:

- الفرق بين المؤسسات على مستوى الاقتصاد الكلي والمؤسسات غير متجانسة .
- مرونة العمل: فبعض الأنشطة يمكن أن تمارس بالموازاة بعقود رسمية وأخرى بعقود غير رسمية .

[1] بوخاري فاطنة، مرجع سبق ذكره، ص218.

- سهولة حواجز ممارسة الأنشطة غير الرسمية مقارنة بالأنشطة الرسمية (المؤهلات، رأس المال، القروض ..الخ)

- يلعب القطاع غير الرسمي دور كبير في استيعاب المهاجرين بدون وثائق، بالإضافة إلى كونه يستقبل أيضا المتعاملين الاقتصاديين المستبعدين من القطاع الرسمي .

- إن مستويات الدخول الخاصة بالأنشطة غير الرسمية تكون متأرجحة فأحيانا تكون مرتفعة وأحيانا أخرى منخفضة، عكس دخول الأنشطة الرسمية التي تكون في الغالب نوعا ما تتميز بالاستقرار.

- الاستجابة إلى القواعد والقوانين لأن القطاع غير الرسمي يمكن أن يتناقص إذا أصبحت القوانين أقل صرامة

- في القطاع الرسمي تدفع الضرائب والرسوم وفي القطاع غير الرسمي لا تدفع الضرائب والرسوم[1] .

ويمكن توضيح أهم الفروق الموجودة بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي في الجدول التالي:

الجدول رقم 02: يوضح أهم الفروق بين الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الرسمي

الاقتصاد الرسمي	الاقتصاد غير الرسمي
الاهداف الرئيسية	
- تحقيق أقصى حد من الأرباح في السوق.	- تحقيق مداخيل في السوق.
- دخول مقنن، وجود نقابات.	- سهولة الدخول وعدم احترام القواعد.
- تطبيق تشريع العمل.	- انعدام تشريع العمل.
- الاستفادة من القروض الوطنية والأجنبية.	- التمويل الذاتي.
- دفع الضرائب والرسوم.	- عدم دفع أي ضرائب أو أي رسوم.
- أجور وعقود عمل.	- التشغيل فالذاتي الأجرة على الوحدة المنتجة.
- أسوق منظمة	أسواق غير منظمة
- حواجز عند الدخول.	- غياب الحواجز عند الدخول.
- علامات مسجلة، منتجات معيارية.	- منتجات تقليدية.
- أسواق محمية (الحصص، الرخص، الرسوم).	- أسواق غير محمية.
التكنولوجيا	
- عصرية ومستوردة.	- تقليدية، مكيفة، منشأة.
- الاستعمال المكلف لرأس المال.	- الاستعمال المكثف للعمل.
- التربية الرسمية اللازمة.	- تمهين غير رسمي.
- إنتاج نطاق واسع.	- وحدات إنتاجية صغيرة ومتنوعة

المصدر: بوخاري فاطنه ،مرجع سبق ذكره ،ص219.

[1] مطهري كمال، بوثلجة عبدالناصر ، **مرجع سبق ذكره**، ص 80.

ثانيا: أثار الاقتصاد غير الرسمي

تعد ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي كأي ظاهرة لها آثار و انعكاسات سلبية و ايجابية على المستوى الاقتصادي ككل ، و فيما يلي سنتعرض لأهم هذه الآثار:

1- الآثار السلبية:

إن الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة ذات أبعاد متعددة بشكل بالغ التعقيد ، و وجوده لا يؤدي فقط إلى تشويه بيانات الناتج الوطني الإجمالي، و إنما يؤثر على معلومات معظم جوانب النشاط الاقتصادي مثل مستويات التشغيل و البطالة و أنماط توزيع الدخل الحقيقي في المجتمع و فيما يلي سنتناول أهم الآثار السلبية الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية:

1.1-الآثار الاقتصادية:

أ- فقدان حصيلة الضرائب : تتمثل أهم الآثار السلبية التي تترتب على حدوث ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في حصول بعض الأفراد على دخول دون أية ضرائب عنها ، مما يشكل إخلالا بقاعدة " العدالة في فرض الضريبة" ، و يحدث ذلك عندما يقوم بعض الأفراد بإخفاء حقيقة دخولهم أو طبيعة وظائفهم التي يقومون بها ، و عدم الكشف عنها للإدارة الضريبية .

كذلك فان هناك بعض أشكال الضرائب مثل : ضريبة القيمة المضافة ، و ضريبة المبيعات لا يتم تحصيلها نتيجة التهرب الضريبي و في الوقت الذي ينمو و يزداد الاقتصاد غير الرسمي ، فان ذلك يؤدي إلى فقدان جانب كبير من الإيرادات الضريبية ، و التي تعد من أهم مصادر الإيرادات الضريبية بالنسبة للدولة و من ثم يصبح عجز الموازنة العامة للدولة أكبر مما يجب[1].

ب - آثار الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الكلي :

يؤدي استفحال الاقتصاد غير الرسمي إلى فشل السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، حيث يؤدي هذا الجانب من الاقتصاد إلى تشويه المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها عند وضع هذه السياسات (مثل : معدلات النمو الاقتصادي ، معدلات البطالة ، التضخم ، إحصائيات ميزان المدفوعات ، الإنفاق العام ، توزيع الدخل القومي ...) ، الأمر الذي يؤدي بوقوع صانع السياسة في خطر وصف طرق علاج غير صحيحة بسبب تشخيص غير سليم للمشكلة الاقتصادية ، و التي كان بناءها على معلومات خاطئة ناتجة عن وجود اقتصاد غير رسمي ، و فيما يلي نتناول بعض آثار هذا الاقتصاد على عملية صناعة و أداء السياسات الرامية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي[2] :

[1] بلعيد جميلة، **الاقتصاد غير الرسمي والجريمة المنظمة في الاقتصاد الجزائري**، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، العدد 01 ،2018 ، ص 173 .

[2] بورعدة حورية، **مرجع سبق ذكره**، ص66.

✓ تشوه المعلومات : عندما يرتفع حجم القطاع غير الرسمي فسوف تنخفض درجة مصداقية البيانات و الإحصاءات الرسمية ، و من ثم تصبح المؤشرات الاقتصادية غير مناسبة لصنع السياسات الاقتصادية الملائمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، و عندما تكون التوقعات غير صحيحة و السياسات غير مناسبة فان النتائج تأتي على عكس المتوقع لها[1] .

✓ معدلات البطالة: تبدو أهمية الاقتصاد غير الرسميفي قدرته على توفير فرص للعمل لهؤلاء الدين لم يفلحوا في الحصول على فرصة عمل في الاقتصار الرسمي. وبما أن هذه المعاملة عادة ما تكون غير مسجلة، فأن الأرقام الرسمية عن معدلات البطالة في الاقتصاد تصبح مغالى فيها، على سبيل المثال، فإن هناك ادعاء بأن معدلات البطالة في مصر تضم كافة خريجي الجامعات والمعاهد الفنية ومدارس التعليم الفني، بالإضافة إلى جانب من المتسربين من النظام التعليمي ، إلا أنه يمكن القول بأن هناك نوعا من المغالاة في هذه الأرقام . لأن جانبا لا بأس به من هؤلاء يعمل بالفعل في الاقتصاد الخفي.[2]

✓ معدلات النمو الاقتصادي: عندما يتواجد الاقتصاد غير الرسمي فان معدلات النمو الحقيقي في الاقتصاد سوف تختلف عن معدل النمو المسجل، فإذا كان كل من الاقتصاد الرسمي و غير الرسمي ينموان بصورة متوازية، فان التحيز في المؤشرات عن النمو الفعلي يصبح صفرا، أما إذا تعدى معدل نمو الاقتصاد غير الرسمي معدل النمو الخاص بالاقتصاد الرسمي، فان معدل النمو الاقتصادي العام في الاقتصاد ككل يصبح اقل من الواقع و العكس و لهذا يتسبب وجود الاقتصاد غير الرسمي في تشويه المؤشرات الاقتصادية في صورة تقديرات اقل من الواقع، او تقديرات مغالى فيها عن معدل النمو الاقتصادي، وعلى ذلك فان قياسات الناتج الوطني التي لا تأخذ الاقتصاد غير الرسمي في الحسبان تكون غير دقيقة[3].

✓ معدلات التضخم: يعني وجود الاقتصاد غير الرسمي أن معدل التضخم سيكون مغالى فيه، حيث ستميل الأسعار في الاقتصاد غير الرسمي إلى التزايد بمعدلات اقل عن تلك السائدة في الاقتصاد الرسمي، بصفة خاصة عندما يكون الاقتصاد غير الرسمي منافسا للاقتصاد الرسمي في تقديم نفس السلع و الخدمات، فاحد جوانب الاستجابة للزيادة في الأسعار هو زيادة النشاط في الاقتصاد غير الرسمي، إذ انه من المتوقع أن تكون أسعار السلع في الاقتصاد غير الرسمي اقل من الأسعار في الاقتصاد الرسمي، بأعبائه الضريبية و الإجرائية . و على العكس من ذلك فانه من المتوقع في حالة الدول النامية عندما تكون معظم السلع مدعمة أو تخضع للتسعير الجبري، أو تكون الخدمات محددة مع وجود فائض كبير في الطلب على السلع و الخدمات، و مثال ذلك: الدقيق، الاسمنت و الخشب .

---

[1] نسرين يحياوي ، **الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر الحجم ، الأسباب و النتائج** ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية ، العدد السادس، 2016 ، ص295.

[2] د.بن موسى كمال، براغ محمد، **مرجع سبق ذكره، ص206.**

[3] بوجرفة بناصر، **مرجع سبق ذكره**، ص143.

هذه الحالات يحدث تحيز في بيانات التضخم، لان سلة السلع التي يحسب على أساسها الرقم القياسي لتكاليف المعيشة لا تتعامل مع الاقتصاد غير الرسمي كحقيقة واقعة، و إنما يتم الحساب على أساس الأسعار الرسمية لهذه السلع و الخدمات، و هكذا فانه يمكننا أن نواجه حالتين: إما المغالاة في معدلات التضخم أو أن تظهر معدلات التضخم بأقل من الواقع[1].

✓ السياسة النقدية: يترتب عن وجود الاقتصاد غير الرسمي زيادة الدوافع للاحتفاظ بالنقود السائلة لأغراض إجراء المعاملات التي تتم في الاقتصاد غير الرسمي نظرا لصعوبة الحصول على التمويل في هذا الاقتصاد وعدم القدرة على التداول بالأشكال الأخرى للنقود، والطلب على النقود في الاقتصاد غير الرسمي لا يكون حساسا للتغيرات التي تحدث في معدلات الفائدة، ما يتسبب في قلة مرونة الطلب على النقود بالنسبة لمعدل الفائدة في الاقتصاد ككل ، لأن رغبة المتعاملين في هذا الاقتصاد قوية للتستر على أنشطتهم.

كما ويلعب حجم الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد غير الرسمي دورا كبيرا في التأثير على السياسة النقدية، أين لا تكون لسياسات البنك المركزي أي تأثير على هذه الكتلة، ما يجعل السياسة النقدية تحلل في ضوء ما هو موجود من احتياط لدى البنوك والنقود المتداولة في الاقتصاد الرسمي[2].

ج- اثر الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الجزئي:

تتجلى الآثار السلبية لاقتصاد الظل بصورة أساسية من ناحية الاقتصاد الجزئي في التوزيع غير العادل للدخول وتخصيص الموارد وأثر ذلك على الكفاءة الاقتصادية كالتالي :

✓ الإخلال بالتوزيع العادل للدخول: يظهر تأثير اقتصاد الظل على توزيع الدخول من خلال التهرب الضريبي، فهذا الأخير يعيد توزيع الدخول بطريقة عشوائية تماماً، لأنه يؤدي إلى الإضرار بالمكلفين الذين يتحملون فعلا العبء الضريبي، مما يخل بفكرة العدالة والمساواة أمام الأعباء العامة مقابل الحصول على نفس الخدمات العامة، وقد يدفع هذا التهرب بالدولة إلى مزيد من عدم مراعاة العدالة في توزيع الأعباء بين كافة الأفراد ذوي القدرة والاستطاعة على دفع الضرائب والذين لا يفكرون في التهرب، بتحميلهم مزيدا من الضرائب من خلال رفع سعر الضرائب أو فرض ضرائب جديدة، ما يؤدي إلى زيادة التضخم وانخفاض مستويات المعيشة.

✓ تأثير اقتصاد الظل على تخصيص الموارد: إن عدم خضوع الدخول المجمعة في اقتصاد الظل للضرائب يؤدي إلى حدوث تحول في تخصيص الموارد، حيث تتجه تلك الموارد إلى أنشطة اقتصاد الظل وتبتعد عن أنشطة الاقتصاد الرسمي من أجل التهرب من الضرائب، ويستمر ذلك إلى أن يحدث اختلاف بين العائد في الاقتصاديين، الأمر الذي ينطوي على سوء تخصيص للموارد من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، فإذا حدث نمو في الاقتصاد ككل فسوف تزداد الحاجة إلى مزيد من الخدمات العامة، وفي المقابل يزداد مستوى

[1] بورعدة حورية، **مرجع سبق ذكره**، ص71.

[2] مطهري كمال، بوثلجة عبدالناصر، **مرجع سبق ذكره**، ص 84.

الضرائب، مما قد يدفع بالأنشطة إلى التحول إلى اقتصاد الظل، وبذلك تصبح المنافسة غير عادلة بين الاقتصاديين على النحو الذي يصبح فيه اقتصاد الظل مستقطباً لأكبر قدر ممكن من الموارد وسيستمر هذا الاستقطاب طالما أن العائد في اقتصاد الظل أكبر من الاقتصاد الرسمي، وكل هذا سوف يؤدي إلى تعديل أسلوب استخدام العمل وعناصر الإنتاج، لأن نفقات عناصر الإنتاج بالنسبة لأنشطة اقتصاد الظل سوف تكون لديها ميزة تنافسية عن نفقات عناصر الإنتاج بالنسبة لأنشطة الاقتصاد الرسمي بسبب عدم خضوعها للضرائب، ونتيجة ذلك إعادة توزيع الموارد بين الأنشطة الأكثر كفاءة والخاضعة للضريبة والأقل كفاءة والتي لا تدفع الضريبة، ما يخفض مستوى الكفاءة في الاقتصاد عموماً[1] .

2.1- الآثار الاجتماعية:

للاقتصاد غير رسمي أثار على الصعيد الاجتماعي نذكر منها ما يلي:

- غياب الحماية الاجتماعية وما ينتج عن ذلك من أخطار اجتماعية على العمال.

- يساعد على انتشار الجريمة و انحراف الشباب لممارسة الأنشطة الغير مشروعة.

- عدم المساواة بين عماله وعمال الاقتصاد الرسمي خاصة في توزيع العبء الضريبي .

- استغلال الأطفال والنساء بالعمل داخل محيط تنعدم فيه أدنى حقوق وقوانين العمل، ويولد تأثيرا سلبا على الرغبة في مواصلة التعليم وهذا ما يؤدي إلى انتشار الأمية والجهل[2].

- حرمان العمال الاستفادة من التقاعد بسبب عدم تسجيلهم في مصلحة الضمان إن اغلب العاملين في هذا الاقتصاد من الأميين و الفئة الشابة، و يحصلون على أجور أعلى مما يماثله في القطاع الرسمي، و لذلك قد تكون هذه بمثابة إغراءات للعمل في هذا الاقتصاد و تترافق معه مشاكل اجتماعية كثيرة .

- إن الوضع المادي لبعض العاملين في هذا القطاع يتطور مع الزمن، لأنهم يستفيدون من كل خدمات الدولة و لا يسددون أي التزام تجاه خزينتها، و لذلك قد يكون و بحكم موقعهم و علاقتهم مع أصحاب القرار الإساءة بشكل مباشر على أمور هامة مثل: العلامة التجارية، تأمين سلع و خدمات لا يعكس. سعر بيعها السعر الرسمي الخ .

- إن هذا الاقتصاد يساهم في تفشي و انتشار الأمية من خلال أن اغلب العاملين فيه أميين، أي تسربوا من المدارس سواء بعد الابتدائية أو الإعدادية و لا سيما أنهم يحصلوا على دخول تتجاوز أعلى الشهادات، و يرسخوا مفهوم أن الحصول على المال هو الغاية دون أي اعتبار للوسيلة ، و ينتقل هذا المفهوم إلى أولادهم و بالتالي يصبح عامل معيق للتحصيل العلمي .

[1] مجد ميخائيل ميخائيل، **مرجع سبق ذكره**،ص28.

[2] نسرين يحياوي ،**مرجع سبق ذكره**، ص295،

- انتشار نوادي القمار و الأعمال الإنتاجية و بالتالي حصول خلل في منظومة القيم الاجتماعية، و زيادة معدلات الجريمة و ازدياد أعداد المحرمين الخ[1] .

3.1- الآثار السياسية:

آثار هذا الاقتصاد تتركز في استغلال المجرمين للأموال المتوفرة عندهم في تنفيذ مشاريعهم السياسية و الانتخابية نتيجة لقدرتهم المالية، و قد يصبحون مؤثرين في صياغة و إقرار القرارات السياسية، حيث أن زيادة قوتهم قد تؤدي إلى تراجع هيبة الدولة و بالتالي الإساءة إلى الاستقرار السياسي و الاجتماعي و النمو الاقتصادي تتدخل أحيانا مافيا الاقتصاد غير الرسمي في دواليب النظام الحاكم حتى يتمكنوا من تسهيل أعمالهم الخفية بطرق غير شرعية، و تجنيد بعض العاملين لحسابهم من خلال الرشوة و الإكراميات و هذا يحدث الفساد السياسي[2].

ثانيا: الآثار الايجابية للاقتصاد غير الرسمي

على الرغم من الآثار السلبية للاقتصاد غير الرسمي إلا انه يعد قطاعا بديلا وقت الأزمات و مصدر دخل مهم للطبقة الفقيرة . و لذلك فان الحجج المدافعة عن القطاع غير الرسمي تتمثل في الايجابيات المتعددة لهذا القطاع و المتمثلة أهمها فيما يلي:

- إن قدرة هذا الاقتصاد على تجنب آثار الإجراءات التنظيمية مثل قوانين الحد الأدنى للأجور و الضرائب تجعل هذا الاقتصاد أكثر ديناميكية، و من ثم أكثر قدرة على الاستجابة بسرعة للتغيرات التي تحدث في ظروف السوق بالمقارنة بالاقتصاد الرسمي[3].

- أسعار منخفضة حيث عادة ما تباع السلع والخدمات الناتجة في إطار الاقتصاد غير الرسمي بأسعار أقل بكثير مقارنة بأسعار الاقتصاد وغياب التأمينات والضمانات، وذلك بالنظر إلى الاعتبارات السابقة، كانعدام الضرائب وانخفاض تكلفة اليد العاملة[4].

- يساعد على إيضاح التغيرات المطلوبة لكي يصبح الاقتصاد ككل في وضع تنافسي، و بالتالي مساعدة واضعي السياسات الاقتصادية على تبني عملية التعديل الهيكلي لكي يصبح الاقتصاد في وضع أفضل .

- يترك فائضا اقتصاديا يسمح لقطاع الأعمال بالاستمرار و النمو في ظل سوء التقنين الإداري الحكومي ، و المبالغة في الضرائب و الرسوم التي تحد من نمو الأنشطة الاقتصادية القانونية .

---

[1] بورعدة حورية ، **مرجع سبق ذكره**، ص74

[2] بورعدة حورية ، **المرجع السابق**، ص74.

[3] بوجرفة بناصر ، **مرجع سبق ذكره** ،ص146.

[4] قوري يحي عبدالله ، **تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر باستعمال نموذج MIMIC للفترة 1970_2016**، مجلة أبعاد اقتصادية ،جامعة محمد بوقرة بومرداس ،العدد الثامن ،2018 ،ص39.

- يحدث القطاع غير الرسمي مناصب شغل جديدة و بأجور مماثلة للأجور القانونية ، و هذا راجع لاعتماده مصدر لاستمرارية الحياة لشريحة اجتماعية واسعة ، و بالتالي يساهم في تامين الاكتفاء الذاتي .

- يساعد الاقتصاد غير الرسمي في حل أزمة البطالة و التخفيف من حدتها في المجتمع ، من خلال تأمين فرص عمل في هذا القطاع في الوقت الذي يعجز عنه القطاع الرسمي .

- يساهم القطاع غير الرسمي في تأمين دخول إضافية للعمال . و يشير Duisburg إلى الاقتصاد غير الرسمي على انه يلعب دور المهدئ الاجتماعي ، و يقول انه سواء كان الأمر هو استعادة أو المحافظة على الاستقرار الاقتصادي ، فان وجود اقتصاد خفي منتج و مرن أصبح أساسا مهما لنجاح عملية الاستقرار الاقتصادي[1].

المبحث الثاني: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي

المطلب الأول: النمو الاقتصادي

أولا: تعريف النمو

للنمو الاقتصادي عدة تعاريف نذكر منها:

1- النمو الاقتصادي هو الارتفاع المسجل خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة او فترات الزمنية متلاحقة للمتغير اقتصادي وهو اناتج صافي حقيقي .

2- تعرف على انه متغير كمي يقيس التغير النسبي في حجم الناتج حقيقي الحام .

3- كما يعرف ايضا هو قيمة جميع ما ينتج من سلع وخدمات داخل حدود جغرافية لبلد من قبل مواطني البلد أو أجانب [2].

4- يعرف بزيادة في إجمالي الناتج محلي او الدخل الوطني إجمالي ويؤدي إلى زيادة مستمرة في نصيب فرد من دخل الحقيقي.

فالنمو الاقتصادي إذن هو: ظاهرة كمية تمثل الزيادة المطردة في كمية السلع والخدمات المنتجة في بلد ما خلال مدة معينة، معبرا عنها بارتفاع حجم الناتج الإجمالي الحقيقي خلال هذه الفترة زمنية وما يرافق ذلك من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الإجمالي الحقيقي[3].

ثانيا: خصائص النمو

من خلال التعاريف السابقة نستخلص الخصائص التالية:

✓ النمو الاقتصادي هو عملية : أي أنه ليس مجرد حدث منفرد، بل هو عبارة عن سلسلة من الأحداث الجارية، كما يتوجب ألا يزول بمجرد زوال مسبباته .

---

[1] بورعدة حورية ،**مرجع سبق ذكره**،ص76.

[2] بول ساموبلسون ،**الاقتصاد** ،تر:هشام عبدالله ،دار الاهلية للنشر، عمان ،1995،ص:338.

[3] مايكل ابدجمان ،**الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة** ،تر: محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية ،1999م،ص:455.

✓ يتم تحديد النمو من حيث قدرة الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات، كما يتبين من مستواه من الناتج المحتمل حيث أن مفهوم النمو الاقتصادي يركز على التغيير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط، دون أن يهتم بهيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد، أو بنوعية السلع والخدمات المقدمة .

✓ يشير النمو على أن قدرة الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات آخذة في الارتفاع، وبالتالي فإن البحث في النمو الاقتصادي يعني البحث في سلسلة الأحداث التي تزيد من قدرة الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات.

✓ عملية النمو الاقتصادي هي محصلة السياسات ومؤسسات وتغييرات هيكلية وبالتالي لا بد من توفر تكيف مؤسسي وايديولوجي مما يظهر أهمية النظام المؤسساتي لتحقيق النمو الاقتصادية .

✓ يعتبر النمو الاقتصادي شرطا ضروريا ولكنه غير كاف لرفع مستوى حياة الأفراد المادية ؛ فالشرط الآخر هو طريقة توزيع الزيادة المحققة على الأفراد، التي تعد قضية مرتبطة بطبيعة النظم الاقتصادية والسياسية في كل دولة[1] .

ثالثا: تقدير و قياس النمو الاقتصادي.

إن النمو الاقتصادي هو مؤشر عن واقع الأداء الاقتصادي ، حيث من خلاله تتبين العلاقة بين مدخلات و مخرجات الاقتصاد ، ومن هذا الأساس تنطلق أهمية قياس النمو الاقتصادي ، حيث أن دراسة دور الدخل القومي هو في صميم دراسات النمو الاقتصادي حيث عادة نستعمل معيارين أساسيين لقياس هذا الدخل .

يقدر النمو الاقتصادي باستعمال المعيارين التاليين:

1- الناتج الوطني الخام:

هو قيمة مجموع السلع و الخدمات النهائية المنتجة في سنة معينة و تستثنى السلع الوسيطية السلع المستخدمة في إنتاج سلع أخرى .

و هو يأخذ في الحسبان إنتاج المواطنين المقيمين، بما في ذلك قيمة السلع و الخدمات المنتجة من قبل أولئك الذين يقيمون خارج البلاد و هو الأكثر شيوعا في حساب الدخل أي عوامل إنتاج ذات جنسية مقيمة سواء موجودة في الاقتصاد المحلي أو في الخارج .

2 - الناتج الداخلي الخام:

يشبه الناتج المحلي الخام إن لم يكن ذلك بإدراج جميع الإنتاج داخل البلاد بحيث وضعت أصولها من قبل مقيمين أجانب و لكن باستثناء قيمة الإنتاج من المواطنين الذين يعشون في الخارج ، أي من طرف عوامل إنتاج مقيمة و التي تتكون من عوامل وطنية و أخرى خارجية .

[1] علي مكي، دراسة قياسية لأثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة جامعة المدية ،2015،ص09،

إن الناتج المحلي الخام و الناتج الداخلي الخام مقسوم على إجمالي حجم السكان يقيس لنا الدخل الفردي

ربعا: طرق قياس النمو الاقتصادي .

إن قياس الإنتاج الكلي في المحاسبة الوطنية هو الناتج الداخلي الخام ، حيث هناك ثلاث طرق التقدير الناتج الداخلي الخام الاقتصاد ما .[1]

1- طريقة الإنفاق:

الناتج الداخلي الخام هو قيمة السلع و الخدمات النهائية المنتجة في الاقتصاد خلال فترة معينة، إن الإنفاق الكلي حتما سيكون مساوي مع إجمالي الدخل في الاقتصاد المحلي انطلاقا من كون أن عملية إنفاق أي شراء سلع أو خدمات معينة يقوم بها طرف معين، هذا يعني أن هناك طرف أخر هو البائع حيث يكون هذا الإنفاق هو نفسه دخل .

الناتج الداخلي الخام = الإنفاق الكلي

$$Y = C + I + G + (X - M)$$

C: الاستهلاك (إنفاق القطاع العائلي).

I : الاستثمار (إنفاق قطاع الأعمال) .

G: الإنفاق الحكومي .

(X - m) : صافي الصادرات .

2- طريقة القيمة المضافة:

الناتج الداخلي الخام هو مجموعة القيم المضافة المنتجة في الاقتصاد خلال فترة معينة حيث أن القيمة المضافة لعملية إنتاجية هي قيمة المنتوج النهائي منقوص منها قيمة الاستهلاكات الوسيطية .

القيمة المضافة = مجموع القيم المضافة = قيمة المنتوج النهائي - قيمة الاستهلاكات الوسيطية .

3- طريقة الدخل:

الناتج الداخلي الخام هو إجمالي الدخول المحصل عليها في الاقتصاد خلال فترة محددة حيث تختلف هذه الطريقة في تقدير الناتج الداخلي الخام و التي تعتمد على الدخل على عكس الطريقتين السابقتين التي اعتمدنا فيهما على الإنتاج حيث جزء من هذه الدخول هو عبارة عن الرسوم التي تفرضها الدولة على المبيعات (ضرائب غير مباشرة) و جزء آخر هو عبارة عن مجموع الأجور و هو ما يعرف بعائد العمل و الجزء المتبقي هو عبارة عن عائد رأسمال والمتمثل في الأرباح.

الناتج الداخلي الخام = الدخل الوطنية

[1] فاروق بن صالح الخطيب واخرون ، **دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية**، دار النشر الملك عبد العزيز، جدة ،2016م، ص 330.

ومن المعروف أن تقدير الدخل الوطني الذي نحصل عليه بهذه الطريقة هو يسمى الدخل الوطني بتكلفة عناصر أو عوامل الإنتاج و بذلك إذا أردنا الحصول على الناتج الوطني بسعر السوق فإنه يجب أن نضيف على التقدير السابق قيمة الضرائب غير المباشرة و قيمة الاهتلاك[1] .

المطلب الثاني: البطالة

أولا: مفهوم البطالة

للبطالة عدة تعاريف نذكر منها:

1- في اللغة لفظ البطالة بفتح الباء تعني التعطل عن العمل والقعود عنه وهو مصدر بطل يبطل بطلانا [2].

2- قياسيا يشمل مصطلح البطالة كل شخص بدون عمل مع قدرته عليه ورغبته فيه بالإضافة الى كونه يبحث عن عمل بنشاط[3].

3- حسب الديوان الوطني للإحصائيات الجزائري فانه يعتبر بطالا كل شخص تتوفر فيه الشروط التاليةّ : أن يكون عمره ما بين 16-64 سنة، أن يكون بطالا عند فترة التحقيق والبحث وأن يكون قد قام بالبحث الجاد عن العمل ومستعدا لأي عمل مأجور أو العمل لحسابه الخاص[4].

4- وطبقا لمنظمة العمل الدولية تعرف البطالة بأنها صفة تشير إلى وجود أفراد ذوى مهن اقتصادية معينة، وهم قادرون على العمل ويبحثون عن فرص العمل المتاحة عند أي مستوى من الأجر يمكن أن يسود في سوق العمل، ولكنهم لا يجدون هذه الفرص[5].

ثانيا: أنواع البطالة:

1-البطالة الدورية: خلال فترة الانكماش الاقتصادي، يؤدي نقص الطلب على السلع والخدمات إلى نقص الوظائف المتاحة لأولئك الذين يرغبون في العمل. قد تقلل الشركات التي تواجه طلبًا أضعف من عدد الأشخاص الذين توظفهم عن طريق تسريح العمال الحاليين أو توظيف عدد أقل من العمال الجدد، ثم يحدث التحول لمرحلة التوسع وتعود الشركات الى التوظيف من جديد وهكذا.

2- البطالة الاحتكاكية: هي البطالة التي تحدث بسبب تنقل العمال من عمل الى عمل آخر او من العمل في منطقة الى منطقة أخرى ،حيث يحتاج هذا التنقل الى فترة للتنسيق بين العمال والمؤسسات و البحث عن الإمكانيات والمؤهلات المتاحة والمفاضلة بينها[1].

---

[1] فاروق بن صالح الخطيب واخرون، **مرجع سبق ذكره** ،ص 331.

[2] مصطفى عراقي، **البطالة-نظرة و اقعية وحلول عملية**، كلية دار العلوم ،جامعة القاهرة ،2009، ص5.

[3] Malte Luebker ,**Employment, unemployment and informality in Zimbabwe**,ILO Sub-Regional Office for Southern Africa (SRO-Harare), Harare, Zimbabwe,2008,page9.

[4] رحيمي عيسى وآخرون ،**ظاهرة البطالة: مفهومها-أسبابها و اثارها**، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية ،جامعة الشاذلي بن جديد ،الطارف، الجزائر ،2018 ،ص 144.145.

[5] صلاح علي عبد الحميد علي ،**الركود الاقتصادي والبطالة** ،المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة،العدد11 ،كلية التجارة بنين، جامعة الازهر، مصر ،2015 ،ص 376.

3-البطالة الهيكلية: وتحدث بسبب وجود تغيرات هيكلية، مثل تغيير الهيكل الصناعي أو البيئة الصناعية الراجع الى التغير الحاصل في الاقتصاد كاكتشاف موارد جديدة أو وسائل انتاج جديدة وما يترتب عنه من اختلالات في المهارات المطلوبة والمعروضة[2].

4-البطالة المقنعة: وتعني وجود عدد من العمال يعملون في قطاعات معينة بإنتاجية حدية ضعيفة أو معدومة وفي الغالب يكون الاجر الذي تقاضونه أكثر من الإنتاج الحدي[3].

5-البطالة الاختيارية والبطالة الاجبارية: ان البطالة الاختيارية تكون بإرادة العامل ومع توفر العمل بسبب عدم رضاه بالأجر او بيئة العمل أو غير ذلك، اما البطالة الاجبارية فتكون بتعطل العامل عن العمل بالرغم من الرضى به وقدرته عليه اجبارا من خلال تسريح العمال على سبيل المثال بعد أزمة كساد نتيجة ضعف تنظيم سوق العمل أو افلاس الشركة أو المؤسسة وقد تكون اضطرارا مثل تعرض العامل الى إصابة في حادث عمل تجعله غير قادر على وظيفته[4].

6-**أنواع أخرى من البطالة:** نذكر منها[5]:

- ✓ البطالة الإقليمية: إذا تعرضت أحد الصناعات المهمة المتركزة في إقليم إلى تدهور أو إغلاق أحد المنظمات الاقتصادية في إقليم معين لأسباب اقتصادية يؤدي إلى ظهور بطالة وهي إقليمية وهيكلية حيث توجد فرص وظيفية ولكن في إقليم آخر.
- ✓ البطالة المتبقية: تتألف من أفراد يتعذر استخدامهم بشكل دائم وثابت بحيث يصعب عليهم أن يتلاءموا أو يتكيفوا مع المستلزمات والمطالب التي توجبها طرق إنتاج مثل المعاقين جسديا وغيرها.
- ✓ البطالة السلوكية: وهي عندما تتوفر وظائف ولكن الافراد لا ينخرطون فيها خوفا من نظرة المجتمع .
- ✓ بطالة الفقر: وتنشأ بسبب النقص في التنمية (النقص في تنمية رأس المال بشقيه البشري والمادي أو نقص العلاقة الإنتاجية بصفة عامة)إن أفرادها لا يجدون في محيطهم فرص العمل والمستمر.
- ✓ البطالة المستوردة: وهي عندما يتم توظيف الوافدين والأجانب على حساب أبناء البلد.

---

[1] رمزي زكي ،**الاقتصاد السياسي للبطالة** ،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ،ص25.

[2] مقدم سليمان وأميرة عبد الله، **البطالة والتضخم -حالة الجزائر2000-2015**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة أبي بكر بلقايد ،تلمسان ،الجزائر ،2016 ،ص4.

[3] ندوة هلال جودة ورجاء عبد الله عيسى، **العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12،العدد 3،قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة البصرة ،العراق،2010 ،ص70.

[4] كريم أبو حلاوة وخالد عليطو، **البطالة و أثرها على التنمية الاجتماعية** ،رسالة لنيل درجة الماجستير، اختصاص السكان و التنمية ،قسم الإحصاء والبرمجة ،كلية الاقتصاد ،جامعة تشرين ،سوريا ،2014، ص34.

[5] هلال سوميه و موسوس عفاف ، **دور الدولة في معالجة البطالة** ،مذكرة لنيل شهادة الماستر ،تخصص اقتصاديات مالية وبنوك ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ،جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2015 ،ص 10.

ثالثا: أسباب البطالة

1- الأسباب الخارجية:

أ- سياسة الاستدانة الخارجية: وذلك في غياب مراقبة ديمقراطية شعبية لجدوى هذه الاستدانة ولمجالات توظيفها. فاختيار التمويل الخارجي بعيدا عن تعبئة الإمكانيات المالية المتاحة داخليا وعن أي مراقبة ديمقراطية حقيقية يؤدي إلى تراجع الادخار لفائدة سداد المديونية وبالتالي تراجع الاستثمار والتشغيل.

ب- التوجه نحو التصدير الى الخارج على حساب تنمية السوق الداخلي ،فهذه السياسة تؤدي إلى ازدواجية صارخة بين مدن نامية وأخرى مهمشة ينعدم فيها أي استثمار في البنيات التحتية الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي إلى زيادة معدل البطالة في الدول المهمشة.

ج- اختلال التوازنات الداخلية والخارجية نتيجة اتجاه سياسة الميزانية لخدمة مصالح رأس المال على حساب العمل وما يرتبط بذلك من امتيازات للمستثمرين الأجانب، وتقديم القطاع العمومي عبر خوصصة هذه للشركات المتعددة الاستيطان وتكريس عائدات الميزانية لخدمة الدين الداخلي والخارجي على حساب الاستثمار وهو ما يكرس مزيدا من ضعف النمو والتخلف وتفاقم البطالة.

د- الاستعمار والعولمة وما ينتج عنهما من فقدان الدولة للتحكم في اقتصادها[1].

2- الأسباب الداخلية:

✓ الخلل في السياسات التعليمية التي تتبعها الدولة، فالجامعات تعمل دون خطة لتخرج كل عام آلاف الخريجين في تخصصات لا يحتاج إليها المجتمع، مما أدى إلى فراغ رهيب في عالم الشغل لدى هؤلاء الخريجين، وبالتالي شبح البطالة يتجدد ويتزايد.

✓ الانفجار الديمغرافي خصوصا في الدول النامية، وما ينشأ عن ذلك من خلل في التوازن بين قوى العرض والطلب بسوق العمل مع غياب المرونة بسبب التخلف.

✓ زيادة ساعات العمل الإضافية، حيث وجد في دراسات اقتصادية أن حوالي 22% من ساعات العمل الإضافية يمكن تحويلها إلى وظائف مجدية اقتصاديا وسياسيا وإداريا.

✓ الفساد والمحسوبية وبروز المنتفعين في بعض المراكز الإدارية الذين ساهموا في تهميش جزء كبير من الكفاءات وبالتالي تثبيط الطاقات وتحويلها إلى بطالة مهمشة لا عمل لها.

✓ عدم التحرك الفعال للبطال في البحث عن العمل، وهذا قد يرجع إلى التهاون أو قلة الشجاعة.

✓ عدم الاستخدام الرشيد للموارد المتاحة من قبل المسيرين.

[1] أمامي فاطمة الزهراء و بنون ياسمينة ، **العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر ،تخصص اقتصاد نقدي ،قسم العلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد ،تلمسان ،الجزائر ،2016،ص 61,60.

✓ نظرة القصور التي ينظر إليها المجتمع لأصحاب المجتمع الحرفي، والميل نحو التعليم الأكاديمي والوظائف الحكومية.

✓ عدم تحديث وتطوير أساليب وطرق العمل، وعدم التوسع في أماكن الإنتاج أو تنفيذ مشروعات جديدة.

✓ تدهور الوضع الأمني ،سواء كان بسبب الحروب أو الإرهاب او غيرها مما يؤثر على أمان الدولة[1].

رابعا: قياس البطالة

1- المقياس الرسمي للبطالة[2]:

- حجم البطالة STR : حيث يتم قياسها وفق المعادلة التالية

$$STR= PA-E$$

حيث:

PA: هو عدد السكان النشيطين.

E : هو عدد السكان المشتغلين.

- معدل البطالة TC:

$$TC= (STR/ PA)*100$$

2- المقياس العلمي للبطالة:

وفقا لهذا المقياس فإن العمالة الكاملة تتحقق في المجتمع عندما يكون الناتج الفعلي في الاقتصاد معادلا للناتج المحتمل، وبالتّالي يكون معدل البطالة الفعلي مساويا لمعدل البطالة الطبيعي غير التضخمي بينما إذا كان الناتج الفعلي في الاقتصاد أقل من الناتج المحتمل، يكون معدل البطالة الفعلي أكبر من معدل البطالة الطبيعي، وفي هذه الحالة يعاني المجتمع من وجود بطالة بالمفهوم العلمي ويحدث ذلك إّما بسبب عدم الاستخدام الكامل لقوة العمل أو بسبب الاستخدام الأمثل لها[3].

وبالتالي يحسب معدل البطالة كما يلي:

معدل البطالة = 1 - (ج ف / ج م)

حيث :

ج ف : الإنتاجية المتوسطة الفعلية.

ج م : الإنتاجية المتوسطة المحتملة.

---

[1] حنان بقاط، **نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ1994**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،الجزائر، 2007، ص69-74.

[2] مقدم سليمان وأميرة عبد الله ،**مرجع سبق ذكره** ،ص24,23.

[3] أمامي فاطمة الزهراء و بنون ياسمينة، **العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر خلال الفترة:1970-2014**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد نقدي ومالي، قسم العلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد ،تلمسان ،الجزائر، 2016، ص47.

خامسا: الآثار الاقتصادية للبطالة

آثار البطالة عديدة نذكر منها[1]:

✓ خسارة الإنفاق على التعليم حيث أن التعليم الذي انفق على الأشخاص العاطلين عن العمل يصبح إنفاقا غير مجدي أثناء فترة التعطل عن العمل.

✓ انخفاض حجم إيرادات الدولة من الضرائب على الدخول من جراء انخفاض مناصب العمل .

وأيضا[2]:

✓ عندما تتجاوز البطالة مستواها الطبيعي ويزداد عدد البطالين فانهم يلجئون الى الهجرة وفي هذه الحالة فهم يعتبرون موارد ضائعة كان من الأفضل استغلالها.

✓ تدهور المستوى المعيشي والذي قد يصل بالكثيرين الى حد الفقر مما يؤدي الى تدهور الاستهلاك وهو ما يؤثر سلبا على الاقتصاد.

✓ توجه العديد من البطالين الى اقتصاد الظل وما يصحب ذلك من تحديات للحكومات والمجتمعات.

المطلب الثالث: التضخم

أولا: تعريف التضخم

إن كلمة التضخم التي نسمعها الآن في كل مكان لم تكن معروفة قبل الحرب الماضية إلا في بعض كتب الاقتصاد، ولم يتفق بعد خبراء علم النقود على تعريف التضخم ، فبعضهم وصفه بأنه الكثرة في النقود ، وهذا تعريف بدائي، وبعضهم ارتقى به قليلًا فقال : إنه الكثرة في النقود والأتمان، وقال بعض الكتاب المعاصرين : إنه عبارة عن زيادة المقدرة الشرائية عند الجماعة ، وهذا قريب جدا للحقيقة، لأن مجرد كثرة النقود أو كثرة النقود والائتمان معا – وإن كانت في أغلب الحالات من أسباب التضخم – إلا أنها قد لا تؤدي إليه[3].

كما يمكن تصنيف التعاريف التي قدمت لتوضيح ظاهرة التضخم حسب عدة معايير أهمها:

✓ **حسب المعيار النقدي** يعرف التضخم بأنه ِ حيث "كل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار

✓ **حسب نظرية الدخل والإنفاق :** يعرف التضخم بأنه الحالة التي يفوق فيها إجمالي الإنفاق القومي (استهلاكي +استثماري +صافي التعامل مع العالم الخارجي)إجمالي الإنتاج القومي.

✓ **حسب نظرية العرض والطلب** يعرف بأنه فائض الطلب المستمر عند مستوى التشغيل التام[4].

---

[1] رحيمي عيسى وآخرون ،**مرجع سبق ذكره** ،ص 149.

[2] Weekend Trevor Bangane , **The unemployment problem in South Africa**, for the degree Magister ,in econommics , the Faculty of arts at the Rand Afrikaans University, Johannesburg, 1999 ,page 35-36.

[3] زكريا مهران، **التاريخ يفسر التضخم والتقلص** ،مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، القاهرة ،مصر ،2014، ص9.

[4] عفراء علي خضور ، **دارسة تحليلية للتضخم و أثره على الميزان التجاري في سورية**، خلال الفترة 1990-2012،أطروحة دكتورة، كلية الاقتصاد ،جامعة تشرين، سوريا ، ص4.

✓ **تضخم في الائتمان المصرفي:** أي الإفراط في حجم الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص للتمويل النفقات الاستثمارية، أو القطاع الحكومي لتمويل عجز الموازنة[1].

ثانيا: أنواع التضخم

يمتاز التضخم بتعدد أنواع ، إلا أن الخاصية المشتركة في جميع هذه الأنواع هو عدم قدرة وحدة النقد عن أداء وظائفها التي وجدت من أجلها على أكمل وجه ، وفيما يلي أهم معايير التفرقة بين أنواع التضخم:

1- التضخم الطليق (المكشوف):وهو التضخم الذي تكون في الزيادة في الأسعار والأجور إضافة إلى النفقات الأخرى التي تتصف بالمرونة النسبية، دون أي تدخل من السلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات، مايؤدي إلى تفشي ظاهرة التضخم، فترتفع مستويات الأسعار بمعدلات أكبر من معدلات زيادة التداول العامة.

2- التضخم المكبوت (الكامن):يتجلى هذا النوع من التضخم بالتدخل من قبل السلطات الحكومية في سير حركة الأسعار عبر تحديدها للمستويات العليا لها، فدور الدولة هنا يتمثل في منع استمرارية الارتفاعات السعرية واستفحالها، إذ أن الظواهر التضخمية تبقى موجودة، والدولة بتدخلها لا تقضي عليها، وإنما يكون هدفها هو الحد من حركات الاتجاهات التضخمية المتفشية بصفة مؤقتة.[2]

3- التضخم الزاحف: يوصف التضخم بالزاحف عندما ترتفع الأسعار بوتيرة بطيئة في حدود 2 % أو 3 % سنويا ، وهذا الشكل من التضخم قد توافق مع النمو السريع الذي شاهدته البلدان الصناعية عقب الحرب العالمية الثانية. ففي السويد على سبيل المثال ارتفعت الأسعار خلال الفترة 1954–1967 بمعدل 64 % أي بمتوسط قدره 4.9 % .إن هذا النوع من التضخم يتقبله الأفراد وهو محفز للنمو الاقتصادي ، لكن خطورته تكمن في أثره النفسي الذي يدفع الأفراد على قبوله والتعايش معه ، وبالتالي إذا لم تكن هناك متابعة لهذا النوع من التضخم والسيطرة عليه من طرف الحكومة ، فإن استمراره قد يؤدي إلى حصول تضخم جامح .

4- التضخم الجامح: هو أشد أنواع التضخم أثارا وضررا على الاقتصاد الوطني ، وفي ظل هذا النوع من التضخم تنخفض قيمة النقود أو القوة الشرائية للنقود بشكل حاد ، وتفقد قيمتها كمخزن للقيم ، وهذا بدخول حركة الارتفاع في الأجور والأسعار ضمن حلقة من الزيادات الكبيرة والمتتالية ، ولقد حدث هذا النوع من التضخم بشكل خاص بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى . ففي ألمانيا وخلال الفترة الممتدة بين 1922 و 1923 أنهار النظام النقدي الألماني تحت ضغط النفقات وسداد الديون وأعباء إعادة بناء ما هدمته الحرب ، حيث بلغ متوسط معدل التضخم الشهري خلال هذه الفترة 322 % ، أما أعلى معدل للتضخم في تلك الفترة قد سجل في أكتوبر من سنة 1923 ، حيث ارتفعت الأسعار بأكثر من 29000 % ، أما أعلى نسبة للتضخم الجامح فقد

[1] حكيمة بن علي ، **دارسة قياسية للعلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2016**، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 2 ، 2020، ص443.

[2] عزري حميد ،خوني رابح ،**أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي في الجزائر باستخدام منهجية ARDL للفترة 1990-2018**، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، العدد الثاني ، 2020 ، ص 216.

سجلت في المجر – هنغاريا – في الفترة الممتدة بين أوت 1945 جويلية 1946 ، حيث بلغ متوسط معدل التضخم الشهري 19800 % [1].

5- التضخم المستورد: بحكم انفتاح اقتصادات العالم وزيادة اندماجها في الاقتصاد العالمي خاصة مع تكريس مفهوم العولمة الاقتصادية والتي تعتبر منظمة التجارة العالمية أحد أدواتها، جعل هذه الاقتصادات تؤثر وتتأثر ببعضها، ومن ذلك لا يتوقف مسار التضخم عند حدود الدولة، بل يتعداها إلى الدول الأخرى، ومن هنا ينبغي التمييز بين التضخم المحلي الذي ينشأ نتيجة تفاعلات اقتصادية داخلية، والتضخم المستورد الذي ينشأ خارج حدود الدولة[2]

عندما تتعرض العملة المحلية لضغوطات نتيجة انخفاض قيمتها أمام العملات الأجنبية، ترتفع بشكل كبير أسعار السلع المستوردة في السوق المحلية، في هذه الحالة يتحمل المستهلكون كلفة هذا الانخفاض في قيمة العملة عند قيامهم باستهلاك سلعة أو خدمة مستوردة بالكامل أو بها مكون مستورد. يزداد تأثير هذا المكون كلما ارتفعت نسبة مدخلات الإنتاج المستوردة من الخارج في هياكل الانتاج المحلي [3].

6- التضخم الركودي: كان الاعتقاد السائد حتى بداية السبعينات من القرن الماضي بوجود علاقة عكسية بين معدلات التضخم ومعدلات البطالة، والتي تم إبرازها لأول مرة من طرف الأستاذ " Alban William Phillips " في سنة 1958، من خلال منحنى فيليبس الذي سمي باسمه . هذا المنحى يبين أنه في الفترات التي تقل فيها معدلات البطالة ترتفع معدلات الأجور النقدية ، وحينما ترتفع معدلات البطالة تقل معدلات الأجور النقدية . بعد ذلك قام كل من " Samuelson ' و ' Solo " بتطوير الفكرة وانتهيا إلى وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة . لكن بعد منتصف السبعينات طرأت ظروف اقتصادية جديدة، حيث تغيرت طبيعة العلاقة التي تربط بين معدل التضخم ومعدل البطالة، كما شهدت العديد من اقتصاديات الدول الرأسمالية ارتفاعا في معدلات التضخم والبطالة والركود الاقتصادي في آن واحد، وأصبح يطلق على هذه الظاهرة ذات الأبعاد الثلاثة بظاهرة التضخم الركودي [4] .

ثالثا: طرق قياسه

هناك عدة معايير لقياس القوى التضخمية، ومن بين هذه المعايير معيار الأرقام القياسية للأسعار، معيار الاستقرار النقدي أو الضغط التضخمي، معيار فائض الطلب، ومعيار الإفراط النقدي، و يمكن التطرق لأهم هذه المؤشرات فيما يلي:

[1] مرابط ساعد، **التوقع بمعدلات التضخم الاساسي في الجزائر**، أطروحة دكتورة، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2018، ص6.

[2] عزري حميد ،خوني رابح، **مرجع سبق ذكره** ،ص217.

[3] رانيا الشيخ طه ،**التضخم أسبابه ،آثاره، وسبل معالجته** ،صندوق النقد العربي ،أبوظبي ، الامارات العربية المتحدة ،2021،ص13.

[4] مرابط ساعد، **المرجع سبق ذكره**،ص10.

1- معيار الأرقام القياسية للأسعار:

تستخدم الأرقام القياسية للأسعار لقياس معدل التضخم والحكم على مدى حدته في سنة معينة، ومن المعلوم أن هناك عددا من الأرقام القياسية للأسعار مثل الرقم القياسي لأسعار المستهلك والرقم القياسي لأسعار الجملة، والرقم القياسي للناتج المحلي (أو مكمش الناتج الداخلي الخام) وغيرها. ويكون تقدير معدل التضخم بواسطة واحد من هذه المؤشرات مختلفا عموما عن تقديره بواسطة المؤشرات الأخرى. ويعتبر الرقم القياسي لأسعار المستهلك من أهم المؤشرات التي تستخدم لحساب معدل التضخم، ولكن هذا المؤشر يتضمن أسعار الكثير من الخدمات التي لا تدخل في نطاق التجارة الدولية، مما يجعل المقارنات الدولية بين معدلات التضخم صعبة ، لهذا فإن المؤشر الذي يستخدم على نطاق كبير لقياس معدل التضخم هو مكمش الناتج الداخلي الخام (PGDP) . ويمكن التطرق للأرقام القياسية للأسعار من خلال ما يلي [1]:

أ- الرقم القياسي لأسعار المستهلكين:

يقيس الرقم القياسي لأسعار المستهلكين التطور في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات الاستهلاكية النهائية التي يقوم المستهلكون باستهلاكها خلال فترة زمنية محددة من خلال عمليات البيع بالتجزئة، يعتبر الرقم القياسي لأسعار المستهلكين واحداً من أهم وأكثر الأدوات الإحصائية التي تستخدم لقياس التضخم في دول العالم . يتمثل الهدف الرئيس من احتسابه في رصد واقع التغيرات التي تطرأ على أسعار السلع والخدمات بشكل عام لمعرفة مدى التغير في القوة الشرائية لوحدة النقود وما يترتب عليها من تعديل في الأجور وأسعار الخدمات . كما يعد أيضاً أحد المؤشرات التي تهم عملية التخطيط والتنمية الاقتصادية، حيث يستعمل كمؤشر لدراسة المستوى المعيشي للفرد، واتجاهات تطور مستويات الإنتاج مقارنة بمستويات الطلب عليها، كما يعتبر موجها مهما للسياسات الاقتصادية التي تسعى إلى تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار[2] .

ب _الرقم القياسي لأسعار الجملة:

يقيس الرقم القياسي لأسعار الجملة مستوى الأسعار عند مرحلة الإنتاج أو البيع بالجملة ، وهو يضم أهم المجموعات السلعية، مثل السلع الزراعية والدواجن والأسماك، والمنتجات الحيوانية غير الغذائية و ومواد البناء والأخشاب والمواد الغذائية، ومواد الطاقة والمواد الكيميائية، الأدوية...الخ، و يتم إعداد الرقم القياسي لأسعار الجملة بالاعتماد على أسعار البيع بالجملة في جميع أنحاء الوطن دون تمييز بين المناطق الجغرافية سواء كانت مناطق ريفية أو حضرية، هذه الأسعار ترصدها أجهزة الإحصاء التي ترسلها هذه الأجهزة إلى كافة المنشآت العاملة في تجارة الجملة، من أجل ملؤها وإعادة إرسالها من اجل فرز ها وحساب الرقم القياسي، ونشير هنا أنه

[1] بن يوسف نوة ،**تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970_2012**، اطروحة دكتورة ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،2016،ص99.

[2] رانيا الشيخ طه، **مرجع سبق ذكره**، ص15.

يمكن اشتقاق أرقام جزئية أخرى لأسعار الجملة حسب أهم القطاعات الاقتصادية، مثل الرقم القياسي لأسعار الجملة للسلع الصناعية، والرقم القياسي لأسعار الجملة للخضر والفواكه[1].

ج -**الرقم القياسي لأسعار المنتجين:** يقيس التطور في مستوى أسعار البيع ما بين المنتجين المحليين مقابل إنتاجهم من العديد من السلع (مكونات الإنتاج)، وبعض الخدمات .

د- **مكمش الناتج المحلي الإجمالي:** يقيس التغير في أسعار جميع السلع والخدمات التي يتم إنتاجها داخل الدولة ويعكس بشكل رئيس مدى تأثر القيمة المضافة (الناتج المحلي الإجمالي) بالتغيرات في المستوى العام للأسعار ، يتصل هذا المؤشر بسلسلة أوسع من السلع والخدمات في الاقتصاد مقارنة بكل من الرقم القياسي لأسعار المستهلكين أو المنتجين.[2]

2-معيار الاستقرار النقدي: و يستند إلى منطق النظرية الكمية النيوكلاسيكية، التي تدخل في اعتبارها إمكانية تغير كل من الدخل أو الناتج الوطني ، وأيضا إمكانية تغير الطلب على النقود أو سرعة دورانها، طبقا لهذه النظرية فإن الاستقرار النقدي يتحقق عموما من خلال المعادلة التالية :

$$B = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta Y}{Y}$$

حيث أن :

B: معامل الاستقرار النقدي .

$\frac{\Delta M}{M}$: معدل التغير في الكتلة النقدية .

$\frac{\Delta Y}{Y}$: معدل التغير في الناتج الوطني الإجمالي بالأسعار الثابتة .

ونناقش ثلاث حالات :

- ✓ $B = 0$: يدل على تعادل معدل التغير في كمية النقود مع معدل التغير في الناتج الوطني الإجمالي ، أي أن هناك استقرار نقدي .
- ✓ $B > 0$: يدل على وجود نمو في كمية النقود يفوق باستمرار معدل تغير الناتج الوطني الإجمالي ،

فهذا يعني وجود فائض في القوة الشرائية يفوق المتاح من السلع والخدمات المنتجة وبالتالي استمرار هذا الارتفاع يشير إلى نمو حجم القوى التضخمية ، مع الأخذ بعين الاعتبار التغير في الطلب على النقود أو سرعة دورانها وما يمارسه من ضغط على ارتفاع الأسعار .

- ✓ $B < 0$: وجود نقص في القوة الشرائية مقارنة بالسلع والخدمات ، مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار[3] .

---

[1] مرابط ساعد ، **مرجع سبق ذكره** ،ص17.

[2] رانيا الشيخ طه، **مرجع سبق ذكره** ،ص23.

[3] بن يوسف نوة ، **مرجع سبق ذكره** ،ص104.

3- معيارفائض الطلب: يستند هذا المعيار في قياس الفجوة التضخمية على المنطلقات الأساسية لفكرة الطلب الفعال في تحديد مستويات الأسعار وفقا لأفكار الاقتصادي كينز في النظرية العامة، و التي ترى أن كل زيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات دون أن يقابلها زيادة في حجم العرض الحقيقي، يعني ذلك بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل، تمثل حالة من التضخم تدفع مستويات الأسعار المحلية إلى الارتفاع . ويمكن صياغة معادلة فائض الطلب وفق المعادلة التالية:

$$Dx = (Cp + Cg + I + \Delta S) - Y$$

حيث أن:

D : فائض الطلب الخام .

Cp : الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية .

Cg : الاستهلاك العام بالأسعار الجارية .

I : الاستثمار في الأصول الثابتة بالأسعار الجارية .

ΔS : الاستثمار في المخزون السلعي بالأسعار الجارية .

Y : الناتج المحلي الخام بالأسعار الجارية.

وبالتأمل في صيغة إجمالي فائض الطلب ، نرى أنها تهمل أثر المعاملات الخارجية من الصادرات والواردات على كل من الطلب الفعال والمتاح من السلع والخدمات ، وتظهر هنا ثلاث حالات :

- ✓ **حالة التوازن:** رصيد المعاملات الجارية يعادل الصفر ، وهنا لا يتأثر حجم فائض الطلب .
- ✓ **حالة الفائض:** هنا تفوق قيمة الصادرات عن قيمة الواردات ، ويحقق ميزان المعاملات الجارية فائض ونرمز له بـ " S " ، وهنا لابد أن يضاف هذا الفائض إلى إجمالي فائض الطلب ويصبح : $Dxn = Dx + S$
- ✓ **حالة العجز:** وهي تصف مراكز موازين مدفوعات معظم البلدان المتخلفة والآخذة في النمو ، وهي حدوث عجز في موازين معاملاتها الجارية ونرمز له بـ " F " ، والذي يجب أن يطرح من إجمالي فائض الطلب ويصبح [1]:

$$Dxn = Dx- F$$

4- معيار الافراط النقدي:

يستند هذا المعيار إلى النظرية الكمية المعاصرة، والتي ترى أن التغيير في نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود هو المتغير الأساسي في إحداث التغير في المستوى العام للأسعار، ويرى ميلتون فريدمان، رائد هذه المدرسة أن الحجم الأمثل لكمية النقود المتداولة والذي يجب على السلطات النقدية استهدافه، هو ذلك الحجم الذي يتعين أن يلغي تغيره في كل فترة زمنية الأثر الذي يمارسه معدل تغير الناتج الوطني ومعدل الطلب على النقود أو

[1] بن يوسف نوة، مرجع سبق ذكره ،ص106.

سرعة دورانها، وهذا من أجل المحافظة على نفس مستوى الأسعار السائد في فترة الأساس، ويمكن التمييز هنا بين حالتين:

- إذا افترضنا ثبات كل من الطلب على النقود أو سرعة دورانها، فهذا يستوجب أن يظل نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود ثابتا حتى نحافظ على نفس المستوى العام للأسعار عند سنة الأساس.

- أما إذا انخفضت سرعة دوران النقود أو ازد الطلب عليها، فمن الضروري زيادة نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود، بالقدر الذي يلغي أثر انخفاض سرعة دوران النقود على مستويات الأسعار، ويمكن قياس : حجم الإفراط النقدي وفق المعادلة الرياضية التالية:

$$Mext = Q0Y\,t - Mt$$

حيث: Mex_t:حجم الإفراط النقدي.

$Q0$:متوسط نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود في سنة الأساس.

$Y\,t$:حجم الناتج المحلي الحقيقي بالأسعار الثابتة في السنة t .

M_t :كمية النقود المتداولة بالفعل في السنة t .

من الواضح أن الضغوط التضخمية تنشأ إذا ازد نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود عن حجمها الامثل، مما يؤدي إلى إفراط نقدي يدفع بالأسعار نحو الارتفاع.[1]

رابعا: أسباب التضخم

تعددت أسباب التضخم بين أسباب هيكلية، أسباب نقدية ، ارتفاع التكاليف.

1- الأسباب النقدية: أول الاسباب التي يرجئ اليها التضخم هو زيادة المعروض النقدي عن حد التوازن. ويمكن أن نضيف الى زيادة المعروض النقدي إلى أسباب عدة منها:

- ✓ زيادة الاصدار النقدي لتمويل عجز الموازنة ما يؤدي إلى زيادة المعروض النقدي عن حد التوازن بين الناتج وكمية النقد ما ينعكس سلبا على قيمة النقود أي ارتفاع الأسعار.
- ✓ زيادة الاقراض ما يحرك عجلة الاستثمار والاستهلاك فيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي ارتفاع الأسعار(عندما لا يستطيع العرض تلبية الطلب بالسرعة المطلوبة).
- ✓ زيادة سرعة دوران النقود في مرحلة الانتعاش الاقتصادي حيث يتم تحويل المدخرات نحو الاستثمار ما يؤدي إلى زيادة الدخول و بالتالي زيادة مخصصات الإنفاق الاستهلاكي وبالتالي زيادة الطلب ومنه إلى ارتفاع الأسعار.

[1] مرابط ساعد ،**مرجع سبق ذكره** ،ص13.

2- الأسباب الهيكلية: هي نتيجة التشوهات الهيكلية في بنية الاقتصاد الناتجة إما عن عدم توازن العرض والطلب. فالحالة الصحية هي توازن العرض مع الطلب، لكن في حال لم يستطع العرض تلبية الطلب خاصة في مرحلة التشغيل الكامل فإن أي زيادة في الطلب ستؤدي إلى زيادة حتمية في الأسعار وذلك كما في حالة تطبيق سياسة توسعية أو زيادة اصدار النقد في ظل التشغيل الكامل.

أو عن تفاوت في درجة تطور القطاعات الاقتصادية، ففي حال تطور فئة من القطاعات على حساب الأخرى فإن القطاعات المتطورة تزدهر وتؤدي إلى ارتفاع الأسعار نتيجة زيادة الطلب على انتاجها بينما القطاعات المتخلفة تبقى على حالها بداية، ثم لا تلبث أن ترتفع أسعار منتجاتها نتيجة لحالة من الفوضى السعرية وليس زيادة الطلب وبالتالي تسود حالة من ارتفاع الأسعار الكلية خاصة في البلدان النامية[1].

3- التكاليف: هي أحد عناصر السعر، وترتفع التكاليف إما بسبب:

- ✓ ارتفاع تكاليف عناصر الانتاج المستوردة تؤدي إلى زيادة تكلفة الانتاج .
- ✓ أو ارتفاع أجور العمال ما يؤدي إلى زيادة الأسعار من قبل المستثمرين بنسبة أعلى من نسبة ارتفاع الأجور.[2]

خامسا: أثار التضخم:

للتضخم آثار وأبعاد اقتصادية واجتماعية عديدة نذكر منها :

1- الاثار الاقتصادية:

أ_أثر التضخم على القوة الشرائية للنقود: يؤدي الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات إلى فقدان النقود لجزء من قوتها الشرائية ، وينعكس ذلك في إضعاف ثقة الأفراد بالعملة الوطنية، كما يؤدي إلى اتجاه الأفراد إلى إنفاق دخولهم على الاستهلاك الحاضر وشراء السلع المعمرة والعقارات والعملات الصعبة خوفاً من ارتفاع أسعارها مستقبلاً مما يضعف عملية الادخار، وبالتالي تفقد النقود وظيفتها كمخزن للقيمة .

ب_ أثر على ميزان المدفوعات: إن الارتفاع في المستوى العام للأسعار سيؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المنتجة محلياً دون أن يترافق ذلك مع ارتفاع في أسعار السلع الأجنبية المنتجة في الخارج، ما يؤثر سلباً على الطلب العالمي على السلع المحلية أي على حجم الصادرات ويترافق ذلك مع زيادة الطلب المحلي على السلع الأجنبية لانخفاض قيمتها مقارنة مع السلع وتؤثر هذه العملية على الميزان التجاري حيث تسبب في زيادة عجزه وبالتالي زيادة في عجز ميزان المدفوعات[3].

ج_ أثر التضخم على توزيع الثروة: يحدث التضخم تفاوتاً في توزيع الدخول لصالح أصحاب الثروات، حيث تلجأ البنوك المركزية عادة إلى محاربة التضخم عن طريق رفع أسعار الفائدة لخفض مستويات الطلب، فيما يتضرر

[1] ميس توفيق مسلم ، **استخدام أسلوب استهداف التضخم في الدول النامية وامكانية تطبيقه في سورية**، رسالة ماجستير ، جامعة تشرين ،كلية الاقتصاد ،2015،ص31.

[2] ميس توفيق مسلم ،**المرجع السابق** ،ص32.

[3] رانيا الشيخ طه ،**مرجع سبق ذكره** ،ص6.

جراء التضخم العمال والموظفون نظراً لانخفاض القيمة الحقيقية لأجورهم ورواتبهم حال ارتفاع معدل التضخم . يهدد هذا التفاوت الاستقرار الاقتصادي الضروري لدفع عجلة التنمية[1] .

د_ أثر التضخم على هيكل الإنتاج: يوجه التضخم رؤوس الأموال إلى الأنشطة الاقتصادية التي لا تفيد النهضة الاقتصادية في مراحلها الأولى، وذلك بسبب ارتفاع الأسعار والأجور والأرباح في القطاعات الإنتاجية المخصصة لإنتاج السلع الاستهلاكية، على حساب الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية والتي هي أساس تحقيق النمو الاقتصادي[2].

هـ_ أثر التضخم على الاستهلاك والادخار والاستثمار: يؤدي التضخم إلى زيادة ما يخصص من الدخل الفردي ومن الدخل الإجمالي لأغراض الاستهلاك ، لأن الحفاظ على مستوى مقبول من استهلاك الفرد يتطلب إنفاقا أكبر على الاستهلاك، وينخفض نتيجة لذلك ما تم تخصيصه من الدخل الفردي لأغراض الادخار، ومن ثم انخفاض القدرة على تمويل الاستثمار، مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار، وفي المقابل نجد أنه يؤدي إلى زيادة الادخار، والاستثمار العيني نظرا لأن ما تم استخدامه في الإنتاج العيني لأغراض الاستهلاك ينخفض بارتفاع الأسعار الذي يقلل القدرة على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية، وبذلك يتاح قدر أكبر من الناتج العيني بشكل مدخرات أي سلع و خدمات لم تستخدم لأغراض الاستهلاك ويتم استخدامها لأغراض الاستثمار، وبذلك ترتفع نسبة و مقدار الادخار والاستثمار العيني، وهو ما يطلق عليه الادخار الإجباري، والذي يمكن أن يعتبر أثرا ايجابيا للتضخم من زاوية أنه يتيح الإمكانية بدرجة أكبر لزيادة النمو بزيادة الادخار والاستثمار هنا .

وقد رأت اللجنة الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة لدول أمريكا اللاتينية، أن التضخم المعتدل وسيلة لدفع عجلات التنمية، حيث يجبر حاملي الأرصدة النقدية على الادخار وتحويل هذه المدخرات للحكومة التي تقوم بتحويلها إلى موارد للاستثمار، وبناء عليه صرفت جهود كبيرة للبحث عما يسمى بمعدل التضخم الأمثل للمجتمعات النامية ، وهو المعدل الذي يعظم المتحصلات الضريبية، بما في ذلك الضرائب التقليدية والضرائب التضخمية معا . ومن الواضح أن تنفيذ استراتيجية الادخار الإجباري هذه ستقلل من الاستثمار الخاص ، لأن بعض الضرائب التضخمية ستأتي، من الأرصدة النقدية التي كان من الممكن استخدامها لتمويل الاستثمار في القطاع الخاص[3].

2- الاثار الاجتماعية:

لقد ركزت معظم الدراسات الاقتصادية على دراسة الآثار الاقتصادية للتضخم وتجاهلت الآثار الاجتماعية المصاحبة له، والسبب في ذلك يعود إلى طبيعة التجريد في التحليل الاقتصادي المعاصر، الذي عزل العلاقات

[1] ميس نوفيق مسلم، **مرجع سبق ذكره**، ص36.

[2] رانيا الشيخ طه، **مرجع سبق ذكره**، ص7.

[3] بن يوسف نوة ،**مرجع سبق ذكره**، ص110.

الاجتماعية عن الظاهرة الاقتصادية، إضافة أن الآثار الاجتماعية للتضخم ليست لها نفس المنحى، فالتضخم له تأثيرات سلبية على بعض فئات المجتمع، وتأثيرا ايجابية على فئات أخرى في آن واحد، وفيما يلي ملخص لأهم الآثار الاجتماعية للتضخم:

أ_ إعادة توزيع الدخل الوطني واحتدام التمايز بين الطبقات: لعل أسوء الآثار الاجتماعية التي تنتج عن حدوث التضخم هي إعادة توزيع الدخل القومي والثروة بين مختلف طبقات المجتمع بشكل يعمق حدة التمايز الاجتماعي للتركيب الطبقي للمجتمع، ففي أثناء الموجات التضخمية تزداد المداخيل والثروة لفئة قليلة من المجتمع ، وعلى العكس من ذلك تنخفض المداخيل الحقيقية للفئة الثانية، والتي تشكل غالبية أفراد المجتمع . ويمكن توضيح آثار التضخم على مختلف فئات المجتمع في البلدان العربية من خلال الجدول التالي [1].

ب_ هجرة الكفاءات الفنية البشرية إلى الخارج : أثناء موجات التضخم وعدم إمكانية مواكبة الأجور والمرتبات النقدية لهذا الارتفاع، فإن الدخل الحقيقي لفئات واسعة من أفراد المجتمع قد تتعرض للتدهور الشديد، خاصة الإطارات وخرجي الجامعات وحملة الشهادات العليا، وقد نتج عن ذلك أن أعداد كبيرة من هؤلاء قد هاجروا إلى الخارج من أجل تحسين وضعهم المعيشي، ومما لا شك فيه أن هؤلاء الكفاءات الفنية المهاجرة إلى الخارج خسارة كبيرة على الاقتصاد الوطني للبلاد، نظرا لأنهم كانوا يمثلون احتياطيا هاما لدعم عجلات التنمية الاقتصادية في بلدانهم، وفضلا عما تقدم يرافق ظاهرة الهجرة والعمل بالخارج مشكلة التفكك الأسري، مما تؤثر سلبا على العلاقات الأسرية .

ج_ تفشي الرشوة والفساد الإداري: في كثير من الأحيان يصاحب ظاهرة التضخم انتشار الرشوة والفساد الإداري، حيث تلجأ بعض الفئات كأصحاب الدخول الثابتة وهم غالبا من الموظفين، إلى ممارسة أسلوب الرشوة كمصدر مساعد إضافي للدخل لمواجهة ظاهرة ارتفاع الأسعار والتخفيف من حدة التضخم لأنهم يفقدون جزءا كبيرا منها من جراء إعادة توزيع الدخل الوطني الذي يصاحب التضخم[2].

المطلب الرابع: سعر الصرف

يعتبر سعر الصرف من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على مجال المعاملات الاقتصادية الدولية، إذ يعكس العلاقات المترابطة بين الاقتصاديات الدولية كما يعبر عن المكانة الاقتصادية للدول ويتم تحديد سعر الصرف كأي سلعة وفقا لقوى السوق(العرض والطلب) في سوق الصرف بدلالة نظام الصرف المعتمد من الأنظمة المتعارف عليها، ولقد تعددت النظريات المفسرة لتغيرات سعر الصرف تبعا لتعدد أنظمته دون أن تستطيع إعطاء تفسير حقيقي ومحدد لهذا التغير.

[1] مرابط ساعد ،**مرجع سبق ذكره**، ص36.

[2] مرابط ساعد، **مرجع سبق ذكره**، ص37.

أولا: مفهوم سعر الصرف

تعدد التعاريف المتعلقة بسعر الصرف نذكر منها ما يلي :

1- هو عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملية معينة للحصول على وحدة واحدة من عملية أجنبية.[1]

2- كما يعرف على أنه "عدد الوحدات من العملة المحلية اللازمة للحصول على وحدة من العملة الأجنبية" إذن هو يربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات[2].

3- يعرف سعر الصرف على أنه عدد وحدات من عملة تسمى (عملة التسعير مقابل وحدة واحدة من عملة بلد آخر تسمى (العملة الأساسية) أي أنه عبارة عن المعدل الذي يتم من خلاله تبادل العملات . مع أنه من المتعارف عليه في سوق العملات الأجنبية أنه دوما تكون العملة الضعيفة هي عملة التسعير والعملة القوية هي عملة الأساس ، وذلك لأجل أن يكون سعر الصرف أكثر من الواحد[3] .

ثانيا :أنواع سعر الصرف

1- سعر الصرف الإسمي : هو مقياس عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، يتم تبادل العملات أو عمليات شراء وبيع العملات حسب أسعار العملات بين بعضها البعض، ويتم تحديد سعر الصرف الإسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعا لتغير الطلب والعرض، وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد فارتفاع سعر عملة ما يؤثر على الامتياز بالنسبة للعملات الأخرى . وينقسم سعر الصرف الإسمي إلى سعر الصرف الرسمي أي المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، وسعر الصرف غير الرسمي وهو السعر المعمول به في الأسواق غير الرسمية[4] .

2- سعر الصرف الحقيقي: يقوم سعر الصرف الحقيقي بتعديل سعر الصرف الاسمي طبقا للتغيرات في مستوى أسعار الدول، وبالتالي فهو يقيس القوة الشرائية للسلع والخدمات المحلية مقابل السلع والخدمات الأجنبية . وتتحدد اتجاهات تقلبات السعر من خلال الرقم القياسي لسعر الصرف الحقيقي الذي يمكن اعتباره مؤشرا مرجحا تجاريا، يجمع بين كل من تقلبات سعر الصرف الاسمي وتفاضل معدلات التضخم، التي تقاس بواسطة مقارنة تكلفة وحدة العمل في الإنتاج الصناعي بعد إدخال التسويات اللازمة، إن مؤشر تقلبات سعر الصرف الحقيقي، يبين مستوى القدرة التنافسية لأسعار سلع الدولة، فارتفاع هذا المؤشر يدل على انخفاض القدرة التنافسية للأسعار والعكس. إن مثل هذه المؤشرات التي توضح أسباب ونتائج تغيرات القدرة التنافسية لأسعار كل دولة، تعتبر ذات أهمية كبيرة في تحليل ودراسة أوضاع موازين المدفوعات وتطورات الأسواق السلعية والنقدية والمالية .

---

[1]- بوعلام مولاي، **سياسة سعر الصرف في الجزائر دراسة قياسية**، مذكرة الماجستير علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص3

[2]، بن ياني مراد، **سعر الصرف ودوره في جلب الاستثمار الأجنبي دراسة قياسية**، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2012 ص6

[3] جمال مساعدية ،شريف غباط ،**العوامل المؤثرة في سعر الصرف في ضل نظام التعويم دراسة بيانية** ،مجلة الدراسات ، العدد 2، 2019، ص19.

[4]صالح أحمد على جامع، **أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية في لسودان للفترة1990-2018**، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، العدد 2 ، 2020 ،ص121.

ج- سعر الصرف الفعلي: يعبر عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ، و بالتالي فهو يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية، و هو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة أو سلة من العملات. و عندما يتم تصحيح هذا المعدل الاسمي بإزالة أثار تغيرات الأسعار النسبية لدولة محل الدراسة مع العالم الخارجي، نتحصل على ما يسمى بسعر الصرف الفعلي الحقيقي[1] .

ثالثا :أنظمة سعر الصرف

1- سعر الصرف الثابت : ساد هذا النظام من ظل قاعدة الذهب في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين و ذلك بربط وزن معين من الذهب إلا أن ثبات سعر الصرف في ظل هذا النظام مرهون بشرطين :

- ✓ أن يكون سعر البيع و شراء الذهب متساويان في كل الدول .
- ✓ أن تكون تكلفة انتقال الذهب معدومة[2]

وتاريخياً ساد هذا النظام في نوعين من الأنظمة الفرعية .

أ_ نظام قاعدة الذهب : ساد هذا النظام في أواخر القرن التاسع عشر إلى أوائل القرن العشرين وقيام الحرب العالمية الأولى سنة 1914 ويقوم هذا النظام على وجود علاقة ثابتة بين كمية الذهب التي في حوزة السلطات النقدية وكمية المعروض النقدي في هذه الدول. حيث تربط الدولة قيمة عملتها الوطنية بوزن معين من الذهب، وقد عرف هذا النظام هو الآخر شكلين فرضتهما خصوصيات المراحل التاريخية المتعاقبة هما المسكوكات الذهبية والسبائك الذهبية .

ب_ نظام الصرف القابل للتعديل: مع تطور النظام النقدي الدولي وانعقاد اتفاقية بروتن وودز عام 1944 في الولايات المتحدة الأمريكية ارتبط ثبات سعر صرف العملات الأخرى بالدولار الأمريكي مع قابلية تحويل الدولار إلى ذهب ، فالدولار الأمريكي كان عملة الاحتياطي الرسمي ، وكان من أهم أهدافه ضمان تحقيق درجة أكبر من الاستقرار في أسعار الصرف . حيث وضع صندوق النقد الدولي حد أقصى لتقلبات مختلف العملات مقابل الدولار والمتمثل في (1 %) ولا يسمح بالتعديل إلا في حدود 10 % دون رجوع مسبق للصندوق مع إبلاغه بالتعديل .

2- نظام الصرف المرن: يطلق على هذا النظام نظام تعويم العملات، أي ترك سعر العملة يتحدد في السوق وفقاً لقوى العرض والطلب بشكل حر وكأي سلعة أخرى، وعليه لا تكون العملة محددة أو معرفة بعملة دولية أو بمعيار دولي كالذهب. كما أن البنك المركزي في ظل هذا النظام لا يتحمل عبء معالجة الخلل في ميزان

[1] د. بوالكور نورالدين، **قياس أثر المستوى العام للأسعار و الأرصدة النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري للفترة 1990-2013**، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والانسانية ،2019، ص 598.

[2] بن ياني مراد، **مرجع سبق ذكره**، ص12.

المدفوعات، فهو غير مجبر على التدخل في سوق الصرف لتخفيض أو رفع قيمة العملة الوطنية إلا في حالات استثنائية للحد من التقلبات الحادة، و أنواع نظام الصرف المرن هي :

أ- التعويم الحر (النظيف): يتميز هذا النظام بعدم تدخل السلطة النقدية في سوق الصرف حيث يترك المجال لتفاعل العرض والطلب لتحديد سعر الصرف، حيث يتحقق التوازن في ظل الصرف المرن بتساوي الكمية المعروضة مع الكمية المطلوبة، وتخضع هذه التقلبات لتأثير توقعات وحاجيات المتعاملين في السوق، وكذا المؤشرات الاقتصادية والنقدية للبلد .

ب- التعويم المدار (التعويم غير النظيف): وهو الذي يسمح بتقلب سعر الصرف وفق العرض والطلب ، لكن السلطة النقدية تتدخل لإدارة سعر الصرف عند الحاجة لتجنب التقلبات الشديدة ومنع التدهور المفرط للعملة المحلية، والتدخل في هذا النوع من الأنظمة لا تحكمه قواعد نحو مجال أو نسبة معينة ولا يحدده وقت أو آلية معينة [1].

رابعا: النظريات المفسرة لسعر الصرف

1- نظرية تعادل القدرة الشرائية: ترجع النظرية إلى غوستاف كاسل في أوائل القرن العشرين وتنطلق الفكرة الأساسية لهذه النظرية من كون أن القيمة اللتوانية للعملة في المدى الطويل تتحدد بالنسبة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية، بمعنى أن سعر الصرف لعملة ما يتحدد على أساس ما يمكن أن تشتريه هذه العملة في الداخل والخارج. وأن النظرية ذات دلالة في المدى الطويل أكثر منها في المدى القصير كما أن العملات القليلة الأهمية في حركة رؤوس الأموال الدولية أقل استجابة لنظرية تعادل القدرة الشرائية ، إلا أن هذه النظرية تطرح بعض القضايا العالقة منها:

- ✓ اختلاف أساليب قياس التضخم حسب نوع الأسعار المعتبرة أسعار استهلاك، أسعار الإنتاج، أسعار الصادرات والواردات .
- ✓ طول مدة تصحيح أسعار الصرف بالنسبة للأسعار غير المحددة بالدقة، ونفس الأمر بالنسبة لسنة الأساس
- ✓ هناك عناصر أخرى من غير الاسعار تؤثر على الميزان التجاري وميزان المدفوعات خاصة مرونة الطلب بالنسبة للدخل وبالنسبة للأسعار، وكذلك مرونة الصادرات والواردات بالنسبة لنفس المتغيرين .
- ✓ إن نظرية تعادل القدرة الشرائية لا تتعلق إلا بميزان العمليات الجارية وليس بكامل ميزان المدفوعات.
- ✓ تعتقد هذه النظرية أنه يمكننا تقدير معدل التضخم في كل البلدان بغض النظر عن تطور الأنظمة الإحصائية والإعلامية .
- ✓ تتوفر السلطات الاقتصادية على وسائل أخرى يمكن بواسطتها التأثير على عجز ميزان المدفوعات.

[1] سيدا عمر زهرة، **انعكاسات سياسات صرف الدينار الجزائري على تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 1986_2016**،أطروحة دكتورة ، جامعة أحمد دراية ،أدرار ،2018، ص20.

- ✓ وجود بعض السلع والخدمات التي لا تدخل ضمن نطاق التجارة الدولية لعدة اعتبارات.
- ✓ هناك عدة عوامل أخرى مؤثرة على تحديد أسعار الصرف مثل: تغيير أذواق المستهلكين وظهور المنتجات البديلة.
- ✓ هناك مشكل في تمييز المتغير التابع والمستقل ذلك أن النظرية تفرض مستوى الأسعار متغير مستقل وسعر الصرف هو المتغير التابع.[1]

2- النظرية النقدية في تحديد سعر الصرف: و محتوى هذه النظرية أنها تدرس أثر كل من كمية النقود و سعر الفائدة في تحديد سعر الصرف، إذ تعتبر هذه النظرية أن سعر الصرف هو ظاهرة نقدية نظرا لتأثره بالمحددات الحقيقية للطلب على النقود، إذ أن عرض النقود في كل بلد يحدد بشكل مستقل من قبل السلطات النقدية، أما الطلب على النقود فيعتمد على مستوى الدخل الحقيقي و معدل الفائدة، حيث يمارس سعر الفائدة تأثيرا مهما في تحديد سعر الصرف، فزيادة سعر الفائدة في دولة ما بالنسبة للخارج يؤدي إلى زيادة سعر الصرف و العكس في حالة خفض سعر الفائدة، إلا أن سعر الفائدة لا يعمل بمعزل عن المعروض النقدي بل يمكن أن يعملا في اتجاهين متضادين و يلغي كل منهما أثر الأخر و يمتنع حدوث أي تغيير في سعر الصرف[2].

3- نظرية تعادل معدلات الفائدة: تسعى هذه النظرية إلى الربط بين النظام النقدي لبلد وسوق النقد فيه ، وما تحاول هذه النظرية إظهاره هو وجود علاقة بين الفروق في سعر الفائدة بين بلدين والعلاوة أو الخصم بسعر الصرف الأجل بين عملتي هذين البلدين، حيث أن أي فارق في المردود لاستثمارات تتميز بنفس درجة المخاطرة وفي مركزين ماليين، سينتج عنه تحركات لرؤوس الأموال، وبالمثل تغيرات في سعر الصرف .

يعود أصل هذه النظرية للاقتصادي جون مينارد كينز سنة 1923 حيث وضح فكرة تعادل معدلات الفائدة، بأن حركات رؤوس الأموال القصيرة الأجل بين المراكز المالية إلى الحد من الفوارق الموجودة بين أسعار الصرف العاجلة والآجلة ، وينتج عن تعريف علاقات تعادل معدلات الفائدة وجود عمليات تحكيم في أسواق الأصول يقوم بها المتعاملون في هذه الأسواق .

والفكرة العامة للنظرية هي أنه لا يمكن أن يكون سوق الصرف في حالة توازن إلا إذا نتج عن توظيف مختلف العملات الدولية نفس معدل المردودية، فالقاعدة العامة تقول: تنخفض قيمة عملة بلد معين مقابل عملة بلد آخر إذا كان معدل الفائدة في البلد الثاني أكبر من نظيره في البلد الأول والعكس صحيح .

من أهم الفروض التي ترتكز عليها هذه النظرية ما يلي:

- ✓ الأصول المعنية المحلية والأجنبية متماثلة من حيث درجة المخاطرة وتاريخ الاستحقاق .
- ✓ غياب تكاليف المعاملات .

[1] صالح أحمد على جامع، **مرجع سبق ذكره** ،ص124.

[2] د. بوالكور نورالدين ،**مرجع سبق ذكره** ،ص599.

✓ الحركة التامة لرؤوس الأموال[1].

4- نظرية ميزان المدفوعات :

تحدد هذه النظرية النتيجة المحققة لميزان المدفوعات وفق ثلاث مراحل:

✓ **المرحلة الاولى والثانية:** تقييم وضعية الميزان التجاري على أساس سعر الصرف القائم ثم تقدير معيار للتوازن الهيكلي لكل من المتغيرات التالية « الادخار ، الاستثمار الداخلي ، تثبيت حجم الأصول الخارجية و الأجنبية و رؤوس الأموال " التي تعكس توازن ميزان المدفوعات بحيث يختلف معيار التوازن الهيكلي (تقدير النتيجة النهائية لميزان العمليات الجارية) من اقتصاد إلى آخر حسب معدل النمو ، الوضعية المالية ، الهيكل الديمغرافي .

✓ **المرحلة الثالثة:** تكمن في تقدير التغيير الضروري لسعر الصرف لحدوث توازن مميزات المدفوعات و الوصول إلى تحقيق معيار التوازن الهيكلي في المرحلة الثانية .

فاعتماد هذه النظرية على النتيجة ميزان المدفوعات من خلال تفسير تأثير وضعية النتيجة النهائية لميزان المدفوعات على سعر الصرف بحيث في حالة تحقيق فائض في المعاملات الخارجية للدولة فإن هذا لا يعني زيادة الطلب على عملتها الوطنية و بالتالي ارتفاع قيمتها أمام العملات الأجنبية الذي يزيد عرضها و بالتالي انخفاض الطلب على سلعتها مما يؤدي إلى تناقص الفائض تدريجيا حتى التوازن و العكس يحدث في حالة تحقيق عجز بحيث تنخفض قيمة العملة و تصبح الدولة أكثر تنافسية أي سلعها الموجهة للتصدير تزيد قدرتها على المنافسة في الأسواق الدولية و ذلك لانخفاض تكاليف الإنتاج مما يؤدي إلى زيادة الطلب على هذه السلع و بالتالي تزيد معه الصادرات و يتناقص العجز المسجل على ميزان المدفوعات تدريجيا و بالتالي يمكن لمرونة أسعار الصرف أن تلعب دورا هاما في معالجة الاختلالات في موازين المدفوعات .

ولكن لقت هذه النظرية بعض الانتقادات التي قللت نوعا ما من أهميتها و هي: أنها تتطلب معطيات و إحصائيات متعددة و مختلفة إلى جانب صعوبة تقدير معيار التوازن الهيكلي على أساس المتغيرات المذكورة سابقا أي أنها تعتبر معقدة نوعا ما[2].

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

المطلب الاول: الدراسات السابقة باللغة العربية

1- دراسة سلام كاظم شاني الفتلاوي و ياسر علي محمد علوان الراجحي، **قياس وتحليل اقتصاد الظل في و اقع الاقتصاد العراقي ،2021** ،لقد تناول هذا البحث قياس وتحليل اقتصاد الظل في واقع الاقتصاد العراقي للفترة 2019-1995 خلال تحليل تطور البيانات الخاصة بمتغيرات البحث لسلسلة زمنية وقياس وتحليل ظاهرة

[1] سيدا عمر زهرة، **مرجع سبق ذكره**، ص31.

[2] بن ياني مراد، **مرجع سبق ذكره**، ص20.

اقتصاد الظل وتطورها خلال مدة البحث، ومع زيادة أنشطة اقتصاد الظل، تؤدي الى اختلالات بصورة مباشرة في الاحتياطي من العملات الأجنبية المتاحة تحت سيطرة السلطة النقدية ممثلة بالبنك المركزي والتي تستخدم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي عبر أداة سع الصرف او دعم الصناعة المحلية وزيادة الثقة في العمل المحلية، إذ لاقتصاد الظل دور مهم في التأثير بتطبيق السياسات الاقتصادية المثلى، والتي تعكس الأحوال الاقتصادية التي يمر بها البلد، وبوجود اقتصاد الظل الذي يؤثر في البيانات الواقعية، إذ يكون الناتج المحلي الإجمالي أكبر بكثير من المستوى المسجل في الاحصائيات الرسمية، ومن ثم أعاقة التنمية والنمو الاقتصادي، استند البحث على الاسلوب التحليلي، والذي يستند على الأسلوبين الاستقرائي والاستنباطي، توجد علاقة مهمة ما بين ظهور اقتصاد الظل، والأنظمة السياسية غير العادلة والفساد والمالي والإداري، إذ توفر هذه الأسباب يؤدي الى أنظمة اقتصادية واجتماعية غير عادلة التي تدفع بالأفراد والمنشآت الى التلاعب بالحسابات، فضلاً عن الفساد الذي يفاقم المشكلات الاقتصادية بكافة اشكالها و بالتالي استبدال الاقتصاد الرسمي باقتصاد الظل. واهم ما توصل اليه الباحثان وجود علاقة بين ظهور اقتصاد الظل والأنظمة السياسية والضريبية السائدة .

2- دراسة محمد أحمد مطر، **أثر اقتصاد الظل على كل من التضخم وايرادات الضرائب في مصر خلال الفترة 1996-2018 ،2021**، وتهدف الدراسة الى تحديد أثر اقتصاد الظل كمتغير مستقل من ناحية على كل من التضخم والايرادات الضريبية كمتغيرات تابعة من ناحية أخرى باستخدام طريقة المربعات الصغرى ols وتوصلت الدراسة الى وجود أثر معنوي إيجابي لاقتصاد الظل على التضخم في مصر ،بينما كان الأثر معنوي سلبي لاقتصاد الظل على الإيرادات الضريبة.

3- دراسة كارول فريد الصايغ و جوزيف نعمة موسى، **الفساد الإداري وانعكاساته على الاقتصاد غير الرسمي في الجمهورية العربية السورية، 2020**، يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على مفهوم كل من الفساد الإداري والاقتصاد غير الرسمي ودراسة الارتباط بين هاتين الظاهرتين خلال الفترة 2003-2018. وبالاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في دراسة العلاقات واختبار الفرضيات باستخدام النماذج والاختبارات الإحصائية المناسبة كالآتي: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة، اختبار الارتباط، نموذج الانحدار الخطي المتعدد، التحليل العاملي. حاول الباحثان دراسة انعكاس الفساد الإداري في الاقتصاد غير الرسمي والتأكيد على أنه دعامة من دعائم الاقتصاد الخفي، توصيات البحث كانت زيادة برامج التّوعية والتّثقيف ضد الفساد الإداري ونشر ثقافة الولاء والتّفاني في العمل من أجل الصالح العام واعتماد استراتيجية دقيقة وشاملة تتضمن تدابير رادعة وقائية وتعليمية واضحة، و ضمن اطار زمني محدد يتم من خلاله توجيه ضربات شديدة ضد المؤسسات الفاسدة والأفراد الذين يدعمون الفساد على مختلف المستويات الإدارية ودون استثناء مع اعتماد الخبرات والكفاءات الوطنية، وتوصلت الدراسة الى ان اهم ركيزة للاقتصاد غير الرسميهي الفساد الإداري.

4- دراسة بوخاري فاطنة، **إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر بين و اقع التشخيص وسبل العلاج دراسة حالة الجزائر ،2020**،هدفت دراستنا لتشخيص وتحليل واقع ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر وانعكاساته على الاقتصاد الوطني الجزائري، ومعرفة أهم السبل الكفيلة للتخفيف من حدة الظاهرة، ومعرفة إلى أي مدى وصلت الجزائر في مجال محاربة الاقتصاد غير الرسمي ومدى استفادتها من تجارب بعض الدول في هذا المجال، إذ اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الظاهرة العلمية المتعلقة بتشخيص واقع الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، وطرق علاجه ما بين 2000- 2018 حيث تطرقنا لتقدير نسبة وتطور حجم الاقتصاد غير الرسمي بالنسبة للناتج الوطني الخام، وكذا حجم التشغيل في القطاعين الرسمي وغير الرسمي في الجزائر وتطور سعر الصرف الرسمي وغير الرسمي (الخفي) في الجزائر وتوصلنا أن الاقتصاد غير الرسمي يشكل بحدود 02%و 04% من الاقتصاد الجزائري، حيث انعكس وجوده بالسلب على الموازنة العامة في الحصيلة الممكنة للضرائب على الناتج الداخلي الخام، وأثر الاقتصاد غير الرسمي على المعلومات المتاحة حول معظم جوانب النشاط الاقتصادي من: توزيع الدخل ومستويات التشغيل والبطالة وعدالة الأعباء الضريبية، ومدخرات القطاع العائلي. وتوصلت الدراسة الى ان الاقتصاد غير الرسمي يشوه بيانات الناتج الوطني الإجمالي وكذا باقي جوانب النشاط الاقتصادي.

5- دراسة مدركة ذنون يحيى ، **أثر الاقتصاد غير الرسمي في النمو الاقتصادي في بلدان نامية مختارة ،2020**، اعتمدت دراستنا على فرضية مفادها أن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي لها عدد من الاثار الاقتصادية غير المرغوب بها في النمو الاقتصادي في عدد من هذه البلدان خلال المدة ،1995 -2018ومن أجل اثبات هذه الفرضية تم اختيار عدد من البلدان النامية لتكون عينة لدراستنا وهي: مصر، تونس، تايلند، الاردن، تركيا، وماليزيا، وفيها تم الاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية في تقدير الظاهرة قيد البحث، وقد تم اختيار عدد من المتغيرات المستقلة تمثلت في قيم الاقتصاد غير الرسميX1 واعداد الايدي العاملةX2 والتكوين الرأسمالي X3وصافي الصادراتX4 وسرعة دوران النقود ،X5فيما اعتمدت قيم الناتج المحلي الاجمالي بوصفها المتغيرات المعتمدة في النماذج القياسية المستخدمة في التقدير، وفي هذه الدراسة ثم التوصل إلى عدد من الاستنتاجات كان أهمها أن معوقات قطاع الاقتصاد الرسمي والسياسات العامة في الدولة وقوانينها وتشريعاتها من أهم الاسباب المؤدية إلى انتشار الاقتصاد الخفي، وتعد قلة فرص العمل المتاحة وارتفاع معدلات البطالة وقلة أعداد مشاريع القطاعين العام والخاص ومحدوديتها في استيعاب العاطلين عن العمل من أهم اسباب انتشار الاقتصاد الخفي، ونوصي بضرورة التوسع الافقي والتكامل العمودي بين القطاعين العام والخاص من اجل زيادة امكانيتهم في استيعاب مزيد من قوة العمل القادمة إلى سوق العمل والسعي لزيادة معدلات النمو الاقتصادي وبالصيغة التي تسهم في توسيع نطاق القطاع الرسمي إلى الحد الذي يحل محل القطاع غير الرسمي.

6- دراسة نجاة مسمش، **الاقتصاد غير الرسمي والاستقرار الاقتصادي ،2018 ،وتناولت موضوع الاقتصاد غير الرسمي والاستقرار الاقتصادي في الجزائر للفترة 1980-2014**،اعتمدت الباحثة على كل من المنهج التاريخي والرياضي والتحليلي في الدراسة ،واظهرت الدراسة وجود مؤشرات قوية تدل على ان اقتصاد الظل في الجزائر بكافة عناصره حقيقة ماثلة في شتى المجالات مع اختلاف تلك العناصر من حيث الحجم والاثر، و أنه لابد من الاهتمام بالجانب المشروع من الاقتصاد غير الرسمي وادماجه مع الاقتصاد الرسمي.

7- دراسة المأمون علي عبد المطلب جبر، **الاقتصاد غير الرسمي في مصر،2015**، تهدف الدراسة الى تحديد سبل الاستفادة من الثروة الكامنة في الاقتصاد غير الرسمي في مصر من 1982الى 2014 ،وسلطت الضوء على مختلف الأنشطة الغير مسجلة ضريبا في عدة مجالات خصوصا الدروس الخصوصية اعتمادا على المنهج التحليلي لعدة معطيات، وتوصلت الدراسة الى ضرورة اجراء تعديلات تشريعية لمواجهة الظاهرة محل الدراسة وفي المقابل تشجيع وتحفيز الانخراط في الاقتصاد الرسمي.

8- دراسة بورعدة حورية، **الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، 2014 ،وهي دراسة لسوق الصرف غير الرسمي في الجزائر من 1962 الى ما بعد 1988** ،واعتمدت الباحثة على مقاربات نظرية وتحليلية في الدراسة ،وتوصلت الدراسة الى تحديد عوامل توسع اقتصاد الظل في الجزائر، والسبب الرئيسي هو البطالة والفساد وعدم كفاءة السياسات المكافحة لاقتصاد الظل ،كما ان محاربة هذا الأخير تتطلب جهودا مشتركة على كلا المستويين الداخلي والخارجي.

9- دراسة رشيدة حمودة، **استراتيجيات إدارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة، 2012**، وهي دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر في فترتين من الثمانينات الى نهاية التسعينات ومن بداية القرن الواحد والعشرين الى 2009، اعتمدت الباحثة على كل من المنهج الوصفي والتاريخي في تحليل الظاهرة وركزت على كيفية تأثير الاقتصاد غير الرسمي على التخطيط للتنمية المستدامة وتوصلت الى ان تأثير الاقتصاد غير الرسمي يكون من خلال الثروة الكامنة الغير مصرح بها والتغير في حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر يتعلق بعدد إجراءات وتكاليف المشاريع والاعمال على عكس الجزائر.

10- دراسة بودلال علي، **انعكاسات الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الجزائري، 2012، وهي دراسة قياسية تحليلية لأثر ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد في الجزائر للفترة1970 -2010** ،من خلال تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي بدلالة الدخل غير الرسمي استنادا الى مقاربة نقدية وتوصلت الدراسة الى أن الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر في تلك الفترة وصل الى حوالي 30 % من الاقتصاد الجزائري مما انعكس بالسلب على الموازنة العامة خصوصا والاقتصاد الجزائري عموما.

11- دراسة احمد حسين الهيتي، **ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي وغسيل الأموال -المصادر والآثار- دراسة في مجموعة من البلدان المختارة ، 2010**،تضمن البحث دراسة ظاهرة غسيل الأموال من حيث مصادرها وآثارها والأساليب المستخدمة لمواجهتها إذ تم مكافحتها عن طريق الإجراءات المصرفية والدولية والقانونية ولمعرفة مدى جدية هذه الإجراءات تم قياس وتحليل حجم الاقتصاد غير الرسمي وعمليات غسيل الأموال وفق تقديرات دولية خلال المدة 2008 – 1989في مجموعة من الدول المتقدمة وهي استراليا ، النمسا ، بلغاريا ، كندا ، الدنمارك ، فنلندا ، فرنسا, ايطاليا ، اليونان ، اليابان إذ تبين اختلاف هذه الدول من حيث تشريعاتها ومدى سيطرتها على هذه الظاهرة ففي كل من ايطاليا وفرنسا وكندا تزايدت حجم عمليات غسيل الأموال وهذا يعني عدم جدوى تشريعاتها وعدم الجدية في تطبيقها وبالتالي عدم قدرتها على السيطرة عليها أما بقية الدول فإن عمليات غسيل الأموال كانت اقل حجماً وهذا ما يوضح الجدية في تطبيق القوانين والإجراءات التي اتخذتها ،وتوصل البحث إلى عدد من التوصيات التي تؤكد ضرورة تشريع قانون وطني لمكافحة غسيل الأموال ينص على جميع صورها ويتضمن عقوبة المصادرة الكاملة للمال القذر و ادارته فضلاً عن ضرورة تفعيل التعاون الدولي فيما يتعلق بمكافحة عمليات الغسيل والاستفادة القصوى من تجارب بعض الدول المتقدمة التي حققت نتائج باهرة في مواجهة هذه العمليات.

المطلب الثاني :الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

1- دراسة Nguyen Vinh Khuong و آخرون، هل الاقتصاد غير الرسمي يعيق النمو الاقتصادي، 2020،شهادة من اقتصاد ناشئ الهدف من هذه الدراسة هو إعادة فحص تأثير الاقتصاد غير الرسمي على النمو الاقتصادي في باكستان ما بين 1973-2017. هذه الدراسة قام أولاً بحساب الاقتصاد غير الرسمي من خلال الطلب على العملة المعادلة ثم التأخر الموزع المعتمد للرجوع التلقائي تقنية (ARDL) لتحليل البيانات. تشير النتيجة إلى أن 56٪ الاقتصاد غير الرسمي للناتج المحلي الإجمالي (GDP) موجود في باكستان. يوضح اختبار Wald F أن النموذج الكلي هو ذات دلالة إحصائية لأن قيمة هذا الاختبار (13.4) أكثر من قيم الحدود العليا والسفلى. أين إنجل جرانجر يصف اختبار السببية أن معدل نمو أسباب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من Granger إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5 ٪. تحاول هذه الدراسة حل هذه القضايا وإعطاء مشاركة سياسية جديدة لصانعي السياسات للسيطرة على الاقتصاد غير الرسمي والتأكد من أن هذا القطاع سيتحول إلى نموذج مسجل أو تم الإبلاغ عنه ،وتوصلت الدراسة الى ان للاقتصاد الرسمي دور كبير في تراجع الاقتصاد الرسمي.

2- دراسة Khurrum S. Mughal و Friedrich G. Schneider، **كيف غير رسمية يؤثر القطاع على الاقتصاد الرسمي في باكستان؟ درس للدول النامية، 2020:**

نستكشف تفاعل القطاع غير الرسمي مع القطاع الرسمي الاقتصاد لاقتصاد نام، أي باكستان خلال الفترة 1976-2015. نتائج التقدير يتم الحصول عليها عن طريق اختبار حدود التأخر الموزع التلقائي (ARDL) التي تظهر تأثيراً إيجابياً ملحوظاً للقطاع غير الرسمي على المدى الطويل بينما يوجد تأثير سلبي للقطاع غير الرسمي في المدى القصير. نقدم أيضًا عمليات محاكاة ديناميكية لإظهار التأثير / المساهمة من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المعدل إذا كان القطاع غير الرسمي يتم احتسابه في الإحصاءات الرسمية. حداثة النتائج متفاوتة للقطاع غير الرسمي عبر أفقين زمنيين يمكن أن يكونا انعكاسات سياسية خطيرة على الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية القطاعات غير الرسمية الكبيرة. على الرغم من أن نتائج هذه المقالة تثري أعمالنا فهم سلوك القطاع غير الرسمي، فهي تزيد من تأجيج النقاش المرتبط باستئصال القطاع غير الرسمي. جهود الحد من الأنشطة غير الرسمية قد يثقل كاهل القوى العاملة منخفضة المهارات في هذا القطاع ويزيد من فرص الفساد في البيروقراطية في ظل عدم وجود إصلاحات جذرية.

3- دراسة EHODE ELAH Raou و TOURERE ZENABO ،**الاقتصاد غير الرسمي والنمو الاقتصادي في الكاميرون، 2020**،يتسم الاقتصاد غير الرسمي بإنتاجية منخفضة ولا يشجع على التنويع إلى أعلى قطاعات الإنتاجية. ثقلها في الاقتصاد والعمالة في البلدان المنخفضة الدخل، ولا سيما في القارة الأفريقية يجعلها أولوية للمجتمع الدولي من حيث التنمية. في الواقع، نتائج NSI 2005 التوظيف و يصف مسح القطاع غير الرسمي (EESI) حالة انتشار العمالة الناقصة والحوسبة بنسبة 75.8 في المائة و90.0 في المائة على التوالي. في الكاميرون، حوالي 90٪ من الوظائف غير مهيكلة (المعهد الوطني للإحصاء ، 2005 ، 2011). في ضوء هذه الملاحظة، فإن يمكن طرح سؤال: ما هي الصلة التي يمكن إقامتها بين الاقتصاد غير الرسمي والنمو الاقتصادي؟ اي الهدف من هذه الورقة هو دراسة الارتباط بين الاقتصاد غير الرسمي والنمو الاقتصادي. تستند تحليلاتنا بناء على بيانات من المسح الثاني للعمالة والقطاع غير الرسمي (EESI 2) الذي أجراه المعهد الإحصائي الوطني (NSI) وعلى مراجعة الأدبيات النظرية والتجريبية الحالية. تظهر النتائج أن: الاقتصاد غير الرسمي هو عائق أمام تحقيق إمكانات النمو الاقتصادي في البلدان (1) ، وأن النمو القوي والمستدام والشامل ضروري لتقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي .

4- دراسة Olga Mandroshchenko وآخرون ،**تأثير اقتصاد الظل على النمو الاقتصادي، 2018،**

يحظى اقتصاد الظل باهتمام كبير في العالم. هذا المجال من البحث معقد نوعًا ما ومحددًا وله عدد من الخصائص المتغيرة. لذلك ، فإن اقتصاد الظل لديه عدد من المشاكل للدراسة. اي حجم ونطاق اقتصاد الظل

بحيث يصبح ثانيًا. متوسط الوقت ، لديه إمكانات كبيرة لنمو الاقتصاد العادي. لذلك ، من الواضح أن الورقة ذات صلة من وجهة نظر عملية. الهدف هو دراسة تأثير أنشطة الظل على النمو الاقتصادي وتحديد آفاق التنمية بناء على تحليل القدرة الحالية. يستخدم المؤلفون طرق البحث العلمية مثل التجريبية التاريخية والنظرية (على سبيل المثال ، تحليل الأدبيات ، وتحليل النظام والبحث ، والتسوية والتحليل البناء ، والتحليل الرأسي والأفقي). الأساليب الاقتصادية والإحصائية (المقارنة والخلاصة و التجمع. كما تم استخدام طريقة القيم المطلقة والنسبية ، القيم المتوسطة) في الدراسة. يعتقد المؤلفون أن تطور اقتصاد الظل يتسبب في عواقب سلبية وإيجابية على الاقتصاد وللمجتمع نفسه. لذلك ، يجب أخذها في الاعتبار عند تنفيذ السياسة الاقتصادية للبلاد.

5- دراسةRajeev K. Goel وآخرون ،**تأثير اقتصاد الظل على الاقتصاد الأمريكي،2017**، تقدم هذه الورقة نظرة طويلة المدى من خلال دراسة تأثير الظل تحت الأرض الاقتصاد على النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة خلال الفترة من 1870 إلى 2014. النشاطات غير الرسمية قد تحفز الأنشطة أو تؤخر النمو الاقتصادي اعتمادًا على تفاعلاتها معها القطاع الرسمي وتأثيراته على توفير السلع العامة. تعشيش التحليل في نموذج نمو كلاسيكي جديد قياسي، نستخدم تقنية سلاسل زمنية جديدة نسبيًا لتقدير ديناميكيات المدى القصير والعلاقة طويلة المدى بين النمو الاقتصادي ومحدداته. تشير النتائج إلى أنه قبل الحرب العالمية الثانية كان لاقتصاد الظل سلبيًا تأثير على النمو الاقتصادي؛ ومع ذلك، بعد الحرب العالمية الثانية كان اقتصاد الظل مفيدًا نمو. هذا الغموض فيما يتعلق بتأثير النمو الكلي لاقتصاد الظل هو بما يتفق مع الحجج النظرية الأساسية.

6- دراسة Gheorghe Zaman و Zizi Goschin ، **اقتصاد الظل والنمو الاقتصادي في رومانيا ،2014** ،يمثل اقتصاد الظل SE ظاهرة معقدة لها بلا شك العديد من الجوانب السلبية و الآثار غير المرغوب فيها على الاقتصاد والمجتمع ، ولكن قد يكون لها أيضًا بعض الآثار الجيدة ، مما يوفر الحماية الذاتية الاجتماعية والحلول البديلة للبطالة وعدم كفاية الاستهلاك والاستثمار في الاقتصاد الرسمي ، إلخ. منذ ذلك الحين قد تكون محاولات تحليل SE استنادًا إلى مؤشر واحد فقط مضللة ، لقد طورنا مؤشرًا اصطناعيًا جديدًا لـ SE ذلك يشمل ثلاثة مؤشرات ذات صلة: SE مقاسة باليورو لكل ساكن ، SE كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي و SE لكل الاتحاد الأوروبي الدولة العضو كنسبة مئوية من إجمالي اقتصاد الظل في الاتحاد الأوروبي الـ 28. نقوم بتحليل هذه المؤشرات الثلاثة ، وكذلك مؤشر تركيبي لـ SE ، لرومانيا ، خلال الفترة 1999-2012. يتم تقديم المؤشر التركيبي لاقتصاد الظل كذلك في نموذج الاقتصاد القياسي من أجل تقييم تأثيره على النمو الاقتصادي في رومانيا. لقد اختبرنا الروابط بين اقتصاد الظل والنمو الاقتصادي في رومانيا ووجدت علاقة تكامل مشتركة ، مما يشير إلى أن SE ترتبط باستمرار بالاقتصاد الرسمي وتظهر اتجاهات مماثلة على المدى الطويل.

7- دراسة Youghourta Bellache ،**الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ،2011**، إن نمو القطاع غير الرسمي في الجزائر يجعله مكونًا هيكليًا لـ الاقتصاد. الخلافات القديمة حول دورها (ديناميكي ، هامشي ، طفيلي) تستمر وتشهد على مدى تعقيد الظاهرة. الغرض من أطروحتنا هو التحليل القطاع غير الرسمي في الجزائر، حسب تعريف منظمة العمل الدولية ، من أجل فهم ما إذا كان قطاعًا قطاع ديناميكي أو كفاف. لهذا، أجرينا مسح تمثيلي من عينة قوامها 522 أسرة في ولاية بجاية، أي ما يقرب من 1000 عامل. تحليل مقطعي لحظي لبيانات المسح ، وذلك بفضل التحليل العاملي للتطابقات المتعددة والانحدار اللوجستي، السمات البارزة المحددة الأصول (مدفوعة الأجر وغير مدفوعة الأجر) في القطاع غير الرسمي وبالتالي إنشاء أنماط مختلفة محض غير رسمي مقابل مهجن غير رسمي، عمال خياطة للخياطة، مقاولون من الباطن للمنتجات الغذائية ومقدمي الخدمات) الذين يشهدون على عدم تجانسه (تنوع الأنشطة والجهات الفاعلة، بدرجات متفاوتة من السمة غير المنظمة ، وتفاوت الدخل). تحليل يسلط الضوء على الوجود داخل القطاع التنقل الاجتماعي والمهني للعمال غير الهيكليين و

قطاع غير رسمي يتمتع بحركة تصاعدية قوية داخل القطاع وتجزئة بين أصحاب المشاريع الصغيرة غير المتنقلين وأصحاب المشاريع الصغيرة المتنقلين. بشكل عام ، ضعف العاصمة الموارد البشرية، وتدني مستوى الدخل، وضعف الروابط مع بقية الاقتصاد، كلها بتأكيد أطروحة التجزئة بين القطاعين (الرسمي وغير الرسمي) وداخل القطاع غير الرسمي نفسه، الذي يقر وجود قطاع كفاف غير رسمي.

8- دراسة Jose Brambila Macias و Guido Cazzavillan ،**ديناميكيات الاقتصاديات غير الرسمية -قياس الاقتصاد غير الرسميالمكسيكي- ،2009**، ان وجود اقتصادات موازية تعمل في ظلال السمة غير المنظمة في معظم دول أمريكا اللاتينية معترف بها على نطاق واسع في الأدبيات الاقتصادية. ومع ذلك ، فإن التكوين والحجم والتأثيرات على النمو الاقتصادي لا تزال أسئلة مفتوحة. في هذه الورقة، نحن نقدر حجم وتطور الاقتصاد المكسيكي غير الرسمي في الثلاثة الأخيرة عقود باستخدام نموذج متجه لتصحيح الخطأ بالإضافة إلى المعيار التوضيحي المتغيرات المستخدمة تقليديًا في نهج الطلب على العملة ، نقوم بتضمين التحويلات نظرًا لأهميتها في النظام الاقتصادي المكسيكي. تشير النتائج إلى أن الطابع غير الرسمي قبل أواخر الثمانينيات من القرن الماضي ، كانت تمثل ما لا يقل عن ثلثي الناتج المحلي الإجمالي ، بينما كانت تستقر حول ثلثي الناتج المحلي الإجمالي ثلث الناتج المحلي الإجمالي في العقد الماضي. علاوة على ذلك ، توفر تقديراتنا دليلًا إيجابيًا علاقة طويلة الأمد بين الاقتصاد غير الرسمي والنمو الاقتصادي.

9- دراسة Geneviève Marchand،**الاقتصاد غير الرسمي في السينغال ،2005**، الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة توجد بشكل رئيسي في البلدان النامية. طريق التنمية الاقتصادية. أفريقيا هي القارة التي لديها أكثر من غيرها

حتى الآن الناس الذين يعيشون بشكل غير رسمي. الغرض من هذا البحث هو تصور وفهم ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي. أولاً، من خلال مراجعة الأدب حول هذا الموضوع، إذن من خلال دراسة أربع أعمال غير رسمية في سانت لويس في السنغال. ستحاول مراجعة الأدبيات وضع الظاهرة موضع التساؤل في نطاقها السياق الأفريقي، أي الثقافي والسياسي والاقتصادي، أثناء الدراسة التجريبية سيهدف إلى فهم منطق التشغيل للمؤسسات غير الرسمية. في ضوء النتائج، فإن الشركات غير الرسمية في سانت لويس لا تتوافق تمامًا مع التعريفات للمؤسسة غير الرسمية التي طورها المؤلفون الذين تمت دراستهم. ومع ذلك لتأكيد فرضيتنا إلى حد كبير، لاحظنا أن منطقه العملية اجتماعية أكثر بكثير مما هي عليه الحال بالنسبة للأعمال التجارية الحديثة الرأسماليين. في الأساس، يوجد العمل غير الرسمي لسانت لويس من قبل العائلة ومن أجلها، وهو أساس القيم السنغالية.

10- دراسة YAIR EILAT و CLIFFORD ZINNES،**تطور اقتصاد الظل في المرحلة الانتقالية للدول ،2000**، لاحظ مراقبون مستويات البطالة الرسمية في بولندا في السنوات الأولى من التسعينيات (أكثر من 16 في المائة) ،ربما نتساؤل عن سبب عدم وجود أعمال شغب في وسط الشارع ، كما كانت ألمانيا قبل الحروب العالمية. وسيثار قلق مماثل بسبب التخفيض إلى النصف في الناتج المحلي الإجمالي لأوكرانيا خلال الفترة 1991-1995. لماذا هل كان هؤلاء المراقبون مخطئين؟ الحكمة التقليدية هي أن هذه الفترة شهدت طفرة مصاحبة في نمو النشاط الاقتصادي غير المسجل أو "الظل". بينما كان هذا النشاط على المدى القصير بالتأكيد بشرى سارة للناس الذين يعيشون في هذه البلدان، والآثار المترتبة على تطوير اقتصاد الظل اقتصاد الظل لتحقيق الانتعاش الاقتصادي على المدى الطويل. تحدد هذه الدراسة تحليل للقضايا المتعلقة باقتصاد الظل في سياق التحول الاقتصادي للدول الشيوعية سابقًا، ويقيس حجمها، ثم يفحص بعضها للإجابة على الأسئلة: ما هي الآثار المترتبة على الإصلاح الاقتصادي وتشكيل السياسة في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية؟ هل يترتب على وجود اقتصاد ظل كبير عواقب وآثارها على مساعدة المانحين لمنطقة الاقتصاد الانتقالي؟ وتوصلت الدراسة الى أنه لابد من دعم شركات الظل تقنيا وماليا من أجل تغيير وضعها الى الاقتصاد الرسمي.

خلاصة الفصل:

يعرف الاقتصاد غير الرسمي بأنه مجموعة من المعاملات والأنشطة الخفية وغير المحسوبة في الحسابات الاقتصادية القومية، وغير المسجلة مشروعة كانت أو مشروعة، وظهور هذه الأنشطة مرتبط بعدة عوامل اقتصادية منها ارتفاع مستوى الضرائب وعدم العدالة المالية وكذلك الازمات الاقتصادية ،كما أن هناك عوامل إدارية مثل الفساد الإداري وتعقد الإجراءات الضرورية لإنشاء نشاط اقتصادي إضافة الى حظر بعض الدول لعدة نشاطات مما يضطر أصحابها الى إخفاء نشاطهم ،وهناك أيضا عوامل سياسية واجتماعية مثل تدهور الاستقرار السياسي والفقر والنمو الديمغرافي.

يقاس الاقتصاد غير الرسمي بطريقة مباشرة مثل الاستجواب والمراقبة الجبائية ،وطرق غير مباشرة منها إحصاءات الحسابات القومية، احصاءات القوى العاملة ،المقاربات النقدية والمقاربات المادية لاستهلاك الكهرباء.

هناك علاقة تكامل بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي يعبر عنها كذلك بعلاقة تغذية مرتدة بحيث يعمل كلاهما على دعم الآخر ،مع الاخذ بعين الاعتبار وجود فروقات بينهما من ناحية التنظيم ،الضرائب ،الحماية والالتزام بالقواعد وغيرها.

ان للاقتصاد غير الرسمي مجموعة من الآثار السلبية، اقتصاديا لا يمكن كشف الأنشطة الخفية من قبل السلطات الضريبية وبالتالي فقدان جانب كبير من الإيرادات الضريبية، كما أن احصائيات المؤشرات تكون مشوهة وبالتالي فشل السياسات الاقتصادية، اما اجتماعيا حرمان العمال من التقاعد ومختلف الضمانات بالإضافة الى زيادة الفجوة بين الفقراء والأغنياء وانتشار الامية من خلال التسرب المدرسي، سياسيا يعد الاقتصاد غير الرسمي اهم أسباب الفساد السياسي .وفي المقابل هناك آثار إيجابية للاقتصاد غير الرسم يمثل توفير مناصب شغل للبطالين والمساعدة على تحقيق الاكتفاء الذاتي.

تتمثل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم وسعر الصرف ،هذه المتغيرات هي التي سنبني من خلالها في الفصل الثاني نموذجا قياسيا بحيث يكون الاقتصاد غير الرسمي متغيرا مستقلا لكل متغير منها لمحاولة معرفة أثر هذا الأخير على كل مؤشر.

الفصل الثاني: أثر الاقتصاد غير الرسمي على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

2020-1986 -دراسة قياسية-

المبحث الاول: واقع الاقتصاد غير الرسمي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

المطلب الاول: نشأة وتطور الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

أولا: نشأة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

تعود بداية ظهور الأسواق السوداء في الجزائر إلى فترة السبعينات، نظرا لما شهده هذا البلد في ذلك الوقت من نزوح ريفي إلى المدن وما رافقه من زيادة الطلب على السلع الغذائية (ظهور فرق كبير بين العرض المتناقص للسلع الغذائية والطلب المتزايد عليها) وفي المقابل انخفاض الإنتاج الفلاحي، حيث كانت تباع في الأسواق مختلف السلع الغذائية بأسعار مرتفعة مقارنة بأسعارها في السوق الرسمية التي كانت مدعمة من طرف الدولة في تلك الفترة . أما القطاع غير الرسمي فقد بدأ بالظهور في منتصف الثمانينات بعد حدوث الأزمة الاقتصادية والتي انجر عنها بروز عدة سلبيات كان لها أثرا كبيرا على مردودية الاقتصاد الوطني، مما دفع بالجزائر للتوجه إلى الإصلاحات التي انبثق عنها تغيير النظام الاشتراكي المتبع وتبني نظام اقتصاد السوق .

هذا الانتقال كان له بدوره انعكاسا سلبيا على الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما ساعد على زيادة تنامي هذا القطاع . فالقطاع غير الرسمي لم ينشأ صدفة في الجزائر بل تمخض عن جملة التغيرات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية التي مر بها البلد[1].

ثانيا: مراحل تطور الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

1- مرحلة القطاع غير الرسمي الخفي 1962-1985 : تبنت الجزائر في هذه الفترة النظام الاشتراكي الذي كان يتميز باحتكار الدولة للتجارة الخارجية، بالإضافة إلى أن الأسعار كانت محددة إداريا ومدعمة من قبل الخزينة العمومية كما تميزت هذه الفترة أيضا بانخفاض نسبة البطالة، فقد كان أغلبية الأفراد يعملون في مؤسسات وقطاعات عمومية التي شيدتها الجزائر آنذاك، لذا فان معظم الأنشطة غير الرسمية كانت تمارس من قبل النساء ، الأطفال ، الشيوخ و المعوقين[2] .

2- **تطور الاقتصاد غير الرسمي الفترة 1986_2000م**(مرحلة الانتقال الى اقتصاد السوق)

بعد الأزمة البترولية سنة 1986 التي أدت إلى اضطرابات مالية سياسية واقتصادية أدت إلى تطبيق الحكومة الجزائرية لثلاث برامج استقرار مع صندوق النقد الدولي في 1989- 1991- 1994، وبرنامج التعديل الهيكلي، حيث أفضى البرنامج الأول إلى تخفيض قيمة الدينار وتحرير الأسعار مما يعني فتح المجال لقوى العرض والطلب في سوق الصرف وسوق السلع والخدمات، مما أدى إلى ارتفاع هائل لأسعار مختلف السلع والخدمات مع بقاء الأجور ثابتة .

[1] قارة ملاك، **إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب المكسيك، تونس و السنغال**، أطروحة دكتورة، جامعة منتوري قسنطينة، 2010، ص119.

[2] قارة ملاك، **المرجع السابق**، ص119.

هذه العوامل أدت إلى تدهور المستوى المعيشي وعدم كفاية الدخل الفردي لتلبية الحاجات اليومية ، وهذا الأخير أحد أهم الأسباب التي تؤدي إلى التوجه إلى التشغيل غير الشرعي وممارسة الأعمال غير الشرعية في السوق الموازية من أجل الحصول على دخل .

أما عن البرنامج الثاني فكان من ضمن طياته تحرير التجارة الخارجية تحريرا تاما ، وهذا أدى إلى تطور عمليات التهريب التي يقوم بها جماعات عابرة للحدود والتي هي عبارة عن شبكات متخصصة في الربح السريع، عن طريق تفادي قوانين الدولة إلى قوانين اللوبيات وأصحاب الطرابندو والتجارة غير الشرعية نظرا للموقع الجغرافي والاقتصادي للجزائر، وكان تهريب السلع يقتصر على استراد المخدرات، والمفرقعات والسجائر نظرا لتوسع قائمة الواردات بسبب إلغاء الدعم لأسعار المواد الاستهلاكية هذا من جهة ومن جهة أخرى تضمن هذا البرنامج أيضا حل و خوصصة العديد من المؤسسات العمومية بحثا عن النجاعة الاقتصادية وتقليص دور الدولة، ما أدى إلى تسريح كبير للعمال إضافة إلى ارتفاع معدلات النمو الديمغرافي الذي عرفته الجزائر خلال فترة ما قبل التسعينات حيث تجاوز في المتوسط % 2,8 سنويا[1].

3- مرحلة استفحال الاقتصاد الموازي من 2000م الى يومنا هذا

إن برنامج الإنعاش الاقتصادي يعتبر أداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها الحكومة الجزائرية قصد إنشاء محيط ملائم لاندماجه في الاقتصاد العالمي، حيث من شأنه أن يخفف من الأزمة العميقة التي مر بها الاقتصاد الجزائري خلال ما يعرف بالعشرية السوداء، ويخلق الظروف الملائمة لإستراتيجية حقيقية للتنمية المستدامة، ومن أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة في هذا البرنامج، قامت الحكومة بتبني مجموعة من السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، أي تخصيص موارد مالية ترمي إلى تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي وتحسين عمل المؤسسة والتحضير للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .

صاحب هذا البرنامج ظهور عوامل أدت إلى استفحال ظاهرة الاقتصاد الموازي نبرزها في النقاط التالية:

- ✓ لجأت الحكومة الجزائرية إلى توسيع الوعاء الضريبي من أجل توفير الموارد المالية، حيث بلغت الإيرادات الضريبية سنة 2001 ، 0,2 مليار د.ج ، وفي سنة 2002 بلغت 2,5 مليار د.ج ، وفي سنة 2003 بلغت 7,5 مليار د.ج ، وفي سنة 2004 بلغت 2,8 مليار د.ج ، ومنه فان الارتفاع الملحوظ في الرسوم والضرائب الجمركية دفع إلى ممارسة أنشطة التهريب عبر الحدود كتهريب السلع في المناطق الحرة هذا من جهة، و من جهة أخرى القيام بالتهرب الضريبي وكذا الغش الضريبي ، كل هذا عبارة عن أوجه للاقتصاد غير الرسمي .

[1] بورعدة حورية، **مرجع سبق ذكره**، ص85.

- ✓ كما أن نية الجزائر في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة دفعتها إلى تحرير المبادلات التجارية ، ما نجم عنه تدفقات سلعية أجنبية غزيرة إلى الأسواق الوطنية والتي تحمل علامات تجارية متنوعة وجودة عالية، فأصبحت السلع الأجنبية بديلا منافسا للمنتجات الوطنية التي تفتقد للجودة والكفاءة التنافسية، هذا ما أدى إلى قيام الجهاز الإنتاجي للاقتصاد الجزائري بإنتاج سلع لكنها دون المستوى التنافسي فتدفع هذه السلع إلى التداول في الأسواق الموازية بأرخص الأثمان حتى لا تكون عرضة للكساد، وهذا لعدم رغبة التجار الرسميين بيعها في محلاتهم لافتقارها للجودة ، فيصبح المنتوج المحلي وحتى السلع المهربة تتداول بطريقة غير رسمية في أسواق سوداء وامام القانون كالأسواق الاسبوعية والاسواق الفوضوية.
- ✓ أما النقطة المهمة والتي هي مصدر لكل الأنشطة غير الرسمية والتي وجدت عبر مختلف مراحل استفحال الاقتصاد الموازي إلا أنها انتشرت بكثرة في الآونة الأخيرة والتي تتمثل في الفساد الإداري ، بحيث نحد المسؤولون والموظفون في مصالح مختلفة كالجمارك والشرطة، والإدارات، يقبضون الرشاوي بغرض التعجيل بإنهاء إجراءات إدارية وبغرض القيام بها، مما يسمح بانتشار ممارسة الأنشطة غير الرسمية، وهذا كله ناتج عن غياب المراقبة وعدم قيام الحكومة بأدوارها على أكمل وجه.
- ✓ كما أنه وفي مطلع الألفية الثالثة قامت الحكومة الجزائرية بإعطاء أهمية بالغة للقطاع السياحي، حيث عملت على تطويره فخصصت له مبالغ طائلة ، ودعمت الاستثمار السياحي وحسنت من الصورة السياحية للجزائر، هذا ما أدى إلى جلب الكثيرين من السواح و الوافدين إلى الجزائر وهذا يعني جلب العملة الصعبة، إلا أنه وباعتبار الفساد المنتشر فان معظم أصحاب العملة الصعبة بحدهم يتوجهون إلى الأسواق السوداء لتبديل عملاتهم عوضا عن الأسواق الرسمية، وهذا ما يشجع المتعاملين في السوق السوداء للصرف بتكثيف نشاطهم وتوسيعه[1].

المطلب الثاني: أسباب الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر وأثاره

أولا: أسبابه

1- سوق النقد: عرف الاقتصاد الجزائري عدة نظم لسعر الصرف ارتبطت بكل مرحلة من مراحل التنمية التي عرفها الاقتصاد، بدءا بنظام سعر الصرف الثابت و وصولا إلى نظام الصرف العالم، و لقد تم تحديد سعر صرف الدينار الجزائري في ظل الأنظمة المتبعة بشكل غير واقعي أي يتحدد بعيدا عن الواقع الاقتصادي بقيمتين:

[1] بورعدة حورية، **مرجع سبق ذكره**، ص88.

- ✓ سعر الصرف الرسمي، أو السعر القانوني في سوق الصرف تحدده السلطة النقدية (سعر مفروض للعملة) .
- ✓ سعر الصرف الموازي : و هو سعر يتحدد بحرية بحسب قانون العرض و الطلب يتحدد من طرف سوق الصرف الموازي . تنشط أسواق الصرف الغير الرسمية بصورة موازية لأسواق الصرف الرسمية من اجل تغطية الطلب على النقد الأجنبي لمواجهة العرض المحدود منه .

و من بين أهم الأسباب التي أدت إلى انتشار سوق الصرف الموازي في الجزائر هي:

- ضعف ومحدودية حق الصرف المتكفل به قانونيا رغم أن حق الصرف بالنسبة للمواطنين السياح كان مضمونا، إلا أن قيمته كانت منخفضة .

- تفتح الفرد الجزائري خاصة الشباب منه ونظرة الانبهار إلى المجتمعات الأوروبية .

- فقدان الكثير من السلع الكمالية والضرورية أحيانا في السوق الجزائرية بفعل السياسة الاقتصادية التقشفية المنتهجة.

- تضاعف الطلب على الصرف الأجنبي بفعل تزايد الطلب على استيراد التكنولوجيا بمختلف أنواعها، وكثرة تراخيص الاستيراد الممنوحة لذوي الحقوق والمجاهدين وغير المرفقة بتراخيص الصرف، سياسية دعم الأسعار التي طبقتها الجزائر لعدة عقود .

- مراقبة الصرف التي يستعملها البنك المركزي كأداة لحماية الاحتياطات الدولية في حالة اختلال ميزان المدفوعات تحد من ممارسة نشاط الصرف، وتساعده في هروب رؤوس الأموال إلى الخارج.[1]

2- سوق العمل:

تعتبر الجزائر من الدول الأسرع نموا من حيث تزايد عدد السكان مما رفع معدلات البطالة ومثل تحديات كبيرة لصانعي السياسات الاقتصادية، وقد مثلت النسبة المئوية للقوة العاملة العاجزة عن العثور على وظيفة حوالي 30 % خلال سنة 2000 ، ويبقى القطاع العام في الجزائر هو المصدر الرئيسي لخلق الوظائف ومن حيث تأهيل اليد العاملة بدون تعليم و 38.2 % فقط من الذين لديهم مستوى ابتدائي ، و فيما يخص الحاصلين على شهادة التعليم الثانوي حاليا فقد زادت نسبة البطالة لدى هذه الشريحة وأصبح عليهم انتظار مدة طويلة للحصول على منصب شغل .

ويمثل العمل الموازي مجموع الأنشطة المزاولة في القطاع غير الرسمي، و قد حدد البنك العالمي العمل الموازي وفقا للخصائص التالية :

أ_ عدم التسجيل وعدم التصريح لدى مصالح الضرائب " سواء لأصحاب المهن الحرة أو أرباب العمل ".

[1] رقيق ايسعد أدريس ، بورعدة حورية، **مرجع سبق ذكره**، ص84.

ب_ عدم الانتماء لأي صندوق من صناديق الضمان الاجتماعي .

ج_ حجم ونشاط المؤسسة .

ورغم الخطورة التي تشكلها السوق الموازية على الاقتصاد الوطني، إلا أن القطاع الموازي أصبح يشغل حوالي 15 % من العمال ويعيل شريحة هامة من الجزائريين مما يدعو إلى دمج هؤلاء في الاقتصاد لمصلحة الجميع و عدم قطع مصادر أرزاقهم.

وفي إطار مجموعة من التحقيقات و الدراسات الميدانية شملت اليد العاملة والديمغرافيا قام بها الديوان الوطني للاحصاء ONS خرجت الدراسة من حيث تركيب الطبقات والفئات المكونة بالنتائج التالية :

- ✓ أشخاص مصرحين بالبطالة لكنهم يقومون بأنشطة تدر عوائد و دخول .
- ✓ العاملين بالبيوت .
- ✓ العاملين بالمؤسسات غير المؤمنة.
- ✓ المساعدات العائلية الجوارية.
- ✓ عمال اخرون يقمون بأنشطة مختلفة.[1]

3- سوق السلع والخدمات

مس الاقتصاد الموازي سوق السلع و الخدمات إذ يعتبر هذا السوق المفضل لجل المواطنين و ذلك بسبب وفرة السلع و الخدمات و المتميزة بالندرة في السوق الرسمي من جهة، وكذا الانخفاض في الأسعار في السوق الموازي .

و تشير الإحصائيات إلى تواجد حوالي 200.000 تاجر غير شرعي لا يملكون سجلات تجارية أو رخصا إدارية، و حوالي 700 سوق غير منظمة و عشوائية تنشط خارج القانون .

ينشط في هذا السوق الموازي الباعة المتجولون وكذا المؤسسات الإنتاجية التي لا تقوم بواجباتها الضريبية و لا تصرح بأعمالها ، سواء بسبب ارتفاع تكاليف التصريح أو التسجيل القانوني ، ما يدفع إلى العمل في الاقتصاد الخفي، إن هذه الأسواق الموازية خاصة تلك الأسواق الأسبوعية التي تنظمها البلديات في كافة أنحاء الوطن، يتم تزويدها بالسلع و الخدمات من خلال:

أ_ مؤسسات أسرية حرفية و مؤسسات عائلية خاصة: و هي مؤسسات تنشط بطرق غير رسمية، و توفر إنتاج منزلي و أعمال حرفية تقليدية، يتم تسويق منتوجاتها في السوق الموازي، و لقد بلغت نسبة المؤسسات الأسرية حوالي 75,90 % أي 90.000 عائلة جزائرية حرفية . أما المؤسسات العائلية الخاصة فبلغت نسبتها 21,5 % أي 25570 مؤسسة خاصة 18 .

[1] نجاة مسمش، **مرجع سبق ذكره**، ص276.

ب_ ورشات بسيطة أو مؤسسات صغيرة غير خاضعة للضرائب: تقوم بإنتاج سلع و خدمات تجارية خالية من معايير الإنتاج و الأمن و رداءة النوعية ، لأنها تستعمل تكنولوجيا بسيطة ، و لكن سعرها تنافسي في السوق.

ج_ عمليات التهريب : و يعني تقريب السلع التي لا يجوز استيرادها أو تصديرها أي اختراق الحظر، و قد عرفت الجزائر عمليات تهريب تقوم بها جماعات عابرة للحدود و التي هي عبارة عن شبكات متخصصة في الربح السريع عن طريق تفادي قوانين الدولة[1]

ثانيا: آثار الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

1- على الحصيلة الضريبية: إن أول وأهم الآثار السلبية المترتبة عن وجود الاقتصاد غير الر سمي في الجزائر هي أن جانبا من الدخل الذي تم توليده داخل الاقتصاد لا يدفع عنه ضرائب، ويحدث ذلك عندما لا يقوم الأفراد بالكشف عن دخولهم وطبيعتها أو طبيعة وظائفهم التي يقومون بها أو كليهما للسلطات الضريبية. كذلك فإن هناك بعض أشكال الضرائب؛ مثل ضريبة القيمة المضافة وضريبة المبيعات، لا يتم تحصيلها نتيجة التهرب الضريبي وعندما يصبح حجم الاقتصاد الخفي كبيرا فإنه يؤدي إلى فقد جوهري في الإيرادات العامة للدولة.

قد بلغت قيمة التهرب حوالي 2,8 مليار دولار ، وتشمل هذه القيمة الضخمة من سنة 1990 إلى غاية أواخر العام 2007 ، وهي نسبة مهمة جدا لها تأثير كبير على الموازنة العامة للدولة إذا ما تم تحصيلها . كما تشير الإحصائيات إلى أن 33 % من المؤسسات الجزائرية تتهرب بشكل شبه كلي من دفع الضرائب، والنسبة الباقية من المؤسسات لا تخلو من أسلوب المغالطة في الفواتير والأوعية الضريبية، وتقدر قيمة مبالغ التهرب الضريبي حسب إحصائيات وزارة المالية سنة 2005 بـ 600 مليار دينار جزائري[2].

2- لأثر على حصة الشركات المحلية الصناعية و التجارية: تسبب ارتفاع إجمالي الواردات في انحصار حصة الشركات المحلية في السوق، وسجل القطاع الصناعي المحلي أكبر تراجع، مسجلاً نسبة نمو سلبية قدرت بـ2.2 % نتيجة المنافسة غير القانونية، وعدم تنافسية القطاع الصناعي، وهو ما فتح الباب للقطاع الموازي ليعطي الطلب المتنامي على المنتجات الصناعية التي تراجعت أسعارها في السوق الموازية، مستفيدة من رداءة نوعيتها وإلغاء الرسوم الجمركية ، وهي الممارسات التي امتدت خلال السنوات الماضية لتشمل القطاع التجاري، الموسوم بمظاهر غياب الفوترة ، وبالتالي عدم وجود ضريبة القيمة المضافة، والضمان وخدمة ما بعد البيع والتصريح الجبائي . وبالأخذ بعين الاعتبار العمل الموسمي والعمل غير الرسمي في القطاع الرسمي، فإن العمل غير الرسمي

[1] رقيق ايسعد أدريس ، بورعدة حورية، **مرجع سبق ذكره**، ص82.

[2] محمد رضا توهامي، **أثر الاقتصاد الخفي على الموازنة العامة في الجزائر**، مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والتجارية، المجلد 12، 2020، ص206.

يمثل 32 % من قوة العمل . كما أن ما نسبة 35 % من العمالة غير الزراعية غير مصرح بها في الضمان الاجتماعي، إضافة إلى نسبة مهمة 15 % من العمالة الرسمية غير مصرح بها[1] .

3- الاثر على القطاع التجاري: يعرف القطاع التجاري أكبر نسبة من النشاطات غير الرسمية، فمن بين 1,14 مليون شخص يشتغلون في القطاع التجاري ، يشتغل 548 ألف بصفة قانونية، مقابل 592 ألف يشتغلون بطريقة غير قانونية، أو ينشطون من دون وجود قانوني لنشاطهم، ويوجد من بين الذين يشتغلون بطريقة قانونية 100 ألف غير مصرح هم لدى مصالح الضمان الاجتماعي، وبإضافة الرقم نفسه إلى الذين يشتغلون بصفة قانونية ، يرتفع العدد إلى 700 ألف وظيفة غير قانونية، وهو ما يعادل 60 بالمئة من العاملين في القطاع التجاري وبلغت مساهمة القطاع التجاري في الناتج الداخلي سنة 2007 ما قيمته 17 % من القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات و 25 % من فائض الاستغلال خارج القطاع وهو مستوى متواضع بالنظر إلى العدد القليل للمؤسسات التجارية البالغة عددها 330 ألف مؤسسة موزعة على 228 ألف مؤسسة تنشط في قطاع التجزئة و 30 ألف مؤسسة في نشاط الجملة و 25 ألف شركة استيراد[2].

كما توجد العديد من الاثار السلبية الاخرى للاقتصاد غير الرسمي نذكر منها:

تزايد عدد قضايا الرشوة والاختلاسات .

- ✓ انتشار الاقتصاد غير الرسمي يؤدي إلى عدم صحة البيانات عن المؤشرات الاقتصادية مثل : (معدل البطالة ، التضخم ، الدخل ، مؤشر الاستهلاك ، القوة العاملة ... إلخ) ، وبالتالي فإن الاستنتاجات المعتمدة على معلومات غير دقيقة ستكون غير صحيحة ، وبالتالي ستكون القرارات المتخذة خاطئة ، والتي تترجم عادة بسياسات اقتصادية واجتماعية لا تنسجم مع الواقع في أغلب الأحيان .
- ✓ الاقتصاد غير الرسمي يؤدي إلى تدني المستوى التعليمي ، إذ قدرت نسبة المطرودين من المدرسة سنة 2001 ، والذين تتراوح أعمارهم بين 15 سنة فما فوق حوالي 55.88 % من إجمالي المتسربين .
- ✓ زيادة تداول العملة الصعبة في الأسواق الموازية ، مما يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني[3] .

2-البطالة: تعبر معدلات البطالة المرتفعة في الجزائر خاصة في سنوات التسعينيات عن حالة الاختلال التي يشهدها سوق العمل ، وقد ساهم برنامج التصحيح الهيكلي في اتساع حدة هذا المشكل (غلق المؤسسات العمومية وتسريح العمال) .

[1] رشيدة حمودة، **مرجع سبق ذكره**، ص255.

[2] رشيدة حمودة، **مرجع سبق ذكره**، ص255.

[3] قارة مالك، **مرجع سبق ذكره**، ص165 .

المطلب الثالث: تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1986-2020م

أولا: النمو الاقتصادي :

لقد مر النمو الاقتصادي في الجزائر بعدة مراحل تتماشي وتطور الاقتصاد الجزائري، من اقتصاد في ظل وصاية الهيئات المالية الدولية إلى مرحلة الإنعاش الاقتصادي، وسوف نستعرض تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال هاتين المرحلتين:

1-المرحلة الاولى 1986-2000م: تعتبر فترة التسعينات مرحلة انتقالية للاقتصاد الجزائري من الاقتصاد الموجه نحو اقتصاد السوق لذا فقد تميزت هذه الفترة بتدني معدلات النمو الاقتصادي، حيث تراوحت معدلات النمو في الجزائر بين الزيادة والتناقص حسب تذبذب أسعار البترول في الأسواق الدولية ، فتجد هذه المعدلات موجبة في سنوات 1989 ، 1990 و 1992 ، إلا أنها شهدت معدلات سالبة، سنوات 1991 ، 1993 ، 1994 ، وهذا راجع إلى مخلفات الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر بعد أزمة انخفاض أسعار البترول سنة 1986، كما شهدت معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995-2000 تحسنا تدريجيا حيث بدأت في تسجيل معدلات نمو موجبة بعد سنوات من المعدلات السلبية ، الأمر الذي يعكس تحسن الأداء الاقتصادي في هذه الفترة كنتيجة لإجراءات الإصلاح الاقتصادي[1]، والشكل التالي يوضح ذلك .

الشكل رقم01: يمثل نمو إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 1986-2000م

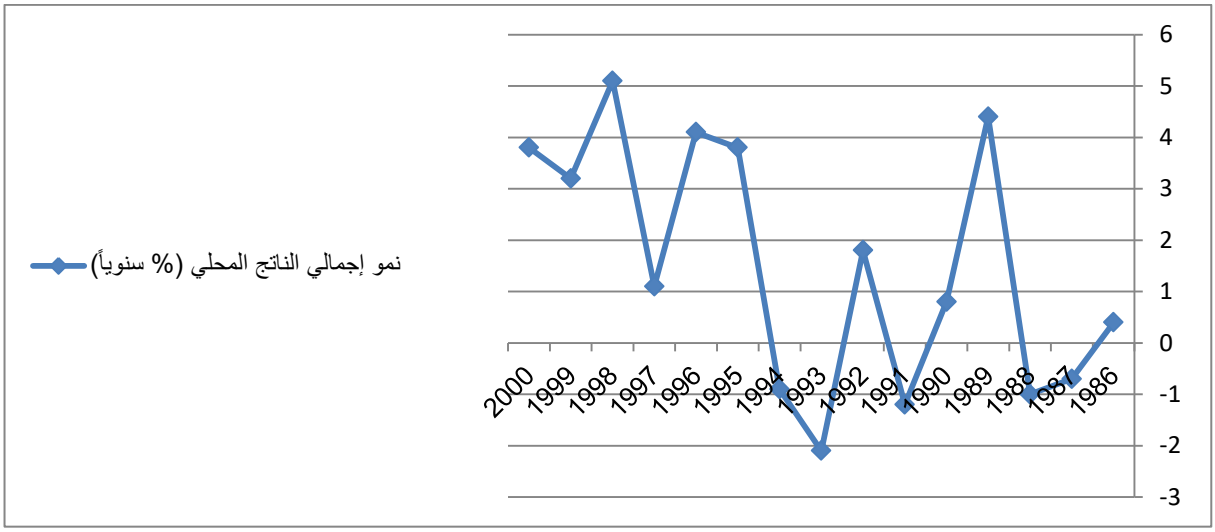

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات البنك الدولي

2- المرحلة الثانية 2001-2020م: لقد شهدت الجزائر خلال هذه الفترة بحبوحة مالية ناتجة عن ارتفاع أسعار المحروقات في السوق العالمية ، مما أدى بالجزائر إلى إتباع سياسة إنفاق توسعية، خاصة وأن كل المؤشرات كانت

[1] مليك محمودي، يوسف بركان، **محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة 1990-2014**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الوادي، العدد السابع، 2016، ص 264.

توحي باستمرار تزايد سعر النفط الجزائري على الأقل في المدى المتوسط، هذه السياسة التي كانت تهدف في الأساس إلى رفع من معدلات النمو الاقتصادي ، والمساهمة في إعطاء دفع جديد للاقتصاد واستدامة النتائج المحققة على مستوى النتائج الكلية .

حيث بلغت معدلات النمو الاقتصادي من 2.1 % سنة 2001 إلى 4.7 سنة 2002 ليبلغ أعلى مستوياته سنة 2003 بـ 6.9 % إلا أنها تراجعت إلى مستوى 5.2 % سنة 2004 ويعزى ذلك في الأساس إلى التحسن الملاحظ في معدلات النمو في قطاع المحروقات بين سنتي 2001-2003 والتي ارتفعت بأكثر من 10 % .

إلا أنه شهد انخفاضا رهيبا سنة 2006 ليبلغ 2 % مرتبطا بالتدهور الحاد في قطاع المحروقات نتيجة أعمال الصيانة وانخفاض الطلب على النفط والغاز في الدول الأوروبية ، ليتحسن نوعا ما سنة 2007 محققا معدل 3% ، ليتباطأ مجددا سنة 2008 نتيجة الانخفاض القوي الذي سجلته أسعار النفط في الربع الأخير من سنة 2008 ،كما بلغ متوسط النمو الاقتصادي في الفترة 2010-2014م ما يقارب 3.3 % وتميزت هذه الفترة بحفاظ الجزائر على استقرارها الاقتصادي الكلي بالرغم من تراجع مداخيلها من القطاع الإستراتيجي تحت تأثير تراجع الطلب العالمي على الخام[1]، إلا أن معدلات النمو شهدت انخفاضا أكبر خلال الخمس السنوات الاخيرة لتسجل قيمة سالبة سنة 2020، وذلك راجع لانخفاض اسعار البترول خلال هذه الفترة كما تزامنت مع ضهور الازمة الصحية العالمية التي أثرت على جميع معدلات النمو العالمية .

الشكل رقم02: يمثل نمو إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 2001-2020م

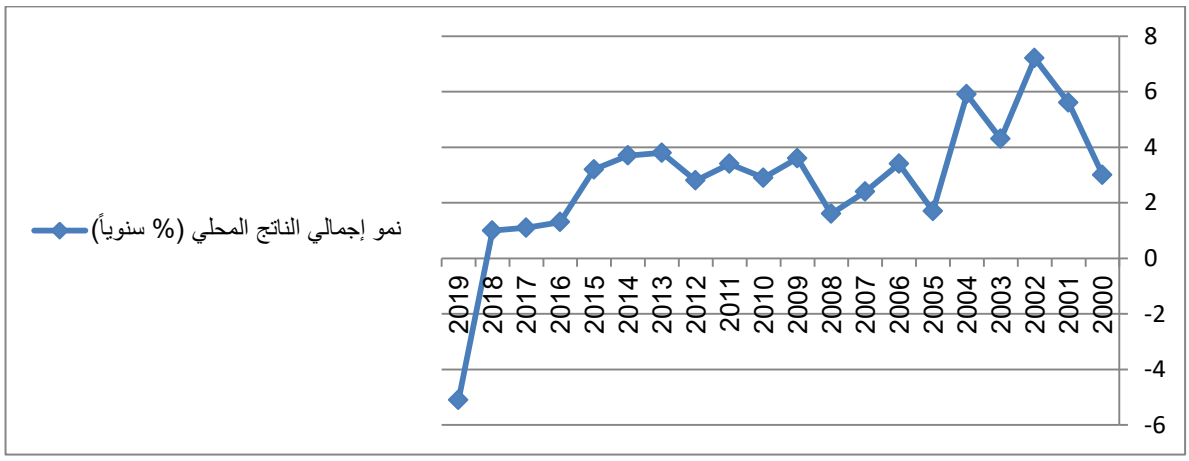

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات البنك الدولي

[1] مليك محمودي، يوسف بركان، **مرجع سبق ذكره**، ص274.

ثانيا: البطالة

تعبر معدلات البطالة المرتفعة في الجزائر خاصة في سنوات التسعينيات عن حالة الاختلال التي يشهدها سوق العمل ، وقد ساهم برنامج التصحيح الهيكلي في اتساع حدة هذا المشكل (غلق المؤسسات العمومية وتسريح العمال)، والشكل التالي يوضح تطور معدلات البطالة في الجزائر:

الشكل رقم03: يمثل تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1986-2020م

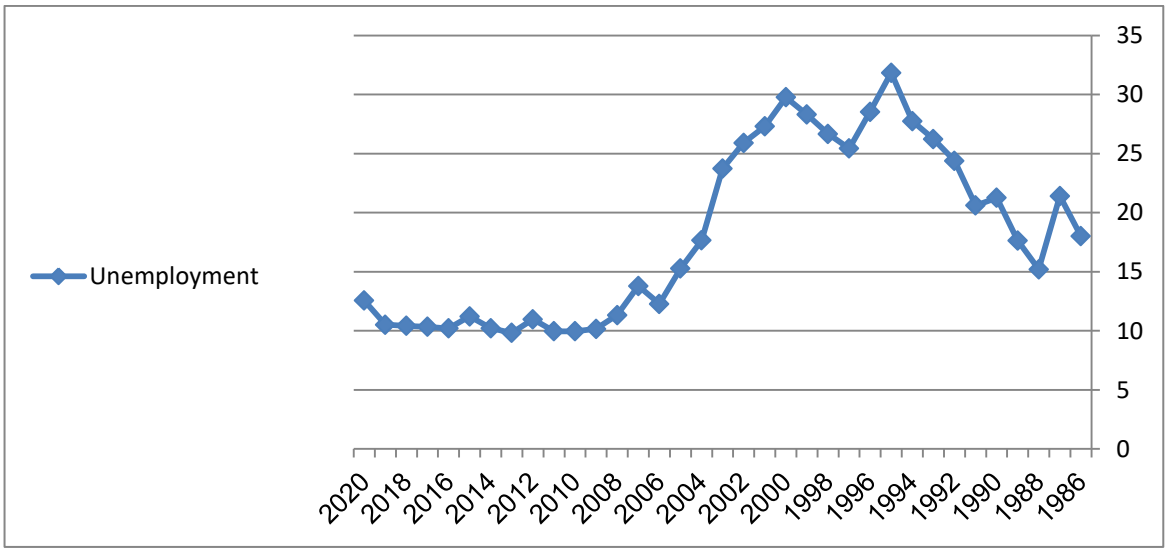

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات البنك الدولي

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن نسبة البطالة كانت مرتفعة في سنوات التسعينيات ،حيث بلغت أكبر قيمة لها 31,84 %سنة 1995، كما تراوحت بين 29.52 % سنة 1997 و 29.5 % سنة 1999. أما في سنة 2000 فقد بلغت حوالي 29.77 % ثم بدأت تنخفض تدريجيا لتبلغ النسب التالية : 17.7 % سنة 2004 ، 15.30 % سنة 2005 ، 12.30 % سنة 2006 ، 13.8 % سنة 2007 ، و 11.3 % سنة 2008 . وما يلفت الانتباه هو أن فئة الشباب تحتل جزء كبير من هذه النسب.

لتستقر نسبة البطالة تقريبا في 10% خلال السنوات 2009-2019، تم ترتفع نسبيا سنة 2020 الى 12,5%، إذا ربطنا هذه النسب مع نسب الاقتصاد غير الرسمي ، نجد أن البطالة لها دور كبير في توسع حجم الاقتصاد غير الرسمي ، فالبطال هو الذي ليس لديه دخلا ، مما يدفعه إلى البحث عن أي عمل ، والذي يكون في معظم الأحيان في القطاع غير الرسمي[1] .

[1] قارة مالك، مرجع سبق ذكره، ص164 .

ثالثا: التضخم

يعتبر التضخم من أهم المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها اقتصاديات الدول النامية بصفة عامة والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة، وذلك يرجع لعدة أسباب منها أسباب داخلية وأخرى خارجية . والشكل التالي يوضح تطور معدلات التضخم في الجزائر :

الشكل رقم04: يمثل تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1986-2020م

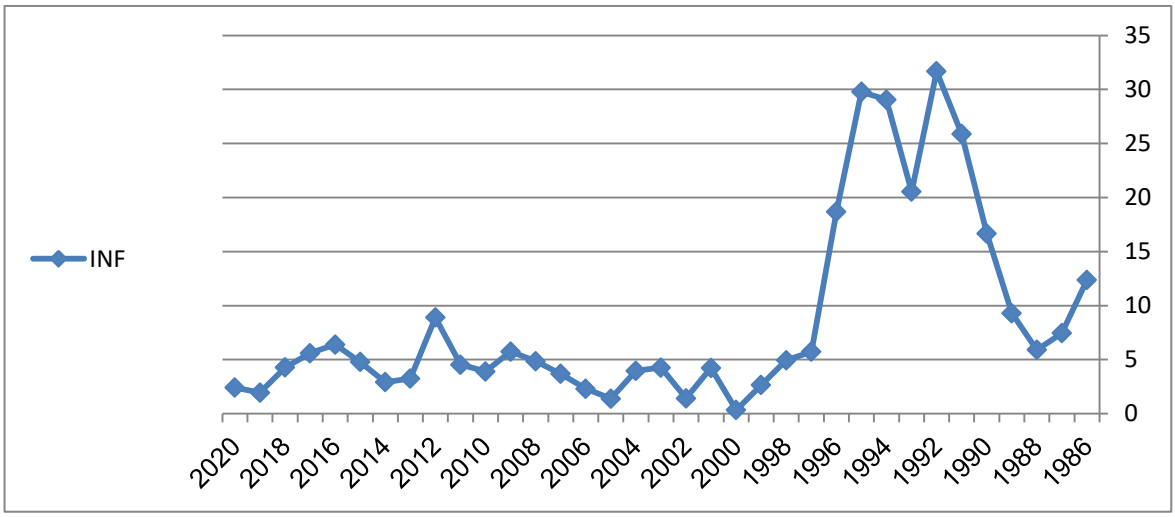

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات البنك الدولي

نلاحظ من الشكل السابق أن معدلات التضخم في الجزائر سجلت قيم كبيرة جدا خلال الفترة 1986-2000م حيث سجلت قيمة عظمى سنة 1992 قدرت ب31.66%، كما سجلت قيمتين كبيرتين سنة 1994، 1995، لتبدء بالهبوط تدريجيا في اواخر التسعينيات.

كما شهدت نوعا من التذبذب خلال الفترة 2000-2005خلال حيث أدى نمو الكتلة النقدية الى ارتفاع معدل التضخم، الى 4,2% سنة 2001 مقابل 0,3% سنة 2000 وهو أدنى معدل سجلته الجزائر منذ الاستقلال، كما ارتفع معدل التضخم في سنة 2003،2004 بسبب زيادة نفقات الدولة الناتجة عن الاستمرار في البرنامج الاستثماري [1].

وفي سنة 2009واصل معدل التضخم اتجاهه التصاعدي الذي بدأ في سنة 2007، فبينما تراجع في كل الدول المتقدمة تقريبا -بل ووصل إلى معدلات سلبية لاسيما في الشركاء التجاريين الرئيسيين للجزائر- نجد أن محددات التضخم في الجزائر تغيرت، لينخفض مجددا سنتي 2013،2014 وهذا تزامنا مع تراجع التضخم على مستوى البلدان المتقدمة كما على مستوى البلدان الناشئة والنامية منذ منتصف 2012.

[1] ادبوب سارة، لسبع مريم، **تشخيص و اقع التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2019م**، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، المجلد الثاني، العدد الثاني،2021، ص44.

عقب الأزمة النفطية تسارع معدل التضخم مسجلا 4,8 %سنة 2015،و 6,4% سنة 2016، وهذا راجع أساسا إلى النقائص في ضبط الأسواق وإلى الوضعيات المهيمنة في معظم أسواق السلع الاستهلاكية.

أما خلال الفترة 2017-2020 ، وبالرغم من نمو الكتلة النقدية بـ 8,38 % و 11,10 % في سنتي 2017 و 2018 على التوالي ، إلا أن معدل التضخم تراجع إلى 4,3 % في سنة 2018 مقابل 5.6 % في سنة 2017 ، ليبلغ 1,95 % في سنة 2019 ، ويرجع هذا الإنخفاض إلى انخفاض أسعار بعض المنتجات الغذائية خاصة المنتجات الفلاحية.[1]

رابعا: سعر الصرف

من اجل تحليل تطور سعر الصرف الدينار مقابل الدولار في الجزائر خلال الفترة 1986-2020 قسمنا هذه الفترة إلى ثلاث مراحل كما يلي :

الشكل رقم05: يمثل تطور سعر الصرف الدينار مقابل الدولار في الجزائر خلال الفترة 1986-2020م

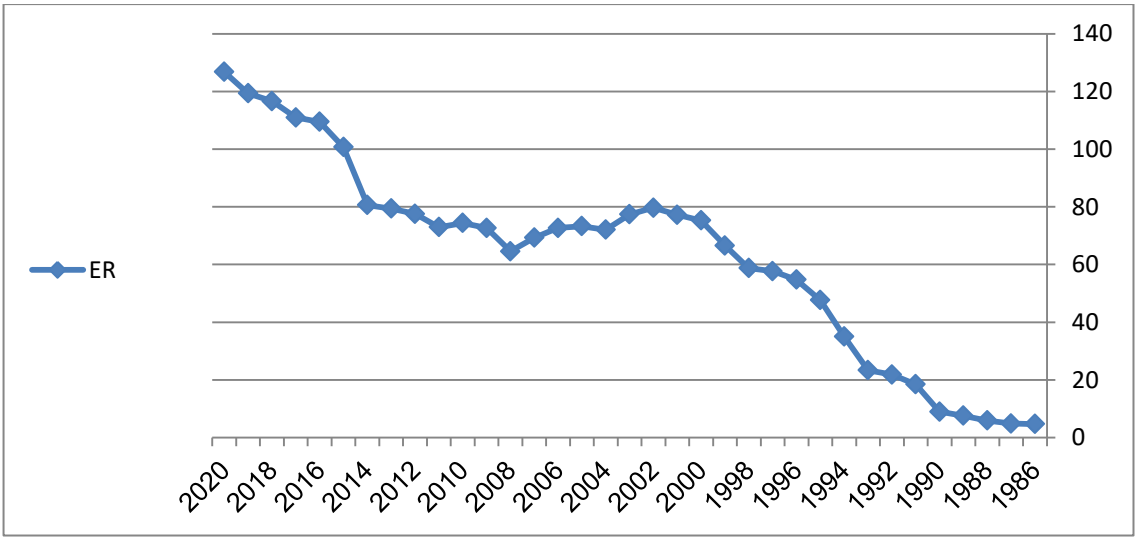

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات البنك الدولي

1-المرحلة الأولى 1986-1987: أهم ما جاء في هذه المرحلة انه ادخل تعديل طفيف على حساب معدل صرف الدينار الجزائري مقارنة بالطرق السابقة ، فأصبح بذلك التغير النسبي لكل عملة تدخل في سلة الدينار تحسب على أساس مخرج يساوي معدل الصرف في سنة الأساس ، ويعتبر هذا التعديل تمهيدا لسياسة التسيير الحركي لمعدل الصرف الدينار التي شرع في العمل بها انطلاقا من مارس 1987 .

2-المرحلة الثانية 1988-1994: نتج عن التدهور المفاجئ لسعر البترول سنة 1986 دخول الاقتصاد الوطني أزمة حادة مما استوجب إجراء إصلاحات نقدية ومالية جذرية تهدف إلى إعادة الاستقرار النقدي ولقد ت تعديل معدل صرف الدينار وفقا للطرق التالية :

- ✓ **الانزلاق التدريجي:** قامت هذه الطريقة على تنظيم انزلاق تدريجي ومراقب طبق خلال فترة طويلة نوعا ما

[1] ادبوب سارة، لسبع مريم، مرجع سبق ذكره، ص44

امتدت من 1987 إلى غاية 1992 حيث انتقل معدل صرف الدينار من 4.7 دج مقابل الدولار إلى 17.7 دينار مقابل الدولار في نهاية مارس 1991 .

✓ **التخفيض الصريح:** طبقت هذه الطريقة بعد أن اتخذ مجلس النقد والقرض في نهاية سبتمبر 1991 قرار بتخفيض الدينار بنسبة 22 % بالنسبة للدولار وهذا ليصل إلى 22.5 دينار للدولار الواحد وقد تميز سعر الصرف بالاستقرار لغاية سنة 1994 ، ولكن قبل إبرام الاتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي اجري تعديل طفيف لم يتعدى نسبة 10 % وكان هذا القرار تهيئة لقرار التخفيض الذي اتخذه مجلس النقد والقرض بتاريخ 10/04/1994 بتخفيض صرف الدينار بنسبة 40.17 % وعلى ضوء هذا القرار أصبح سعر صرف الدينار 35.05 دج / دولار .

3-المرحلة الأخيرة بعد 1994: بعد وضع نهاية لتحديد سعر الصرف عن طريق جلسات التسعير في 1995 وبالتالي نهاية نظام الصرف الثابت ، قام بنك الجزائر بتأسيس سوق الصرف ما بين البنوك عن طريق النظام 95-08 المؤرخ في ديسمبر 1995 إذ يتحدد سعر الصرف في هذه السوق عن طريق عاملي العرض والطلب . وبين عام 1995-1998 ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار بأكثر من 20 % تبعه انخفاض بحوالي 13 % بين 1998–2001 ، في 2003 قام البنك المركزي بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح بين % 5-2 وهذا لإجراء يهدف للحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية لاسيما بعد اتساع الفارق بين القيمة الاسمية للدينار الرسمي وقيمة العملة الوطنية في السوق السوداء مقابل ابرز العملات الأجنبية ، في 2003 ارتفعت قيمة الدينار بالنسبة للدولار الأمريكي بحوالي 11 % وارتفع سعر الصرف الحقيقي الفعلي ب 7.5 % ، وصل سعر الصرف الدينار الجزائري في 2006 حوالي 72.64 وبعد ذلك انخفض ليبلغ 64.85 لسنة 2008 ثم ارتفع ليصل إلى 110.97 لسنة 2017 وذلك بسبب انخفاض سعر البترول وتدهور الدينار[1].

[1] حمدود كنزة، **مصادرتنويع الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات دراسة قياسية للفترة 1986-2017**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهدي، 2019، ص62.

المبحث الثاني: الدراسة القياسية لأثر الاقتصاد غير الرسمي على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر 1986-2020م.

المطلب الاول: دراسة استقراريه السلاسل الزمنية.

أولا: دراسة الاستقرارية لسلسلة الزمنية للاقتصاد غير الرسمي

من خلال الملحق رقم3 نجد غياب لبيانات الاقتصاد غير الرسمي لفترة 2017-2020، وعليه سنقوم بعملية التنبؤ من اجل الحصول عليها وفق لطريقة بوكس جينكينز Box-Jenkins

1- مرحلة التعرف:

الشكل رقم06: يمثل المنحنى البياني لتطور الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر خلال الفترة 1986-2016م

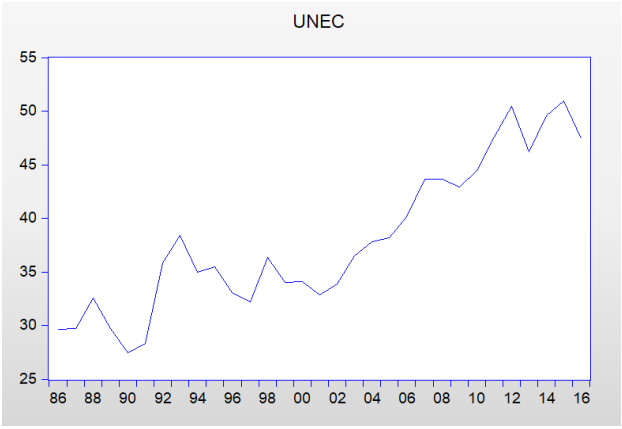

الشكل رقم07: يمثل الشكل التالي دالتي الارتباط الذاتي والارتباط الجزئي لسلسة الاقتصاد غير الرسمي

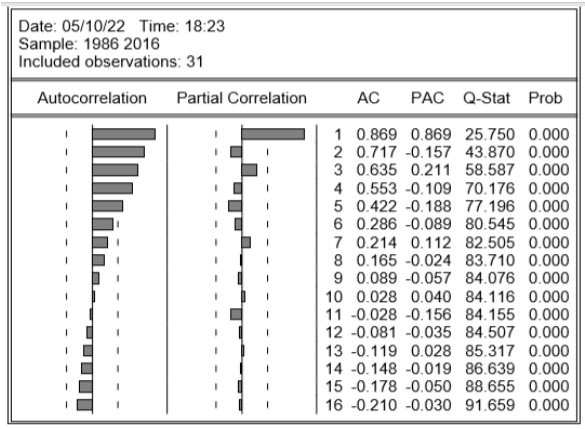

	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.869	0.869	25.750	0.000
2	0.717	-0.157	43.870	0.000
3	0.635	0.211	58.587	0.000
4	0.553	-0.109	70.176	0.000
5	0.422	-0.188	77.196	0.000
6	0.286	-0.089	80.545	0.000
7	0.214	0.112	82.505	0.000
8	0.165	-0.024	83.710	0.000
9	0.089	-0.057	84.076	0.000
10	0.028	0.040	84.116	0.000
11	-0.028	-0.156	84.155	0.000
12	-0.081	-0.035	84.507	0.000
13	-0.119	0.028	85.317	0.000
14	-0.148	-0.019	86.639	0.000
15	-0.178	-0.050	88.655	0.000
16	-0.210	-0.030	91.659	0.000

المصدر: مخرجات Eviews

من خلال الشكلين السابقين نلاحظ وجود مركبة اتجاه عام في السلسلة ومنه السلسلة غير مستقر ولتأكد من هذا نقوم باختبار ديكي فولر ونتائج الاختبار موضحة في الملحق رقم 04،حيث اتضح ان السلسة غير مستقرة عند المستوى وهي من النوع DS، وبعد اجرء الفرق الاول على السلسلة تبين من خلال اختبار جذر الوحدة أن السلسلة الزمنية استقرت عند الفرق الأول ونتائج الاختبار موضحة في الملحق رقم 05.

2- مرحلة التقدير:

نقوم في هذه المرحلة بتقدير أفضل نموذج من النماذج المقترحة وبناء على مخرجات Eviews تبين أن أفضل نموذج هو ARMA(0,2) كما هو موضح في الملحق رقم 06.

3- مرحلة التنبؤ:

نعتمد في عملية التنبؤ على الطريقة الديناميكية، والملحق رقم 07 يوضح قيم السلسلة الجديدة بعد عملية التنبؤ.

4- دراسة الوصفية لسلسة الاقتصاد غير الرسمي الجديدة UNEC

الجدول رقم03: دراسة وصفية لقيم سلسلة UNEC

Date: 05/14/22 Time: 12:31 Sample: 1986 2020	
	UNECF
Mean	39.61168
Median	37.83000
Maximum	52.53544
Minimum	27.48000
Std. Dev.	7.919625
Skewness	0.259700
Kurtosis	1.703801
Jarque-Bera	2.843617
Probability	0.241277
Sum	1386.409
Sum Sq. Dev.	2132.495
Observations	35

المصدر: مخرجات Eviews

يمثل الجدول المقابل أهم الخصائص التي تميز سلسلة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر والتي تسمح بإعطاء صورة شاملة و واضحة عن تطورها وطبيعتها خلال الفترة 1986-2020.

حيث تتكون السلسلة من 35 مشاهدة بمتوسط 39.61.

وقيمة عظمى 52.53 وقيمة صغرى 27.48 وانحراف معياري 7.91 .

5-اختبار ديكي فولر المطور

نقوم باختبار الاستقرارية وجدر الوحدة للسلسلة UNECبالاستعانة ببرنامج Eviews وفق منهجية ديكي فولر المطور ADF والملحق رقم 08 يعطي نتائج هذا الاختبار، والملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم04: نتائج اختبار الاستقرارية وجدر الوحدة لسلسة UNEC.

نوع الاختبار	نوع النموذج	T-statistic	Prob	القرار
اختبار ADF	النموذج الثالث (بوجود ثابت ومعلمة الزمن)	-2,82	0,19	السلسلة تحتوي على جذر وحدة
	النموذج الثاني(بوجود ثابت فقط)	-0,57	0,18	السلسلة تحتوي على جذر وحدة
	النموذج الاول(بدون ثابت وبدون معلمة الزمن)	1,14	0,96	السلسلة تحتوي على جذر وحدة

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews

نلاحظ أن السلسلة قيد الدارسة تحتوي على جذر وحدوي فهي غير مستقرة بنسبة معنوية 0.05، حيث يظهر ذلك من خلال قيمة t_c ، فهي اكبر من القيمة الجدولية وبالتالي لا يمكن رفض الفرض الصفري الذي يقر بوجود جذر وحدوي في السلسلة ، مما يستوجب تحويل الظاهرة إلى السلسلة ذات فروقات dUNEC

ومن أجل استقرار السلسلة الزمنية نعيد تقدير النموذج عند الفرق الأول وبدون معلمتي الزمن والحد الثابت، ومن خلال نتائج الملحق رقم09 تبين من خلال اختبار جذر الوحدة أن السلسلة الزمنية استقرت عند الفرق الأول أي أن السلسلة متكاملة من الدرجة الاولى(1)I.

ثانيا: دراسة الإستقرارية لسلسلة الناتج المحلي الاجماليGDP

1- الدراسة الوصفية:

يمثل الجدول المقابل أهم الخصائص التي تميز سلسلة الناتج المحلي الاجمالي والتي تسمح بإعطاء صورة شاملة و واضحة عن تطورها وطبيعتها خلال الفترة 1986-2020.

حيث تتكون السلسلة من 35 مشاهدة بمتوسط 1,05E+11.

وقيمة عظمى 2,14E+11 وقيمة صغرى 4,18E+10.

وانحراف معياري 6,03E+10 .

الجدول رقم05: دراسة وصفية لقيم سلسلة GDP

Date: 04/11/22 Time: 14:00
Sample: 1986 2020

	GDP
Mean	1.05E+11
Median	6.79E+10
Maximum	2.14E+11
Minimum	4.18E+10
Std. Dev.	6.03E+10
Skewness	0.476538
Kurtosis	1.639053
Jarque-Bera	4.025773
Probability	0.133602
Sum	3.69E+12
Sum Sq. Dev.	1.24E+23
Observations	35

المصدر: مخرجات Eviews

2-اختبار ديكي فولر المطور

نقوم باختبار الاستقرارية وجدر الوحدة للسلسلة GDP بالاستعانة ببرنامج Eviews وفق منهجية ديكي فولر المطور ADF والملحق رقم 10 يعطي نتائج هذا الاختبار، والملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم06: نتائج اختبار الاستقرارية وجدر الوحدة لسلسة GDP.

نوع الاختبار	نوع النموذج	T-statistic	Prob	القرار
اختبار ADF	النموذج الثالث (بوجود ثابت ومعلمة الزمن)	-1,54	0,79	السلسلة تحتوي على جذر وحدة
	النموذج الثاني(بوجود ثابت فقط)	-0,80	0,80	السلسلة تحتوي على جذر وحدة
	النموذج الاول(بدون ثابت وبدون معلمة الزمن)	0,30	0,76	السلسلة تحتوي على جذر وحدة

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews

نلاحظ أن السلسلة قيد الدارسة تحتوي على جذر وحدوي فهي غير مستقرة بنسبة معنوية 0.05، حيث يظهر ذلك من خلال قيمة t_c ، فهي اكبر من القيمة الجدولية وبالتالي لا يمكن رفض الفرض الصفري الذي يقر بوجود جذر وحدوي في السلسلة محل الدارسة، مما يستوجب تحويل الظاهرة إلى السلسلة ذات فروقات dGFP

ومن أجل استقرار السلسلة الزمنية نعيد تقدير النموذج عند الفرق الأول وبدون معلمتي الزمن والحد الثابت، ومن خلال نتائج الملحق رقم11 تبين من خلال اختبار جذر الوحدة أن السلسلة الزمنية استقرت عند الفرق الأول أي أن السلسلة متكاملة من الدرجة الاولى I(1) .

ثالثا: دراسة الإستقرارية للسلسلة البطالة UNEM:

1- الدراسة الوصفية:

يمثل الجدول المقابل أهم الخصائص التي تميز سلسلة البطالة والتي تسمح بإعطاء صورة شاملة و واضحة عن تطورها وطبيعتها خلال الفترة 1986-2020.

حيث تتكون السلسلة من 35 مشاهدة بمتوسط 18,186 .

وقيمة عظمى 31,84 وقيمة صغرى 9,82 وانحراف معياري 7,43 .

الجدول رقم07: دراسة وصفية لقيم سلسلة UNEM

Date: 04/11/22 Time: 13:18
Sample: 1986 2020

	UNEM
Mean	18.18631
Median	17.64000
Maximum	31.84000
Minimum	9.820000
Std. Dev.	7.430662
Skewness	0.299988
Kurtosis	1.544030
Jarque-Bera	3.616403
Probability	0.163949
Sum	636.5210
Sum Sq. Dev.	1877.301
Observations	35

المصدر: مخرجات Eviews

2-اختبار ديكي فولر المطور

نقوم باختبار الاستقرارية وجدر الوحدة للسلسلة UNEM بالاستعانة ببرنامج Eviews وفق منهجية ديكي فولر المطور ADF والملحق رقم 12 يعطي نتائج هذا الاختبار، والملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم08: نتائج اختبار الاستقرارية وجدر الوحدة لسلسة UNEM.

نوع الاختبار	نوع النموذج	T-statistic	Prob	القرار
اختبار ADF	النموذج الثالث (بوجود ثابت ومعلمة الزمن)	-1,85	0,65	السلسلة تحتوي على جذر وحدة
	النموذج الثاني(بوجود ثابت فقط)	-0,82	0,79	السلسلة تحتوي على جذر وحدة
	النموذج الاول(بدون ثابت وبدون معلمة الزمن)	-0,65	0,42	السلسلة تحتوي على جذر وحدة

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews

نلاحظ أن السلسلة قيد الدارسة تحتوي على جذر وحدوي فهي غير مستقرة بنسبة معنوية 0.05، حيث يظهر ذلك من خلال قيمة t_c ، فهي اكبر من القيمة الجدولية وبالتالي لا يمكن رفض الفرض الصفري الذي يقر بوجود جذر وحدوي في السلسلة محل الدارسة، مما يستوجب تحويل الظاهرة إلى السلسلة ذات فروقات dUNEM ومن أجل استقرار السلسلة الزمنية نعيد تقدير النموذج عند الفرق الأول وبدون معلمتي الزمن والحد الثابت، ومن خلال نتائج الملحق رقم13 تبين من خلال اختبار جذر الوحدة أن السلسلة الزمنية استقرت عند الفرق الأول أي أن السلسلة متكاملة من الدرجة الاولى I(1) .

رابعا: دراسة الإستقرارية للسلسلة التضخم INF:

1- الدراسة الوصفية:

يمثل الجدول المقابل أهم الخصائص التي تميز سلسلة التضخم والتي تسمح بإعطاء صورة شاملة و واضحة عن تطورها وطبيعتها خلال الفترة 1986-2020.

حيث تتكون السلسلة من 35 مشاهدة بمتوسط 8,62 .

وقيمة عظمى 31,66 وقيمة صغرى 0,33 وانحراف معياري 8,80 .

الجدول رقم09: دراسة وصفية لقيم سلسلة INF

Date: 04/11/22 Time: 13:48 Sample: 1 35	
	INF
Mean	8.620116
Median	4.858591
Maximum	31.66966
Minimum	0.339163
Std. Dev.	8.800862
Skewness	1.536634
Kurtosis	4.050916
Jarque-Bera	15.38454
Probability	0.000456
Sum	301.7041
Sum Sq. Dev.	2633.476
Observations	35

المصدر: مخرجات Eviews

2-اختبار ديكي فولر المطور

نقوم باختبار الاستقرارية وجدر الوحدة للسلسلة INF بالاستعانة ببرنامج Eviews وفق منهجية ديكي فولر المطور ADF والملحق رقم 14 يعطي نتائج هذا الاختبار، والملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم10: نتائج اختبار الاستقرارية وجدر الوحدة لسلسة INF .

نوع الاختبار	نوع النموذج	T-statistic	Prob	القرار
اختبار ADF	النموذج الثالث (بوجود ثابت ومعلمة الزمن)	-2,02	0,65	السلسلة تحتوي على جذر وحدة
	النموذج الثاني(بوجود ثابت فقط)	-1,60	0,47	السلسلة تحتوي على جذر وحدة
	النموذج الاول(بدون ثابت وبدون معلمة الزمن)	-1,38	0,15	السلسلة تحتوي على جذر وحدة

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews

نلاحظ أن السلسلة قيد الدارسة تحتوي على جذر وحدوي فهي غير مستقرة بنسبة معنوية 0.05، حيث يظهر ذلك من خلال قيمة t_c ، فهي اكبر من القيمة الجدولية وبالتالي لا يمكن رفض الفرض الصفري الذي يقر بوجود جذر وحدوي في السلسلة محل الدارسة، مما يستوجب تحويل الظاهرة إلى السلسلة ذات فروقات dINF.

ومن أجل استقرار السلسلة الزمنية نعيد تقدير النموذج عند الفرق الأول وبدون معلمتي الزمن والحد الثابت، ومن خلال نتائج الملحق رقم15 تبين من خلال اختبار جذر الوحدة أن السلسلة الزمنية استقرت عند الفرق الأول أي أن السلسلة متكاملة من الدرجة الاولى I(1) .

خامسا: دراسة الإستقرارية للسلسلة سعر الصرف ER

1- الدراسة الوصفية:

يمثل الجدول المقابل أهم الخصائص التي تميز سلسلة سعر الصرف والتي تسمح بإعطاء صورة شاملة و واضحة عن تطورها وطبيعتها خلال الفترة 1986-2020.

حيث تتكون السلسلة من 35 مشاهدة بمتوسط 63,39 وقيمة عظمى 126,77 وقيمة صغرى 4,70 وانحراف معياري 34,58 .

الجدول رقم11: دراسة وصفية لقيم سلسلة ER

Date: 04/11/22 Time: 13:39
Sample: 1986 2020

	ER
Mean	63.39641
Median	72.64662
Maximum	126.7768
Minimum	4.702317
Std. Dev.	34.58989
Skewness	-0.227498
Kurtosis	2.310897
Jarque-Bera	0.994416
Probability	0.608227
Sum	2218.874
Sum Sq. Dev.	40679.65
Observations	35

المصدر: مخرجات Eviews

2-اختبار ديكي فولر المطور

نقوم باختبار الاستقرارية وجدر الوحدة للسلسلة ER بالاستعانة ببرنامج Eviews وفق منهجية ديكي فولر المطور ADF والملحق رقم 16 يعطي نتائج هذا الاختبار، والملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم12: نتائج اختبار الاستقرارية وجدر الوحدة لسلسة ER .

نوع الاختبار	نوع النموذج	T-statistic	Prob	القرار
اختبار ADF	النموذج الثالث (بوجود ثابت ومعلمة الزمن)	-1,17	0,90	السلسلة تحتوي على جذر وحدة
	النموذج الثاني(بوجود ثابت فقط)	-0,16	0,93	السلسلة تحتوي على جذر وحدة
	النموذج الاول(بدون ثابت وبدون معلمة الزمن)	3,23	0,93	السلسلة تحتوي على جذر وحدة

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews

نلاحظ أن السلسلة قيد الدارسة تحتوي على جذر وحدوي فهي غير مستقرة بنسبة معنوية 0.05، حيث يظهر ذلك من خلال قيمة t_c ، فهي اكبر من القيمة الجدولية وبالتالي لا يمكن رفض الفرض الصفري الذي يقر بوجود جذر وحدوي في السلسلة محل الدارسة، مما يستوجب تحويل الظاهرة إلى السلسلة ذات فروقات dER.

ومن أجل استقرار السلسلة الزمنية نعيد تقدير النموذج عند الفرق الأول وبدون معلمتي الزمن والحد الثابت، ومن خلال نتائج الملحق رقم17 تبين من خلال اختبار جذر الوحدة أن السلسلة الزمنية استقرت عند الفرق الأول أي أن السلسلة متكاملة من الدرجة الاولى(1)I .

المطلب الثاني: اختبار التكامل المشترك.

بعد دراسة الاستقرارية لسلاسل الزمنية اتضح ان جميع السلاسل مستقرة عند الفرق الأول ومنه سنقوم باختبار التكامل المشترك وفق طريقة جوهانسون.

1- تحديد درجة التأخير:

الشكل رقم08: نتائج البحث عن درجة التأخير وفق طريقة جوهانسون

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: UNEM UNECF INF GDP ER
Exogenous variables: C
Date: 05/16/22 Time: 17:21
Sample: 1986 2020
Included observations: 32

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC
0	-1240.828	NA	4.50e+27	77.86426	78.09328
1	-1083.665	255.3900*	1.19e+24*	69.60407*	70.97820*
2	-1061.215	29.46555	1.58e+24	69.76345	72.28269
3	-1036.595	24.62069	2.29e+24	69.78716	73.45150

المصدر: من مخرجات Eviews

من خلال نتائج الشكل السابق تبين أن أفضل درجة تأخير هي واحد وفقا لجميع المعايير.

2- اختبار جوهانسون:

بعد تحديد أفضل درجة تأخير نقوم بتطبيق اختبار جوهانسون، والملحق رقم18 يوضح نتائج الاختبار، حيث أتضح من خلال اختبار الاثر و واختبار القيمة العظمى، أن كل الاختباران يشران الى عدم وجدود تكامل مشترك بين السلاسل الزمنية محل الدراسة. والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم09: نتائج اختبار جوهانسون

Date: 05/16/22 Time: 17:34
Sample (adjusted): 1988 2020
Included observations: 33 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: UNECF ER GDP INF UNEM
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.687858	69.11482	69.81889	0.0568
At most 1	0.434075	30.69303	47.85613	0.6829
At most 2	0.215237	11.90632	29.79707	0.9351
At most 3	0.110355	3.908009	15.49471	0.9108
At most 4	0.001490	0.049215	3.841466	0.8244

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.687858	38.42179	33.87687	0.0134
At most 1	0.434075	18.78671	27.58434	0.4312
At most 2	0.215237	7.998312	21.13162	0.9038
At most 3	0.110355	3.858794	14.26460	0.8739
At most 4	0.001490	0.049215	3.841466	0.8244

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'*S11*b=I):

المصدر: من مخرجات Eviews

المطلب الثالث: تقدير النماذج وفق تقنية شعاع الانحدار الذاتي VAR.

بعد دراسة التكامل المشترك في المبحث السابق تبين عدم وجود تكامل مشترك بين السلاسل الزمنية و عليه سوف نعتمد في تقدير النماذج على تقنية شعاع الانحدار الذاتي لجميع نماذج الدراسة.

أولا: النموذج الأول:

سنحاول خلال هذ النموذج تقدير علاقة أثر الاقتصاد غير الرسمي على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، وسنستعين بمعدلات التضخم كمتغير مستقل .

1. نتائج النموذج: أعطت نتائج تقدير متجه الانحدار الذاتي(الملحق رقم 19) المقدرات التالية:

$$GDP = 0.872*GDP(-1) + 5.39E+08*UNEC(-1) - 3.89E+0.8*INF(-1) - 2.03E+0.9$$

T-statistic (7.91) (0.587) (-1.014) (-0.078)

F- statistic 127.39 Prob(0.00) R-squared 0.9272 Adj. R-squared 0.919

2.اختبار معنوية النموذج:

_ التقييم الإحصائي وفق لقيمة معامل التحديد المعدل فإن حوالي 91% من التغييرات الناتج المحلي الاجمالي تم تفسيرها بالتغيرات في حجم الاقتصاد غير الرسمي والتضخم، وبالتالي يمكن اعتبار النموذج معنوي.

_ اختبار فيشر: نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها أن اختبار فيشر معنوي ، مما يدل على وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، إذن النموذج ككل له معنوية، أي أن الاقتصاد غير الرسمي والتضخم تؤثر على النمو الاقتصادي.

3.اختبار استقرارية النموذج:

الشكل رقم10: نتائج اختبار استقراريه النموذج

Roots of Characteristic Polynomial
Endogenous variables: GDP UNEC INF
Exogenous variables: C
Lag specification: 1 1
Date: 05/17/22 Time: 18:25

Root	Modulus
0.978595	0.978595
0.739122 - 0.125634i	0.749723
0.739122 + 0.125634i	0.749723

No root lies outside the unit circle.
VAR satisfies the stability condition.

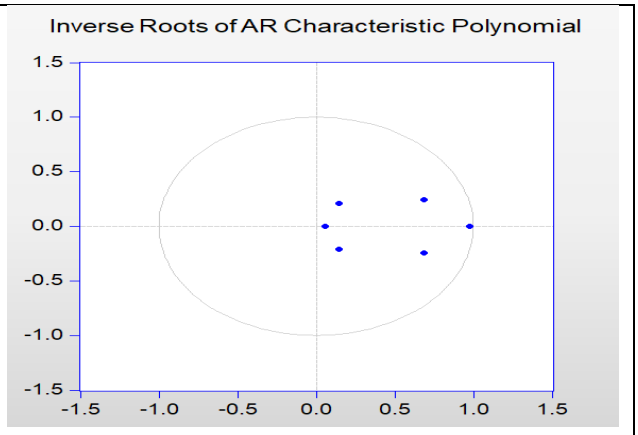

المصدر: من مخرجات Eviews

لقد تبين من خلال الشكل السابق أن جميع المعاملات أقل من الواحد ، وهذا يدل على أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الخطي او عدم تجانس التباين ، اذ يمكن استنتاج ان النموذج القياسي المستخدم لدراسة أثر الاقتصاد غير الرسمي على النمو الاقتصادي مستقر تمام.

4.اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

من خلال الشكل التالي نلاحظ أن قيمة الاحتمالية لإحصائية Jarque-Bera تساوي 0.2960 وهي أكبر من (5%) 0.05، إذن فإنه يتم قبول فرضية العدم القائلة بأن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

الشكل رقم11: اختبار توزيع البواقي حسب Jarque-Bera

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	2.434506	2	0.2960
2	0.628387	2	0.7304
3	0.953563	2	0.6208
Joint	4.016456	6	0.6744

*Approximate p-values do not account for coefficier estimation

المصدر: من مخرجات Eviews

5.أختبار عدم ثبات تباين الأخطاء:

من خلال الشكل التالي يظهر ان قيمة الاحتمالية لهذه الاحصائية هي 0,0516 وهي أكبر من 0.05 (5%)، إذن فإنه يتم قبول فرضية العدم التي تفيد بثبات تباين الأخطاء.

الشكل رقم12: اختبار عدم ثبات تباين الأخطاء Breusch-Pagan-Godfrey

VAR Residual Heteroskedasticity Tests (Levels and Squares)
Date: 05/17/22 Time: 21:05
Sample: 1986 2020
Included observations: 34

Joint test:

Chi-sq	df	Prob.
50.83332	36	0.0516

المصدر: من مخرجات Eviews

6. تحليل دوال الأستجابة:

من خلال الشكل الموالي نلاحظ أنه عند حدوث صدمة على الاقتصاد غير الرسمي في الفترة الاولى بمقدار 2,2E+09 نلاحظ استجابة فورية موجبة لناتج المحلي بـ 1,24E+09 ، ومن خلال القراءة لنتائج الاختبار يمكن القول بأن معدلات الناتج المحلي تستجيب بصفة إيجابية لجميع الصدمات المطبقة على الاقتصاد غير الرسمي وبقيم كبيرة

الشكل رقم13: نتائج اختبار تحليل دوال الاستجابة

Period	
1	0.000000 (0.00000)
2	1.24E+09 (2.2E+09)
3	2.34E+09 (3.6E+09)
4	3.26E+09 (4.6E+09)
5	3.99E+09 (5.4E+09)

Cholesky Ordering: GDP INF UNEC

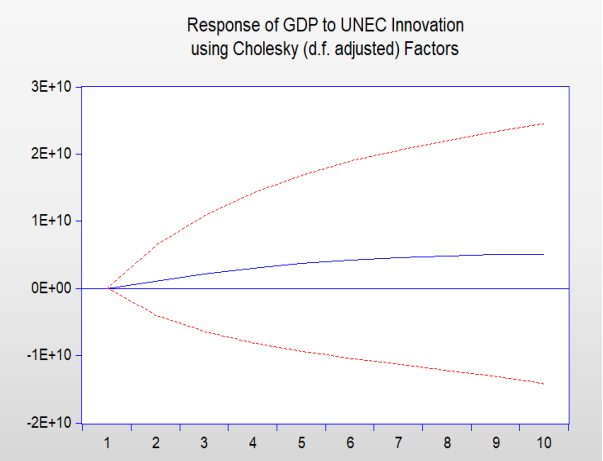

المصدر: من مخرجات Eviews

ثانيا: النموذج الثاني:

سنحاول خلال هذ النموذج تقدير علاقة أثر الاقتصاد غير الرسمي على معدلات البطالة في الجزائر، وسنستعين بأسعار البترول (OP) كمتغير مستقل .

1. نتائج النموذج: أعطت نتائج تقدير متجه الانحدار الذاتي(الملحق رقم 20) المقدرات التالية:

$$UNEM = 0{,}840*UNEM(-1) - 0{,}0272*OP(-1) - 0{,}0230*UNEC(-1) + 4{,}866$$

T-statistic (8.686) (-1.145) (-0.255) (1.029)

F- statistic 86.003 Prob(0.00) R-squared 0.895 Adj. R-squared 0.885

2.اختبار معنوية النموذج:

_ التقييم الإحصائي وفق لقيمة معامل التحديد المعدل فإن حوالي 88% من التغييرات في معادلات البطالة تم تفسيرها بالتغيرات في حجم الاقتصاد غير الرسمي وأسعار البترول، وبالتالي يمكن اعتبار النموذج معنوي.

_ اختبار فيشر: نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها أن اختبار فيشر معنوي ، مما يدل على وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، إذن النموذج ككل له معنوية، أي أن الاقتصاد غير الرسمي واسعار البترول تؤثر على النمو الاقتصادي.

3.اختبار استقرارية النموذج:

الشكل رقم14: نتائج اختبار استقراريه النموذج

Roots of Characteristic Polynomial
Endogenous variables: UNEM OP UNEC
Exogenous variables: C
Lag specification: 1 1
Date: 05/18/22 Time: 20:51

Root	Modulus
0.949788	0.949788
0.780983	0.780983
0.700198	0.700198

No root lies outside the unit circle.
VAR satisfies the stability condition.

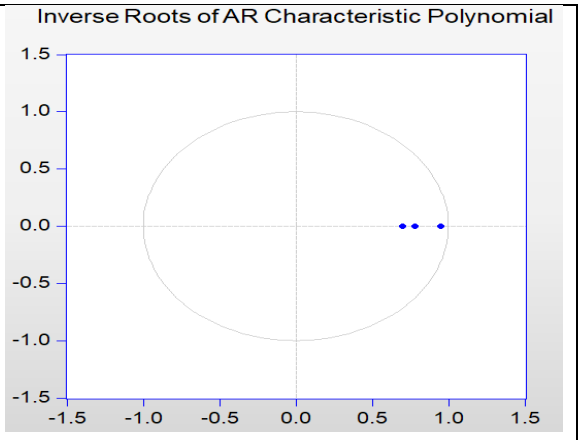

المصدر: من مخرجات Eviews

لقد تبين من خلال الشكل السابق أن جميع المعاملات أقل من الواحد ، وهذا يدل على أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الخطي او عدم تجانس التباين ، اذ يمكن استنتاج ان النموذج القياسي المستخدم لدراسة أثر الاقتصاد غير الرسمي على النمو الاقتصادي مستقر تمام.

4.اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

من خلال الشكل التالي نلاحظ أن قيمة الاحتمالية لإحصائية Jarque-Bera تساوي 0.1964 وهي أكبر من (5%) 0.05، إذن فإنه يتم قبول فرضية العدم القائلة بأن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

الشكل رقم15: اختبار توزيع البواقي حسب Jarque-Bera

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	3.254744	2	0.1964
2	2.952782	2	0.2285
3	0.529818	2	0.7673
Joint	6.737344	6	0.3458

*Approximate p-values do not account for coefficient estimation

المصدر: من مخرجات Eviews

5.أختبارعدم ثبات تباين الأخطاء:

من خلال الشكل التالي يظهر ان قيمة الاحتمالية لهذه الاحصائية هي 0,0306 وهي أقل من 0.05 (5%)، إذن فإنه يتم رفض فرضية العدم التي تفيد بثبات تباين الأخطاء.

الشكل رقم16: اختبارعدم ثبات تباين الأخطاء Breusch-Pagan-Godfrey

VAR Residual Heteroskedasticity Tests (Levels and Squares)
Date: 05/18/22 Time: 20:55
Sample: 1986 2020
Included observations: 34

Joint test:

Chi-sq	df	Prob.
53.53948	36	0.0301

المصدر: من مخرجات Eviews

6. تحليل دوال الاستجابة:

من خلال الشكل الموالي نلاحظ أنه عند حدوث صدمة على الاقتصاد غير الرسمي في الفترة الاولى بمقدار 2,546نلاحظ استجابة فورية موجبة لمعدلات البطالة بـ 0,567 ، ومن خلال القراءة لنتائج الاختبار يمكن القول بأن معدلات البطالة تستجيب بصفة إيجابية لجميع الصدمات المطبقة على الاقتصاد غير الرسمي وبقيم كبيرة

الشكل رقم17: نتائج اختبارتحليل دوال الاستجابة

Period	
1	0.567384
	(2.54643)
2	0.139907
	(2.45065)
3	-0.096129
	(2.77186)
4	-0.212325
	(3.06419)
5	-0.255689
	(3.24405)

Cholesky Ordering: UNEM UNEC OP

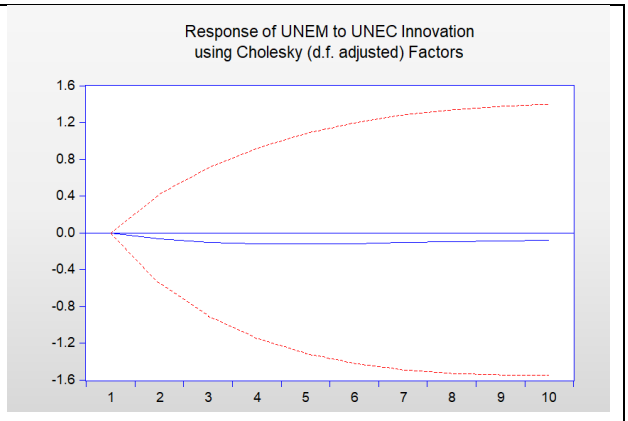

ثالثا: النموذج الثالث:

سنحاول خلال هذ النموذج تقدير علاقة أثر الاقتصاد غير الرسمي على معدلات التضخم في الجزائر، وسنستعين بالمعروض النقدي(M) كمتغير مستقل.

1. نتائج النموذج: أعطت نتائج تقدير متجه الانحدار الذاتي(الملحق رقم21) المقدرات التالية:

$$INF = 0.827*INF(-1) + 3.47E-13*M(-1) - 0.3499*UNEC(-1) + 13.09$$

T-statistic	(7.62)	(0.692)	(-0.999)	(-1.166)
F- statistic	26.31 Prob(0.00)	R-squared	0.724	Adj. R-squared 0.697

2.اختبار معنوية النموذج:

_ التقييم الإحصائي وفق لقيمة معامل التحديد المعدل فإن حوالي72 % من التغييرات في نسب التضخم تم تفسيرها بالتغيرات في حجم الاقتصاد غير الرسمي والمعروض النقدي، وبالتالي يمكن اعتبار النموذج معنوي.

_ اختبار فيشر: نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها أن اختبار فيشر معنوي ، مما يدل على وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، إذن النموذج ككل له معنوية، أي أن الاقتصاد غير الرسمي والمعروض النقدي يؤثران على معدلات التضخم.

3.اختبار استقرارية النموذج:

الشكل رقم18: نتائج اختبار استقراريه النموذج الثالث

Roots of Characteristic Polynomial
Endogenous variables: INF M UNEC
Exogenous variables: C
Lag specification: 1 1
Date: 05/18/22 Time: 17:37

Root	Modulus
1.044572	1.044572
0.772213	0.772213
0.574538	0.574538

Warning: At least one root outside the unit circle.
VAR does not satisfy the stability condition.

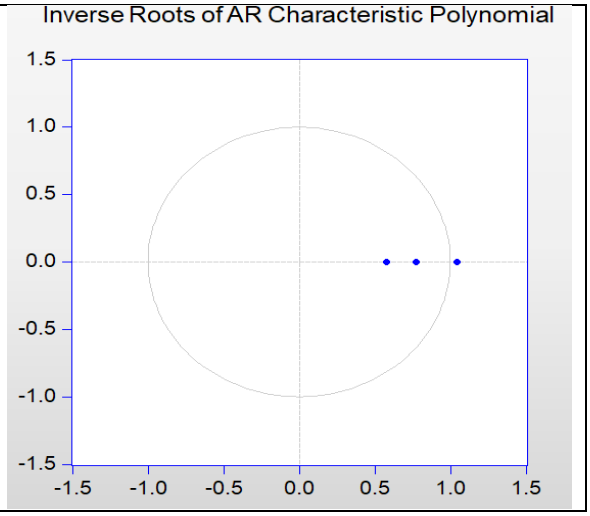

المصدر: من مخرجات Eviews

لقد تبين من خلال الشكل السابق أن يوجد معامل أكبر من الواحد ، وهذا يدل على أن النموذج غير مستقر تمام.

4.اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

من خلال الشكل التالي نلاحظ أن قيمة الاحتمالية لإحصائية Jarque-Bera تساوي 0.644 وهي أكبر من (5%) 0.05، إذن فإنه يتم قبول فرضية العدم القائلة بأن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

الشكل رقم19: اختبار توزيع البواقي حسب Jarque-Bera

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	0.877605	2	0.6448
2	1.001302	2	0.6061
3	0.749051	2	0.6876
Joint	2.627959	6	0.8539

*Approximate p-values do not account for coefficient estimation

المصدر: من مخرجات Eviews

5.أختبار عدم ثبات تباين الأخطاء:

من خلال الشكل التالي يظهر ان قيمة الاحتمالية لهذه الاحصائية هي 0,0018 وهي أقل من 0.05 (5%)، إذن فإنه يتم رفض فرضية العدم التي تفيد بثبات تباين الأخطاء.

الشكل رقم20: اختبار عدم ثبات تباين الأخطاء Breusch-Pagan-Godfrey

VAR Residual Heteroskedasticity Tests (Levels and Squares)
Date: 05/18/22 Time: 18:01
Sample: 1986 2020
Included observations: 34

Joint test:

Chi-sq	df	Prob.
65.65163	36	0.0018

المصدر: من مخرجات Eviews

6. تحليل دوال الاستجابة

من خلال الشكل الموالي نلاحظ أنه عند حدوث صدمة على الاقتصاد غير الرسمي في الفترة الاولى بمقدار0,80 نلاحظ استجابة فورية سالبة لمعدلات التضخم بـ 0،738- ، ومن خلال القراءة لنتائج الاختبار يمكن القول بأن معدلات التضخم تستجيب بصفة سالبة لجميع الصدمات المطبقة على الاقتصاد غير الرسمي بقيم صغيرة.

الشكل رقم21: نتائج اختبار تحليل دوال الاستجابة

Period	
1	0.000000 (0.00000)
2	-0.738856 (0.80439)
3	-1.745703 (1.87096)
4	-2.786188 (3.01622)
5	-3.753625 (4.16733)

Cholesky Ordering: INF M UNEC

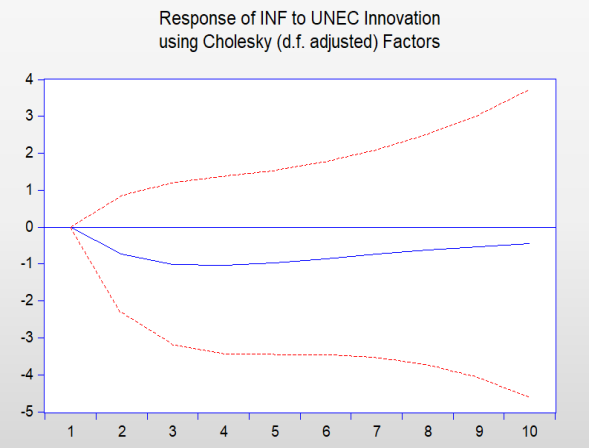

المصدر: من مخرجات Eviews

رابعا: النموذج الرابع:

سنحاول خلال هذ النموذج تقدير علاقة أثر الاقتصاد غير الرسمي على معدلات سعر الصرف في الجزائر، وسنستعين بالمعروض النقدي(M) كمتغير مستقل.

1. نتائج النموذج: أعطت نتائج تقدير متجه الانحدار الذاتي(الملحق رقم22) المقدرات التالية:

$$ER = 0.924*ER(-1) + 1.85E-16*M(-1) + 0.247*UNEC(-1) - 2.645$$

T-statistic (19.40) (0.732) (0.515) (0.838)

F- statistic 440.983 Prob(0.00) R-squared 0.977 Adj. R-squared 0.975

2.اختبار معنوية النموذج:

_ التقييم الإحصائي وفق لقيمة معامل التحديد المعدل فإن حوالي97 % من التغييرات في أسعار الصرف تم تفسيرها بالتغيرات في حجم الاقتصاد غير الرسمي والمعروض النقدي، وبالتالي يمكن اعتبار النموذج معنوي.

_ اختبار فيشر: نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها أن اختبار فيشر معنوي ، مما يدل على وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، إذن النموذج ككل له معنوية، أي أن الاقتصاد غير الرسمي والمعروض النقدي يؤثران على معدلات أسعار الصرف.

3.اختبار استقرارية النموذج:

الشكل رقم22: نتائج اختبار استقراريه النموذج الثالث

Roots of Characteristic Polynomial
Endogenous variables: ER M UNEC
Exogenous variables: C
Lag specification: 1 1
Date: 05/18/22 Time: 18:13

Root	Modulus
1.045409	1.045409
0.904865	0.904865
0.531831	0.531831

Warning: At least one root outside the unit circle.
VAR does not satisfy the stability condition.

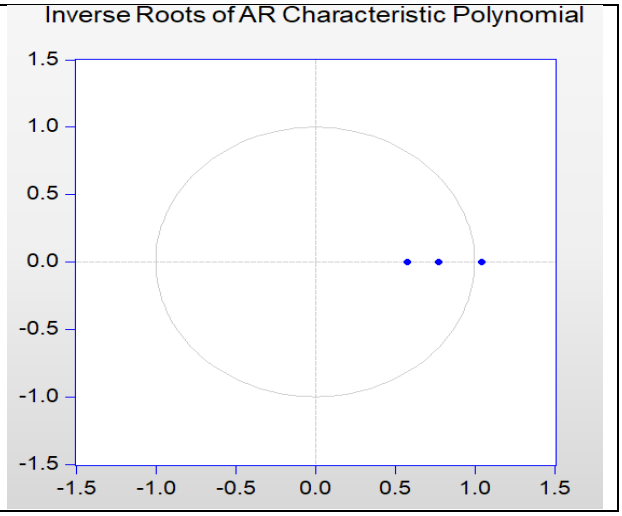

المصدر: من مخرجات Eviews

لقد تبين من خلال الشكل السابق أن يوجد معامل أكبر من الواحد ، وهذا يدل على أن النموذج غير مستقر تمام.

4.اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

من خلال الشكل رقم19 نلاحظ أن قيمة الاحتمالية لإحصائية Jarque-Bera تساوي 0.2740 وهي أكبر من (5%) 0.05، إذن فإنه يتم قبول فرضية العدم القائلة بأن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

الشكل رقم23: اختبار توزيع البواقي حسب Jarque-Bera

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	2.589188	2	0.2740
2	8.294298	2	0.0158
3	0.521382	2	0.7705
Joint	11.40487	6	0.0766

*Approximate p-values do not account for coefficient estimation

المصدر: من مخرجات Eviews

5.اختبارعدم ثبات تباين الأخطاء:

من خلال الشكل رقم 20 يظهر ان قيمة الاحتمالية لهذه الاحصائية هي 0,0101 وهي أقل من 0.05 (5%)، إذن فإنه يتم رفض فرضية العدم التي تفيد بثبات تباين الأخطاء.

الشكل رقم24: اختبارعدم ثبات تباين الأخطاء Breusch-Pagan-Godfrey

VAR Residual Heteroskedasticity Tests (Levels and Squares)
Date: 05/18/22 Time: 18:16
Sample: 1986 2020
Included observations: 34

Joint test:

Chi-sq	df	Prob.
58.59334	36	0.0101

المصدر: من مخرجات Eviews

6. تحليل دوال الاستجابة:

من خلال الشكل الموالي نلاحظ أنه عند حدوث صدمة على الاقتصاد غير الرسمي في الفترة الاولى بمقدار 0,835نلاحظ استجابة فورية موجبة لمعدلات سعر الصرف بـ 0,528 ، ومن خلال القراءة لنتائج الاختبار يمكن القول بأن معدلات سعر الصرف تستجيب بصفة إيجابية لجميع الصدمات المطبقة على الاقتصاد غير الرسمي.

الشكل رقم25: نتائج اختبارتحليل دوال الاستجابة

Period	
1	0.000000 (0.00000)
2	0.528100 (0.83548)
3	0.794750 (1.18503)
4	0.925341 (1.34458)
5	0.986350 (1.40888)

Cholesky Ordering: ER M UNEC

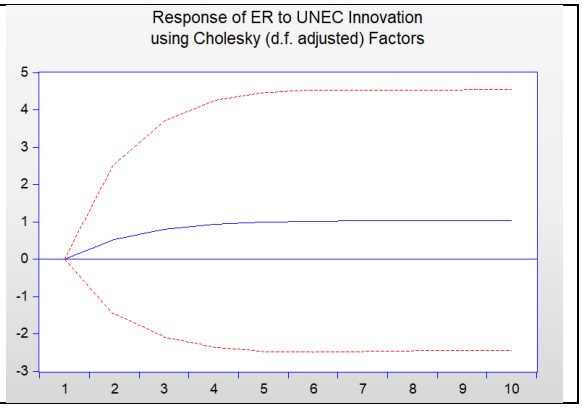

المصدر: من مخرجات Eviews

خلاصة الفصل:

لقد تناولنا في هذا الفصل دراسة تحليلية لنشأة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ومراحل تطوره، كما قمنا بإعطاء نضرة شاملة على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر (النمو الاقتصادي، البطالة والتضخم ،سعر الصرف)

ثم قمنا بدارسة قياسية لأثر الاقتصاد غير الرسمي عل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1986-2020، ومن اجل معرفة نوع العلاقة بين المتغيرات التابعة والمتغير المستقل، حيث ثم الاعتماد على اختبارات الجذر الوحدوي لدراسة استقراريه السلاسل الزمنية لمتغيرات الدارسة، فكانت جميع السلاسل مستقرة عند الفرق الأول، تم قمنا بدراسة التكامل مشترك وفق لمنهجية جوهانسون حيث تبين عدم وجود تكامل مشترك بين المتغير المستقل وجميع المتغيرات التابعة.

من خلال دراسة العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي وتبيان أثرها ، قمنا باستعمال دراسة قياسية قائمة على استخدام نماذج اشعة الانحدار الذاتي (VAR) . وقد تم الوصول إلى النتائج التالية :

- اعتبار جميع النماذج فعال ومفسر لأثر الاقتصاد غير الرسمي على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وذلك وفقا لقيم معامل التحديد المعدل (Adjusted R2) التي تعتبر جيدة في جميع النماذج.
- وجود علاقة طردية بين الاقتصاد غير الرسمي ومعدلات النمو حيث أن معلمة الاقتصاد غير الرسمي كانت موجبة في النموذج الأول.
- معلمة الاقتصاد غير الرسمي في النموذج الثاني سالبة ، وهذا يدل على وجود علاقة عكسية بين الاقتصاد غير الرسمي والبطالة.
- معلمة الاقتصاد غير الرسمي في النموذج الثالث سالبة ، وهذا يدل على وجود علاقة عكسية بين الاقتصاد غير الرسمي والتضخم.
- وجود علاقة طردية بين الاقتصاد غير الرسمي وسعر الصرف حيث أن معلمة الاقتصاد غير الرسمي كانت موجبة في النموذج الرابع.
- تبين من خلال اختبار الاستقرارية أن كل من النموذج الاول والثاني مستقرين تماما، بينما النموذج الثالث والرابع غير مستقران تماما.
- من خلال اختبار البواقي تبين أن بواقي كل من النموذج الأول والثاني والثالث تتبع التوزيع الطبيعي .

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع الاقتصاد غير الرسمي والاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال فترة طويلة تمتد من 1986 إلى غاية 2020، و التي عرفت العديد من المتغيرات الاقتصادية المحلية والدولية، وحيث حاولنا الالمام بقدر الامكان بمختلف التساؤلات الجوهرية المطروحة في شأن هذا الموضوع ، نظرا لماله من أهمية كبرى بالنسبة للأفراد من جهة وللحكومات والمنظمات من جهة أخرى لأنه مرتبط بجميع الأنشطة ومختلف القطاعات، فلقد تم التوصل إلى أهم **النتائج التالية :**

1- تعتبر ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي من الظواهر القديمة في كافة المجتمعات الانسانية ، فهي تغطي مجالات واسعة ومتنوعة وتحتوي تصورات لوقائع مختلفة .

2- بشكل الاقتصاد غير الرسمي عقبة على نمو الاقتصاد الرسمي، إلا أنه لا يمكن أن نتجاهل الآثار الايجابية لهذه الظاهرة فهي تعتبر محفزا لتنشيط الاقتصاد الرسمي .

3- يعتبر التهرب الضريبي من أهم مظاهر الاقتصاد غير الرسمي، لأن الضريبة تعتبر مصادر تمويل الخزينة العمومية ، نظرا لارتباطها بجميع الأنشطة و مختلق القطاعات، وهذا يؤكد أثر التهرب الضريبي

4- اختلفت مناهج تقدير الاقتصاد غير الرسمي من مباشرة و غير مباشرة، وحدود تطبيق كل منهج و أهم الانتقادات الموجهة لطرق قياس وتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي الذي يختلف من دولة إلى دولة .

5- هناك عدة آثار للاقتصاد غير الرسمي منها الاقتصادية و الاجتماعية لكن الشيء الملاحظ أنه له آثار ايجابية لا سيما في تقليل نسبة الفقر والبطالة بين أفراد المجتمع، و بالتالي فهو يؤثر على أحد أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي .

6- التطور السريع لظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر منذ ظهورها الى يومنا هذا من خلال الممارسات المشروعة والممارسات غير المشروعة، وهذا استنادا إلى تحليل دراسات ومعطيات أنجزت من طرف هيئات رسمية محلية كالديوان الوطني للإحصائيات، مصالح الضرائب، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي .

7- التعقد الشديد للمسألة في مقاربتها ومميزاتها و تقديرها والتي تشكل رهانا أساسيا للاقتصاد الوطني والمجتمع .

من خلال استقراء بعض الدراسات القياسية لوحظ ارتفاع نسبة الاقتصاد غير الرسمي ، حيث تراوحت 21 % خلال 1984/1985 ونسبة 30 % خلال 1998/2000 ، ووصلت إلى % 50 خلال 2014 / 2013 ، ويرجع تزايد هذه النسب للتقلبات والتطورات التي عرفها الاقتصاد الجزائري والتي أساسها أزمة البترول سنة 1986 والتي عاودتها خلال سنة 2015 ، وخلال هذه الفترة الطويلة عرف الاقتصاد الجزائري اصلاحات عديدة في ظل الانفتاح الاقتصادي ، و ارتفاع التهرب الضريبي و علاقته الايجابية مع تطور الكتلة النقدية و تطور الضرائب.

نتائج اختبار الفرضيات: لقد تم وضع ثلاث فرضيات أساسية، ومن خلال معالجة البحث تم التوصل إلى مايلي :

1- بخصوص الفرضية الأولى المتعلقة بأن الزيادة في حجم الاقتصاد غير الرسمي تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الاجمالي ، ولقد تحققت من خلال نتائج النموذج الأول حيث لاحظنا وجود علاقة طردية بين معدلات النمو والاقتصاد غير الرسمي، كذلك من خلال ما سجلته زيادة فرص العمل في القطاع غير الرسمي حيث وصلت بالتقريب أكثر من 40 % نسبة إلى نسبة التشغيل الكلي ، وبالتالي لو أدمجت في القطاع الرسمي لأدى هذا إلى زيادة حقيقة في الناتج المحلي الإجمالي، مع ملاحظة الاجراءات التي اتبعتها الجزائر من أجل إزالة العقبات التي تحاول عرقلة هذا القطاع هذا من جهة، و من جهة أخرى إيجاد صيغ مبتكرة لتدريب المشتغلين في القطاع غير الرسمي تتلاءم وامكاناتهم من ناحية النشاط الذي يمارسونه وطبيعته، وتحسين الموارد المالية لهذا القطاع، واتاحة المجال أمام المشتغلين للوصول إلى مؤسسات التمويل الحديثة لتوسيع طاقتهم الانتاجية وتجديدها، وتسهيل الحصول على التراخيص المطلوبة .

2-بخصوص الفرضية الثانية والمتعلقة بأن الزيادة في الاقتصاد غير الرسمي تعمل على خفض معدلات البطالة في الجزائر، ولقد تحققت من خلال نتائج النموذج الثاني حيث لاحظنا وجود علاقة عكسية بين معدلات البطالة والاقتصاد غير الرسمي ، كما أنه من خلال قراءتنا لتطور معدلات البطالة في الجزائر نلاحظ انخفاض كبير في نسب البطالة في بداية التسعينات وذلك تزمنا مع ضهور و تفشي الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.

3-بخصوص الفرضية الثالثة والمتعلقة بأن الزيادة في الاقتصاد غير الرسمي تعمل على خفض معدلات التضخم ولقد تحققت من خلال نتائج النموذج الثالث حيث لاحظنا وجود علاقة عكسية بين معدلات التضخم والاقتصاد غير الرسمي .

4-بخصوص الفرضية الرابعة والمتعلقة بأن الزيادة في الاقتصاد غير الرسمي تؤدي الى رفع معدلات سعر الصرف في الجزائر، ولقد تحققت من خلال نتائج النموذج الرابع حيث لاحظنا وجود علاقة طردية بين معدلات سعر الصرف والاقتصاد غير الرسمي، حيث تلعب الاسواق السوداء او ما يعرف بسكوار دورا مهما في عملية تبادل العملات ، كما أن أغلب عمليات التبادل في الجزائر تتم في السوق السوداء.

5- بخصوص الفرضية الخامسة والمتعلقة بأن وجود اقتصاد وخفي منتج ومرن أصبح أساسا مهما لنجاح عملية الاستقرار الاقتصادي ولقد تحققت من خلال وجود آثار ايجابية لهذا الأخير لاسيما القضاء على أهم مشكلتين اجتماعيتان وهما الفقر و البطالة، ومن جهة أخرى لقد أكد بأنه اقتصاد مرن و ديناميكي يستطيع التجاوب مع التحولات الاقتصادية، وهذا ما يجعل القضاء عليه مسألة مستحيلة لأنه يتعايش ويتداخل بالاقتصاد الرسمي، مما يدفع بصانعي السياسة الاقتصادية الى محاولة ايجاد أنجع و أكفئ السبل لمعالجته والبحث عن الاسباب

التي تقف وراء الظاهرة و تقدير الحجم الأمثل للاقتصاد غير الرسمي المسموح به في الاقتصاد الوطني الذي لا يشكل خطرا " أدنى مستوى ممكن " .

التوصيات: في ضوء النتائج المستخلصة من الدراسة، هناك عدة توصيات نذكر منها :

1- إعادة بناء وتنظيم الادارة الضريبية، مع تجسيد مشاريع الربط بين مختلف المصالح عن طريق استغلال التكنولوجيا الحديثة، مع ضرورة الانفتاح على نظم المعلومات المختلفة ووسائل الاعلام بكل مكوناتها لتقريب الادارة الضريبية من الجمهور للرفع من درجة الوعي الجبائي .

2- ترسيم سوق الصرف غير الرسمية بفتح محلات الصرف الخاصة ضمن القانون التجاري الجزائري.

3- استيعاب اليد العاملة القادمة إلى سوق العمل من أجل زيادة الناتج الداخلي الإجمالي، و تحسين الرواتب و الأجور، بما يضمن تحسين مستوى الدخل و رفع القدرة الشرائية .

4- ضرورة وجود تسيير جيد لغلق المجال أما انتشار الرشوة و الفساد والبيروقراطية .

5- تحسين آليات و أجهزة التضامن الوطني لضمان الاندماج المهني و الاجتماعي للفئات الاجتماعية الضعيفة .

قائمة المراجع

أولا: المراجع بالعربية:

1_الكتب:

1. بول ساموبلسون، الاقتصاد، تر: هشام عبدالله ،دار الاهلية للنشر، عمان ،1995،ص:338.
2. رانيا الشيخ طه ،التضخم أسبابه ،آثاره، وسبل معالجته ،صندوق النقد العربي ،أبوظبي ، الامارات العربية المتحدة ،2021.
3. رمزي زكي ،الاقتصاد السياسي للبطالة ،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت .
4. زكريا مهران، التاريخ يفسر التضخم والتقلص ،مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، القاهرة ،مصر ،2014.
5. فاروق بن صالح الخطيب واخرون ، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، دار النشر الملك عبد العزيز، جدة ،2016م.
6. مايكل ابدجمان ،الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة ،تر: محمد ابراهيم منصور، دار المريح للنشر، المملكة العربية السعودية ،1999م.
7. مقدم سليمان وأميرة عبد الله، البطالة والتضخم -حالة الجزائر2000-2015، مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة أبي بكر بلقايد ،تلمسان ،الجزائر ،2016.

2_ الرسائل والأطروحات:

1. أمامي فاطمة الزهراء و بنون ياسمينة ، العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر ،تخصص اقتصاد نقدي ،قسم العلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد ،تلمسان ،الجزائر ،2016.
2. أمامي فاطمة الزهراء و بنون ياسمينة، العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر خلال الفترة:1970-2014، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد نقدي ومالي، قسم العلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد ،تلمسان ،الجزائر، 2016.
3. بن ياني مراد، سعر الصرف ودوره في جلب الاستثمار الأجنبي دراسة قياسية، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2012.
4. بن يوسف نوة ،تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970_2012، اطروحة دكتورة ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،2016.
5. بورعدة حورية، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر دراسة سوق الصرف الموازي، مذكرة ماجستير، جامعة وهران ، 2014.
6. بوعلام مولاي، سياسة سعر الصرف في الجزائر دراسة قياسية، مذكرة الماجستير علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.

7. حمدود كنزة، مصادر تنويع الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات دراسة قياسية للفترة 1986-2017، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهدي، 2019.
8. حنان بقاط، نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ1994، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،الجزائر، 2007
9. رشيدة حمودة ، استراتيجيات إدارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة دراسة مقارنة بين تجربتي :الجزائر ومصر، مذكرة ماجستير ، جامعة فرحات عباس سطيف ، 2012.
10. سيدا عمر زهرة، انعكاسات سياسات صرف الدينار الجزائري على تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 1986_2016،أطروحة دكتورة ، جامعة أحمد دراية ،أدرار ،2018.
11. عفراء علي خضور ، دارسة تحليلية للتضخم وأثره على الميزان التجاري في سورية، خلال الفترة 1990-2012،أطروحة دكتورة، كلية الاقتصاد ،جامعة تشرين، سوريا.
12. قارة ملاك، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب المكسيك، تونس و السنغال، أطروحة دكتورة، جامعة منتوري قسنطينة، 2010.
13. كريم أبو حلاوة وخالد عليطو، البطالة وأثرها على التنمية الاجتماعية ،رسالة لنيل درجة الماجستير، اختصاص السكان و التنمية ،قسم الإحصاء والبرمجة ،كلية الاقتصاد ،جامعة تشرين ،سوريا ،2014.
14. مجد ميخائيل ميخائيل ، اقتصاد الظل في سورية و آليات علاجه، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، 2015.
15. ميس توفيق مسلم ، استخدام أسلوب استهداف التضخم في الدول النامية وامكانية تطبيقه في سورية، رسالة ماجستير ،جامعة تشرين ،كلية الاقتصاد ،2015.
16. نجاة مسمش ،الاقتصاد الموازي والاستقرار الاقتصادي حالة الجزائر1980_2014، أطروحة دكتورة، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2018.
17. هلال سوميه و موسوس عفاف ، دور الدولة في معالجة البطالة ،مذكرة لنيل شهادة الماستر ،تخصص اقتصاديات مالية وبنوك ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ،جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2015.

3_ المجلات:

1. أ.محمد زعلاني، شمولية ظاهرة الاقتصاد الموازي بالإشارة إلى الاقتصاد الجزائري (تأصيل المعنى _ بحث في الاسباب والآثار)،أبحاث أقتصادية وإدارية ،العدد العاشر ،2011.

2. ادبوب سارة، لسبع مريم، تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2019م، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، المجلد الثاني، العدد الثاني،2021.
3. بلعيد جميلة، الاقتصاد الموازي والجريمة المنظمة في الاقتصاد الجزائري، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، العدد 01 ،2018 .
4. بوجرفة بناصر، ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي مقاربة تحليلية، مجلة دفاتر اقتصادية ، جامعة زيان عشور بالجلفة ،العدد 2، سبتمبر 2018.
5. بوخاري فاطنة، إشكالية الاقتصاد الخفي في الجزائر بين واقع التشخيص وسبل العلاج دراسة حالة الجزائر خلال الفترة2000_2018، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ،كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة تكريت ، المجلد 12.
6. جمال مساعدية ،شريف غباط ،العوامل المؤثرة في سعر الصرف في ضل نظام التعويم دراسة بيانية ،مجلة الدراسات ، العدد 2، 2019.
7. حكيمة بن علي ، دارسة قياسية للعلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2016، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 2 ، 2020.
8. د. بوالكور نورالدين، قياس أثر المستوى العام للأسعار و الأرصدة النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري للفترة 1990-2013،حوليات جامعة قالمة للعلوم
9. د.بن موسى كمال، براغ محمد، ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي أثاره وأسبابه، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية ، العدد4 ، 2013.
10. رحيمي عيسى وآخرون ،ظاهرة البطالة: مفهومها-أسبابها واثارها، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية ،جامعة الشاذلي بن جديد ،الطارف، الجزائر ،2018.
11. رقيق ايسعد أدريس ، بورعدة حورية، واقع الاقتصاد الموازي في الجزائر وموقف الحكومة الجزائرية منه،Revue Algérienne d'Economie de gestion ،2017 .
12. شهاب حمد شيحان، اقتصاد الظل بين السببية والتحديد(العراق حالة دراسية)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 5، العدد10.
13. صالح أحمد على جامع، أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية في لسودان للفترة1990-2018، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، العدد 2 ، 2020.
14. صلاح علي عبد الحميد علي ،الركود الاقتصادي والبطالة ،المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة،العدد11 ،كلية التجارة بنين، جامعة الازهر، مصر ،2015.
15. عزري حميد ،خوني رابح ،أُثر التضخم المستورد على التضخم المحلي في الجزائر باستخدام منهجية ARDL للفترة 1990-2018، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، العدد الثاني ، 2020 .
16. علي مكي، دراسة قياسية لأثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة جامعة المدية ،2015،

17. قوري يحي عبدالله ، تقدير حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر باستعمال نموذج MIMIC للفترة 1970_2016، مجلة أبعاد اقتصادية ،جامعة محمد بوقرة بومرداس ،العدد الثامن ،2018.
18. محمد رضا توهامي، أثر الاقتصاد الخفي على الموازنة العامة في الجزائر، مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والتجارية، المجلد 12، 2020.
19. مرابط ساعد، التوقع بمعدلات التضخم الاساسي في الجزائر، أطروحة دكتورة، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2018.
20. مصطفى عراقي، البطالة-نظرة واقعية وحلول عملية، كلية دار العلوم ،جامعة القاهرة ،2009.
21. مطهري كمال، بوثلجة عبدالناصر، رهان الانتقال من الاقتصاد غير الرسمي للاقتصاد الرسمي (تجارب دولية ومحلية)، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد السادس، ديسمبر 2016.
22. مليك محمودي، يوسف بركان، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة 1990-2014، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الوادي، العدد السابع، 2016.
23. ندوة هلال جودة ورجاء عبد الله عيسى، العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12،العدد 3،قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة البصرة ،العراق،2010 .
24. نسرين يحياوي ، الاقتصاد الموازي في الجزائر الحجم ، الأسباب و النتائج ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية ، العدد السادس، 2016.

ثانيا: المراجع الأجنبية

1. Malte Luebker ,Employment, unemployment and informality in Zimbabwe,ILO Sub-Regional Office for Southern Africa (SRO-Harare), Harare, Zimbabwe,2008.
2. Weekend Trevor Bangane , The unemployment problem in South Africa, for the degree Magister ,in econommics , the Faculty of arts at the Rand Afrikaans University, Johannesburg, 1999.

الملاحق

الملحق رقم01: الجدول التفصيلي لدراسات السابقة

الدراسة	المشكلة البحثية	المنهج	الادوات	البلد	أبرز النتائج
دراسة سلام كاظم شاني الفتلاوي و ياسر علي محمد علوان الراجحي	أثر اقتصاد الظل على السياسات الاقتصادية.	الأسلوب التحليلي، الاستقرائي والاستنباطي		العراق	-وجود علاقة بين ظهور اقتصاد الظل والأنظمة السياسية والضريبية السائدة. -لاقتصاد الظل دور مهم في التأثير بتطبيق السياسات الاقتصادية المثلى، والتي تعكس الأحوال الاقتصادية التي يمر بها البلد، وبوجود اقتصاد الظل الذي يؤثر في البيانات الواقعية. -أنشطة اقتصاد الظل تمتد قوتها من نظام الحكم البيروقراطية وتداعي المؤسسات الحكومة واضطرابات الأوضاع الاقتصادية في البلد.
دراسة محمد أحمد مطر	أثر اقتصاد الظل على كل من التضخم وايرادات الضرائب .	المنهج الوصفي و التحليلي.		مصر	-وجود أثر معنوي إيجابي لاقتصاد الظل على التضخم في مصر. -وجود أثر معنوي سلبي لاقتصاد الظل على الإيرادات الضريبة.
دراسة كارول فريد الصايغ و جوزيف نعمة موسى	تأثير الفساد الإداري على الاقتصاد الخفي.	المنهج الوصفي والمنهج التحليلي.		سوريا	-يرتبط التهرب الضريبي بالفساد الإداري في سورية بعلاقة طردية قوية وبالتالي يعد الفساد الإداري دعامة وركيزة في الاقتصاد الخفي، كما يعد التهرب الضريبي شريك في جرائم الفساد. -التهرب الضريبي في سورية كمؤشر للاقتصاد الظل دالة خطية للفساد الإداري.
دراسة بوخاري فاطنة	**و اقع تشخيص الاقتصاد الخفي في الجزائر.**	المنهج الوصفي والمنهج التحليلي.		الجزائر	-الاقتصاد الخفي يشوه بيانات الناتج الوطني الإجمالي وكذا باقي جوانب النشاط الاقتصادي. -يؤدي التهرب الضريبي في الجزائر دور أساسيا في نمو الاقتصاد الخفي وازدهاره فكلما زاد التهرب الضريبي زاد حجم الاقتصاد

					الخفي. -انعكس وجود الاقتصاد الخفي بالسلب على الموازنة العامة في الجزائر في صورة فقدان في الحصيلة الممكنة للضرائب على الناتج الداخلي الخام.
دراسة مدركة ذنون يحيى	أثر الاقتصاد الخفي على النمو الاقتصادي	المنهج الوصفي و المنهج التحليلي.		مصر، تونس تايلند، الاردن، تركيا، وماليزيا	-معوقات قطاع الاقتصاد الرسمي والسياسات العامة في الدولة وقوانينها وتشريعاتها من أهم الاسباب المؤدية إلى انتشار الاقتصاد الخفي. -وتعد أيضا قلة فرص العمل المتاحة وارتفاع معدلات البطالة وقلة أعداد مشاريع القطاعين العام و الخاص ومحدوديتها في استيعاب العاطلين عن العمل من أهم اسباب انتشار الاقتصاد الخفي. -يعد انتشار الاقتصاد الخفي أحد العوامل المؤدية إلى الاستخدام المشوه للموارد المحلية في المجالات الاستهلاكية والشخصية و الصناعية ولا سيما في ظل توفر السيولة النقدية لان هذا الاقتصاد يطغى عليه استخدام السيولة.
دراسة نجاة مسمش	علاقة الاقتصاد الموازي بالاستقرار الاقتصادي	المنهج التاريخي والرياضي والتحليلي		الجزائر	-هناك عدة آثار للاقتصاد الموازي منها الاقتصادية و الاجتماعية لكن الشيء الملاحظ أنه له آثار ايجابية لا سيما في تقليل نسبة الفقر والبطالة بين أفراد المجتمع، و بالتالي فهو يؤثر على أحد أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي. -يختلف مفهوم الاستقرار الاقتصادي الكلي في الدول النامية عنه في الدول المتقدمة فعدم الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية هو انعكاس لاختلال الهيكل الانتاجي لهذه الدول وعدم مرونته وعدم تحكم هذه الدول في

					النشاط الاقتصادي على عكس اختلال الاستقرار الاقتصادي في الدول المتقدمة الذي ينتج عن الآثار التي تتركها الدورة الاقتصادية. -من خلال النموذج المقترح تم تأكيد جمود النظام الضريبي و عجزه عن مواجهة التطورات الاقتصادية من ناحية و انخفاض معدلات الاستقطاع الضريبي.
دراسة المأمون علي عبد المطلب جبر	دراسة الاقتصاد غير الرسمي في مصر	المنهج الوصفي		مصر	-سوف يترتب علي ضم الاقتصاد الخفي إلى الاقتصاد المصري الرسمي وبحسب الدراسات الحديثة التي عكفت علي البحث في هذه الظاهرة تحصيل أكثر من ٣٠٠مليار جنيه مصري سنويا أو يزيد مما يصبح من الممكن معه الاستغناء عن الاقتراض من الخارج. -الاقتصاد غير الرسمي يسهم بشكل كبير وبخاصةً في الدول النامية ومن بينها مصر في حل أزمة البطالة وذلك لعدم قدرة الاقتصاد الوطني علي استيعاب كافة الفئات ومختلف الأعمار. -ضم هذا القطاع الخفي إلى الاقتصاد الوطني للبلاد ليس بالأمر اليسير حيث أنه ينشأ وينمو بعيداً عن الرقابة الحكومية بهدف التهرب من الضريبة.
دراسة بورعدة حورية	تحليل ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي و أسبابها.	المنهج الوصفي و المنهج التحليلي.		الجزائر	-يبقى الاقتصاد غير الرسمي ملجأ العديد من البطالين نظرا لغياب استثمارات طولة المدى توفر مناصب دائمة. -عدم تطبيق القرارات الصادرة لمواجهة الاقتصاد غير الرسمي. -تظل السوق الموازية للصرف مصدرا

					لتوفير العملة الصعبة في ظل عجز الدولة عن إقامة مكاتب صرف رسمية.
دراسة رشيدة حمودة	أثر الاقتصاد غير الرسمي على التخطيط للتنمية المستدامة.	المنهج الوصفي والتاريخي.		الجزائر،مصر	-تتعدد أسباب نمو حجم الاقتصاد غير الرسمي لكن أهمها هو عبء الضرائب والضمان الاجتماعي و كثرة اللوائح والقوانين المنظمة لممارسة الأنشطة وتعقدها . -يوفر الاقتصاد غير الرسمي للتنمية القدرة الإنتاجية على الإبداع و يعتبر كمخزن للمبادرات القائم على المؤسسات المصغرة. -أصحاب المشاريع غير الرسمية يعتمدون على مبدأ الرشادة الاقتصادية ذلك أن قرار دخولهم في النشاط ما هو إلا عبارة عن موازنة بين تكاليف هذا الدخول ومنافعه أي تحليل اقتصادي بحت قائم على الثنائية تكلفة عائد.
دراسة بودلال علي	أثر الاقتصاد الخفي على الاقتصاد الجزائري.	المنهج الوصفي و المنهج التحليلي.		الجزائر	-الظاهرة تتواجد بنسب متفاوتة، وهي في توسع وانتشار مستمر يعود أسبابه لعوامل عدة، منها جمود النظام الضريبي وعجزه عن مواكبة التطورات العالمية الحديثة، والإعفاءات التي يتميز بها النظام الضريبي الجزائري، الغموض، البيروقراطية الإدارية،، تساهل السلطات في تطبيق الأحكام القضائية والعقوبات، نقص التنسيق بين المصالح الإدارية المشتركة ... الخ -الاقتصاد الخفي فإنه يتواجد جنبا إلى جنب مع الاقتصاد الرسمي، ويكاد يكون مكملا ومنافسا له.

					-مقاومة هذا الاقتصاد برأينا تتطلب معالجة تعتمد على السبب و النتيجة وليس بأسلوب المنع والملاحقة.
دراسة احمد حسين الهيتي	علاقة الاقتصاد الخفي بغسيل الأموال.	المنهج الوصفي والمنهج التحليلي.		استراليا ، النمسا ، بلغاريا ، كندا ، الدنمارك ، فنلندا ، فرنسا ,ايطاليا ، اليونان ، اليابان	- ايطاليا وفرنسا وكندا تزايدت حجم عمليات غسيل الأموال وهذا يعني عدم جدوى تشريعاتها - بقية الدول فإن عمليات غسيل الأموال كانت اقل حجماً وهذا ما يوضح الجدية في تطبيق القوانين والإجراءات التي اتخذتها. **-تعد عمليات غسيل الأموال من الجرائم التي يمكن أن تمس هيبة الدولة ونظامها السياسي كما أنها تمس بالاقتصاد الوطني بكافة قطاعاته ولاشك أيضاً أن هذه الجرائم تمس المنظومة الأخلاقية للمجتمع.**
دراسة Nguyen Vinh Khuong و آخرون	تأثير الاقتصاد غير الرسمي على النمو الاقتصادي في باكستان	المنهج الوصفي و المنهج التحليلي والمنهج التاريخي	نموذج ARDL	باكستان	-ان للاقتصاد غير الرسمي دور كبير في تراجع القطاع الرسمي للاقتصاد الباكستاني. -عدم وجود نظام ضريبي فعال خصوصا في ما يخص قطاع الزراعة.
دراسة Khurrum S. Mughal و Friedrich G. Schneider	تأثير الاقتصاد غير الرسمي على النمو الاقتصادي في باكستان	المنهج الوصفي والمنهج التحليلي.	نموذج ARDL	باكستان	-هناك تأثير إيجابي ملحوظ للقطاع غير الرسمي على المدى الطويل بينما يوجد تأثير سلبي للقطاع غير الرسمي في المدى القصير على النمو. -الاقتصاد غير الرسمي يأثر على جودة إحصاءات الحسابات القومية ، مما يؤدي إلى آثار غير مرغوب فيها للسياسات الاقتصادية
دراسة EHODE ELAH Raou و TOURERE ZENABO	العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والنمو الاقتصادي في	المنهج الوصفي والمنهج التحليلي.		الكاميرون	- يمكن للاقتصاد غير الرسمي أن يساهم في تكوين الناتج المحلي الإجمالي والحفاظ على ديناميكية النمو في حالات الأزمات.

	الكاميرون.				- يمكن أن يكون اقتصاد الظل ضارا على النمو الاقتصادي خصوصا في ظل السياسات الاقتصادية غير الفعالة والنمو السكاني المرتفع.
دراسة Olga Mandroshchenko وآخرون	أثر اقتصاد الظل على النمو الاقتصادي.	المنهج الوصفي والمنهج التحليلي.		روسيا.	- إن إبقاء نشاط الظل خارج سيطرة الدولة ، على الرغم من انخفاض الإيرادات الضريبية ، له تأثير إيجابي على إجمالي النمو الاقتصادي للدولة. - العائدات التي يكسبها الافراد من اقتصاد الظل توجه لاستهلاك مزيد من السلع و الخدمات وهو ما يعني زيادة الناتج المحلي الإجمالي.
دراسة Rajeev K. Goelوآخرون	أثر اقتصاد الظل على النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الامريكية.	المنهج الوصفي والمنهج التحليلي والمنهج التاريخي.		الولايات المتحدة الامريكية.	-قبل الحرب العالمية الثانية كان لاقتصاد الظل سلبيًا تأثير على النمو الاقتصادي. -بعد الحرب العالمية الثانية كان اقتصاد الظل مفيدًا للنمو الاقتصادي.
دراسة Gheorghe Zaman و Zizi Goschin	علاقة اقتصاد الظل بالنمو الاقتصادي.	المنهج الوصفي و المنهج التحليلي.	نموذج OLS	رومانيا	-قيم اقتصاد الظل في رومانيا منخفضة ومستقرة. -لا يوجد أثر كبير لاقتصاد الظل على النمو الاقتصادي في رومانيا. -هناك علاقة تكامل مشترك بين اقتصاد الظل والتنمية الاقتصادية في رومانيا.
دراسة Youghourta Bellache	تحليل وضعية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.	المنهج الوصفي والمنهج التحليلي.		الجزائر وتحديدا ولاية بجاية.	- إن القطاع غير الرسمي في الجزائر هو قطاع غير متجانس يغطي مجموعة متنوعة من القطاعات . -القطاع غير الرسمي في بجاية غير متجانس حيث يشمل بطالين وعمال مع اختلاف مستوياتهم. -الاعتماد في مشاريع الظل على التمويل من خلال المدخرات الشخصية والعائلية في ظل غياب التمويلات الاخرى مما يشير الى ارتباط

					ضعيف بين الاقتصاد الرسمي واقتصاد الظل.
دراسة Jose Brambila Macias و Guido Cazzavillan	حجم اقتصاد الظل في المكسيك وأثره على النمو الاقتصادي.	المنهج الوصفي والمنهج التحليلي.		المكسيك	-تشير النتائج إلى أن الاقتصاد غير الرسمي قبل أواخر الثمانينيات من القرن الماضي كانت تمثل ما لا يقل عن ثلثي الناتج المحلي الإجمالي ، بينما كانت تستقر حول ثلث الناتج المحلي الإجمالي في العقد الماضي . -وجود علاقة طويلة الأمد بين الاقتصاد غير الرسمي و النمو الاقتصادي.
دراسة Geneviève Marchand	واقع الاقتصاد غير الرسمي للسنغال.	المنهج الوصفي والمنهج التحليلي.		السنغال وتحديدا في منطقة سانت لويس.	- المؤسسات غير الرسمية المدروسة لديها نقاط ضعف كبيرة في الإنتاج ،ترتبط هذه الخاصية بالقوة الشرائية نسبيًا بسبب الوضع الاقتصادي للمدينة حيث قلة الوسائل وقلة الضمانات والقروض. - إن المشروع غير الرسمي منظم على صورة الأسرة ،بشكل عام حسب التسلسل الهرمي للشيخوخة والسلطة المركزية والأبوية. -يعد الوضع الثقافي والاجتماعي من عوامل تفشي الاقتصاد غير الرسمي في سانت لويس.
دراسة YAIR EILAT و CLIFFORD ZINNES	تطور اقتصاد الظل في الدول التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية.	المنهج الوصفي والمنهج التحليلي.	نموذج SIMC	دول العالم التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية.	-تقديم المساعدة الفنية لشركات الظل الكبيرة يساهم في تقليل ظلها عكس الشركات الصغيرة. -إن وجود أموال المساعدات في بعض البلدان يمكن أن يزيد الفساد وبالتالي يساهم في تدهور الأخلاق في البلاد وكلاهما يشجع نشاط الظل الإضافي.

المصدر: من اعداد الطالبين

الملحق رقم02:تطور المؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1986-2020

السنوات	نمو الناتج المحلي	GDP	UNEM	INF	ER
1986	0.400001	6.37E+10	18	12.37161	4.702317
1987	-0.7	6.67E+10	21.4	7.441261	4.849742
1988	-1.00001	5.91E+10	15.2	5.911545	5.914767
1989	4.400002	5.56E+10	17.64	9.304361	7.608558
1990	0.800001	6.2E+10	21.26	16.65253	8.957508
1991	-1.2	4.57E+10	20.6	25.88639	18.47288
1992	1.800002	4.8E+10	24.38	31.66966	21.83608
1993	-2.1	4.99E+10	26.23	20.54033	23.34541
1994	-0.9	4.25E+10	27.74	29.04766	35.0585
1995	3.799995	4.18E+10	31.84	29.77963	47.66273
1996	4.099998	4.69E+10	28.531	18.67908	54.74893
1997	1.1	4.82E+10	25.43	5.733523	57.70735
1998	5.100004	4.82E+10	26.662	4.950162	58.73896
1999	3.200002	4.86E+10	28.302	2.645511	66.57388
2000	3.8	5.48E+10	29.77	0.339163	75.25979
2001	3	5.47E+10	27.3	4.225988	77.21502
2002	5.6	5.68E+10	25.9	1.418302	79.6819
2003	7.2	6.79E+10	23.72	4.268954	77.39498
2004	4.3	8.53E+10	17.65	3.9618	72.06065
2005	5.9	1.03E+11	15.27	1.382447	73.27631
2006	1.7	1.17E+11	12.27	2.311499	72.64662
2007	3.4	1.35E+11	13.79	3.678996	69.2924
2008	2.4	1.71E+11	11.33	4.858591	64.5828
2009	1.6	1.37E+11	10.16	5.73706	72.64742
2010	3.6	1.61E+11	9.96	3.911062	74.38598
2011	2.9	2E+11	9.96	4.524212	72.93788
2012	3.4	2.09E+11	10.97	8.891451	77.53597
2013	2.8	2.1E+11	9.82	3.254239	79.3684
2014	3.8	2.14E+11	10.21	2.916927	80.57902
2015	3.7	1.66E+11	11.21	4.784447	100.6914
2016	3.2	1.6E+11	10.2	6.397695	109.4431
2017	1.3	1.7E+11	10.333	5.591116	110.973
2018	1.1	1.75E+11	10.42	4.26999	116.5938
2019	1	1.72E+11	10.513	1.951768	119.3536
2020	-5.1	1.45E+11	12.55	2.415131	126.7768

المصدر: البنك الدولي

الملحق رقم 03:مقدرات حجم الاقتصاد غير الرسمي الى النتاج الداخلي الخام للفترة 1986_2016

السنة	1986	1987	1988	1989	1990	1991
مقدر الاقتصاد غير الرسمي	29.6	29.74	32.55	29.68	27.48	28.31
السنة	1992	1993	1994	1995	1996	1997
مقدر الاقتصاد غير الرسمي	35.81	38.37	34.98	35.51	33.07	32.17
السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003
مقدر الاقتصاد غير الرسمي	36.33	34.02	34.1	32.82	33.88	36.51
السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009
مقدر الاقتصاد غير الرسمي	37.83	38.15	40.18	43.68	43.67	42.93
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مقدر الاقتصاد غير الرسمي	44.43	47.57	50.45	46.23	49.53	50.98
السنة	2016					
مقدر الاقتصاد غير الرسمي	47.43					

المصدر: قوري يحي عبدالله، مرجع سبق ذكره، ص49.

الملحق رقم 04:نتائج اختبار الاستقرارية وجدر الوحدة للسلسة الاقتصاد غير الرسمي الاولية

Null Hypothesis: UNEC has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.761014	0.2215
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(UNEC)
Method: Least Squares
Date: 05/12/22 Time: 17:17
Sample (adjusted): 1987 2016
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
UNEC(-1)	-0.432982	0.156820	-2.761014	0.0102
C	12.09549	4.304080	2.810238	0.0091
@TREND("1986")	0.310704	0.121464	2.557982	0.0165

R-squared	0.220603	Mean dependent var	0.594333
Adjusted R-squared	0.162870	S.D. dependent var	2.673771
S.E. of regression	2.446362	Akaike info criterion	4.721720
Sum squared resid	161.5865	Schwarz criterion	4.861840
Log likelihood	-67.82581	Hannan-Quinn criter.	4.766546
F-statistic	3.821086	Durbin-Watson stat	1.764999
Prob(F-statistic)	0.034573		

المصدر: مخرجات Eviews بالاعتماد على معطيات الملحق رقم 3

الملحق رقم 05:نتائج اختبار الاستقرارية وجدر الوحدة للسلسة الاقتصاد غير الرسمي الاولية ذات الفرق الاول

Null Hypothesis: D(UNEC) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.247388	0.0011
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(UNEC,2)
Method: Least Squares
Date: 05/12/22 Time: 17:29
Sample (adjusted): 1988 2016
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(UNEC(-1))	-1.081013	0.206010	-5.247388	0.0000
C	0.547635	1.127845	0.485559	0.6313
@TREND("1986")	0.007631	0.062952	0.121215	0.9045

R-squared	0.517008	Mean dependent var	-0.127241
Adjusted R-squared	0.479855	S.D. dependent var	3.901392
S.E. of regression	2.813726	Akaike info criterion	5.004593
Sum squared resid	205.8433	Schwarz criterion	5.146038
Log likelihood	-69.56660	Hannan-Quinn criter.	5.048892
F-statistic	13.91557	Durbin-Watson stat	1.941052
Prob(F-statistic)	0.000078		

المصدر: مخرجات Eviwes

الملحق رقم 06:نتائج تقدير أفضل نموذج لسلسلة الاقتصاد غير الرسمي الاولية

Automatic ARIMA Forecasting
Selected dependent variable: DUNEC
Date: 05/12/22 Time: 17:53
Sample: 1986 2016
Included observations: 30
Forecast length: 0

Number of estimated ARMA models: 25
Number of non-converged estimations: 0
Selected ARMA model: (0,2)(0,0)
AIC value: 4.82666024297

المصدر: مخرجات Eviwes

الملحق رقم 07:مقدرات حجم الاقتصاد غير الرسمي الى النتاج الداخلي الخام للفترة 2017_2020

السنة	2017	2018	2019	2020
مقدر الاقتصاد غير الرسمي	50.53565	51.20225	51.86885	52.53544

المصدر: مخرجات Eviwes

الملحق رقم 08:نتائج اختبار الاستقرارية وجدر الوحدة للسلسة UNEC

Null Hypothesis: UNECF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.844150	0.1924
Test critical values:	1% level	-4.252879	
	5% level	-3.548490	
	10% level	-3.207094	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(UNECF)
Method: Least Squares
Date: 05/14/22 Time: 12:56
Sample (adjusted): 1987 2020
Included observations: 34 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
UNECF(-1)	-0.401805	0.141274	-2.844150	0.0078
C	11.07729	3.833319	2.889738	0.0070
@TREND("1986")	0.306327	0.109348	2.801380	0.0087

R-squared	0.210195	Mean dependent var	0.674572
Adjusted R-squared	0.159240	S.D. dependent var	2.421417
S.E. of regression	2.220270	Akaike info criterion	4.517232
Sum squared resid	152.8175	Schwarz criterion	4.651910
Log likelihood	-73.79294	Hannan-Quinn criter.	4.563161
F-statistic	4.125090	Durbin-Watson stat	1.822378
Prob(F-statistic)	0.025797		

Null Hypothesis: UNECF has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.575769	0.8631
Test critical values:	1% level	-3.639407	
	5% level	-2.951125	
	10% level	-2.614300	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(UNECF)
Method: Least Squares
Date: 05/14/22 Time: 12:56
Sample (adjusted): 1987 2020
Included observations: 34 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
UNECF(-1)	-0.031811	0.055249	-0.575769	0.5688
C	1.922552	2.207730	0.870827	0.3903

R-squared	0.010253	Mean dependent var	0.674572
Adjusted R-squared	-0.020676	S.D. dependent var	2.421417
S.E. of regression	2.446322	Akaike info criterion	4.684071
Sum squared resid	191.5037	Schwarz criterion	4.773856
Log likelihood	-77.62920	Hannan-Quinn criter.	4.714690
F-statistic	0.331510	Durbin-Watson stat	2.091804
Prob(F-statistic)	0.568799		

Null Hypothesis: UNECF has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.474577	0.9625
Test critical values:	1% level	-2.634731	
	5% level	-1.951000	
	10% level	-1.610907	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(UNECF)
Method: Least Squares
Date: 05/14/22 Time: 12:56
Sample (adjusted): 1987 2020
Included observations: 34 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
UNECF(-1)	0.015425	0.010461	1.474577	0.1498

R-squared	-0.013202	Mean dependent var	0.674572
Adjusted R-squared	-0.013202	S.D. dependent var	2.421417
S.E. of regression	2.437348	Akaike info criterion	4.648669
Sum squared resid	196.0419	Schwarz criterion	4.693562
Log likelihood	-78.02737	Hannan-Quinn criter.	4.663978
Durbin-Watson stat	2.142090		

المصدر: مخرجات Eviwes

الملحق رقم 09:نتائج اختبار الاستقرارية وجدر الوحدة للسلسة DUNE

Null Hypothesis: D(UNECF) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.598008	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.636901	
	5% level	-1.951332	
	10% level	-1.610747	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(UNECF,2)
Method: Least Squares
Date: 05/14/22 Time: 12:56
Sample (adjusted): 1988 2020
Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(UNECF(-1))	-0.990561	0.176949	-5.598008	0.0000

R-squared	0.494761	Mean dependent var	0.015957
Adjusted R-squared	0.494761	S.D. dependent var	3.594742
S.E. of regression	2.555148	Akaike info criterion	4.743932
Sum squared resid	208.9210	Schwarz criterion	4.789280
Log likelihood	-77.27487	Hannan-Quinn criter.	4.759190
Durbin-Watson stat	1.958948		

المصدر:مخرجات Eviews

الملحق رقم10:نتائج اختبار الاستقرارية وجدر الوحدة للسلسة GDP

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.541803	0.7946
Test critical values:	1% level	-4.252879	
	5% level	-3.548490	
	10% level	-3.207094	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP)
Method: Least Squares
Date: 04/11/22 Time: 14:01
Sample (adjusted): 1987 2020
Included observations: 34 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	-0.145954	0.094664	-1.541803	0.1333
C	4.39E+09	5.99E+09	0.732083	0.4696
@TREND("1986")	7.56E+08	5.78E+08	1.308024	0.2005

R-squared	0.071268	Mean dependent var	2.39E+09
Adjusted R-squared	0.011350	S.D. dependent var	1.69E+10
S.E. of regression	1.68E+10	Akaike info criterion	50.00719
Sum squared resid	8.71E+21	Schwarz criterion	50.14187
Log likelihood	-847.1223	Hannan-Quinn criter.	50.05312
F-statistic	1.189422	Durbin-Watson stat	1.663754
Prob(F-statistic)	0.317908		

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.808333	0.8040
Test critical values:	1% level	-3.639407	
	5% level	-2.951125	
	10% level	-2.614300	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP)
Method: Least Squares
Date: 04/11/22 Time: 14:01
Sample (adjusted): 1987 2020
Included observations: 34 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	-0.039232	0.048535	-0.808333	0.4249
C	6.48E+09	5.84E+09	1.110657	0.2750

R-squared	0.020010	Mean dependent var	2.39E+09
Adjusted R-squared	-0.010614	S.D. dependent var	1.69E+10
S.E. of regression	1.70E+10	Akaike info criterion	50.00209
Sum squared resid	9.19E+21	Schwarz criterion	50.09188
Log likelihood	-848.0355	Hannan-Quinn criter.	50.03271
F-statistic	0.653402	Durbin-Watson stat	1.737641
Prob(F-statistic)	0.424868		

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.309855	0.7695
Test critical values:	1% level	-2.634731	
	5% level	-1.951000	
	10% level	-1.610907	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP)
Method: Least Squares
Date: 04/11/22 Time: 14:01
Sample (adjusted): 1987 2020
Included observations: 34 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	0.007515	0.024253	0.309855	0.7586

R-squared	-0.017767	Mean dependent var	2.39E+09
Adjusted R-squared	-0.017767	S.D. dependent var	1.69E+10
S.E. of regression	1.70E+10	Akaike info criterion	49.98109
Sum squared resid	9.55E+21	Schwarz criterion	50.02598
Log likelihood	-848.6785	Hannan-Quinn criter.	49.99640
Durbin-Watson stat	1.749506		

المصدر: مخرجات Eviews بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

الملحق رقم 11:نتائج اختبار الاستقرارية وجدر الوحدة للسلسة dGDP

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.902664	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.636901	
	5% level	-1.951332	
	10% level	-1.610747	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP,2)
Method: Least Squares
Date: 04/11/22 Time: 14:02
Sample (adjusted): 1988 2020
Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-0.896056	0.182769	-4.902664	0.0000

R-squared	0.428011	Mean dependent var	-9.03E+08
Adjusted R-squared	0.428011	S.D. dependent var	2.27E+10
S.E. of regression	1.72E+10	Akaike info criterion	50.00460
Sum squared resid	9.47E+21	Schwarz criterion	50.04995
Log likelihood	-824.0759	Hannan-Quinn criter.	50.01986
Durbin-Watson stat	1.906511		

المصدر: مخرجات Eviews بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

الملحق رقم 12:نتائج اختبار الاستقرارية وجدر الوحدة للسلسة UNEM

Null Hypothesis: UNEM has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.854132	0.6558
Test critical values:	1% level	-4.252879	
	5% level	-3.548490	
	10% level	-3.207094	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(UNEM)
Method: Least Squares
Date: 04/11/22 Time: 13:11
Sample (adjusted): 1987 2020
Included observations: 34 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
UNEM(-1)	-0.147225	0.079404	-1.854132	0.0733
C	4.413664	2.340736	1.885588	0.0688
@TREND("1986")	-0.106976	0.059614	-1.794463	0.0825

R-squared	0.113102	Mean dependent var	-0.160294
Adjusted R-squared	0.055882	S.D. dependent var	2.553315
S.E. of regression	2.480946	Akaike info criterion	4.739255
Sum squared resid	190.8080	Schwarz criterion	4.873933
Log likelihood	-77.56733	Hannan-Quinn criter.	4.785184
F-statistic	1.976635	Durbin-Watson stat	1.776482
Prob(F-statistic)	0.155613		

Null Hypothesis: UNEM has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.828013	0.7982
Test critical values:	1% level	-3.639407	
	5% level	-2.951125	
	10% level	-2.614300	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(UNEM)
Method: Least Squares
Date: 04/11/22 Time: 13:10
Sample (adjusted): 1987 2020
Included observations: 34 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
UNEM(-1)	-0.049462	0.059735	-0.828013	0.4138
C	0.747432	1.181271	0.632736	0.5314

R-squared	0.020976	Mean dependent var	-0.160294
Adjusted R-squared	-0.009619	S.D. dependent var	2.553315
S.E. of regression	2.565565	Akaike info criterion	4.779257
Sum squared resid	210.6280	Schwarz criterion	4.869043
Log likelihood	-79.24737	Hannan-Quinn criter.	4.809877
F-statistic	0.685606	Durbin-Watson stat	1.776795
Prob(F-statistic)	0.413796		

Null Hypothesis: UNEM has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.652465	0.4271
Test critical values:	1% level	-2.634731	
	5% level	-1.951000	
	10% level	-1.610907	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(UNEM)
Method: Least Squares
Date: 04/11/22 Time: 13:10
Sample (adjusted): 1987 2020
Included observations: 34 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
UNEM(-1)	-0.014385	0.022047	-0.652465	0.5186

R-squared	0.008727	Mean dependent var	-0.160294
Adjusted R-squared	0.008727	S.D. dependent var	2.553315
S.E. of regression	2.542149	Akaike info criterion	4.732867
Sum squared resid	213.2631	Schwarz criterion	4.777760
Log likelihood	-79.45874	Hannan-Quinn criter.	4.748177
Durbin-Watson stat	1.818565		

المصدر: مخرجات Eviews بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

الملحق رقم 13:نتائج اختبار الاستقرارية وجدر الوحدة للسلسة dUNEM

Null Hypothesis: D(UNEM) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.457287	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.636901	
	5% level	-1.951332	
	10% level	-1.610747	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(UNEM,2)
Method: Least Squares
Date: 04/11/22 Time: 13:11
Sample (adjusted): 1988 2020
Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(UNEM(-1))	-0.946281	0.173398	-5.457287	0.0000

R-squared	0.481976	Mean dependent var	-0.041303
Adjusted R-squared	0.481976	S.D. dependent var	3.506693
S.E. of regression	2.523904	Akaike info criterion	4.719325
Sum squared resid	203.8429	Schwarz criterion	4.764674
Log likelihood	-76.86887	Hannan-Quinn criter.	4.734584
Durbin-Watson stat	1.575863		

المصدر: مخرجات Eviews بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

الملحق رقم 14:نتائج اختبار الاستقرارية وجدر الوحدة للسلسة INF

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.020679	0.5695
Test critical values:	1% level	-4.252879	
	5% level	-3.548490	
	10% level	-3.207094	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF)
Method: Least Squares
Date: 04/11/22 Time: 13:42
Sample (adjusted): 2 35
Included observations: 34 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.228054	0.112860	-2.020679	0.0520
C	3.872515	2.580785	1.500518	0.1436
@TREND("1")	-0.123307	0.100478	-1.227201	0.2290

R-squared	0.116993	Mean dependent var	-0.292838
Adjusted R-squared	0.060025	S.D. dependent var	4.979615
S.E. of regression	4.827852	Akaike info criterion	6.070778
Sum squared resid	722.5529	Schwarz criterion	6.205457
Log likelihood	-100.2032	Hannan-Quinn criter.	6.116707
F-statistic	2.053655	Durbin-Watson stat	1.560564
Prob(F-statistic)	0.145360		

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.600248	0.4715
Test critical values:	1% level	-3.639407	
	5% level	-2.951125	
	10% level	-2.614300	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF)
Method: Least Squares
Date: 04/11/22 Time: 13:46
Sample (adjusted): 2 35
Included observations: 34 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.152889	0.095541	-1.600248	0.1194
C	1.052986	1.184766	0.888771	0.3808

R-squared	0.074095	Mean dependent var	-0.292838
Adjusted R-squared	0.045161	S.D. dependent var	4.979615
S.E. of regression	4.865875	Akaike info criterion	6.059392
Sum squared resid	757.6555	Schwarz criterion	6.149178
Log likelihood	-101.0097	Hannan-Quinn criter.	6.090012
F-statistic	2.560794	Durbin-Watson stat	1.597953
Prob(F-statistic)	0.119371		

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.380637	0.1524
Test critical values:	1% level	-2.634731	
	5% level	-1.951000	
	10% level	-1.610907	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF)
Method: Least Squares
Date: 04/11/22 Time: 13:47
Sample (adjusted): 2 35
Included observations: 34 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.092613	0.067080	-1.380637	0.1767

R-squared	0.051240	Mean dependent var	-0.292838
Adjusted R-squared	0.051240	S.D. dependent var	4.979615
S.E. of regression	4.850361	Akaike info criterion	6.024954
Sum squared resid	776.3581	Schwarz criterion	6.069847
Log likelihood	-101.4242	Hannan-Quinn criter.	6.040264
Durbin-Watson stat	1.655223		

المصدر: مخرجات Eviews بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

الملحق رقم 15:نتائج اختبار الاستقرارية وجدر الوحدة للسلسة dINF

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.059544	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.636901	
	5% level	-1.951332	
	10% level	-1.610747	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF,2)
Method: Least Squares
Date: 04/11/22 Time: 13:47
Sample (adjusted): 3 35
Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	-0.873945	0.172732	-5.059544	0.0000

R-squared	0.444087	Mean dependent var	0.163446
Adjusted R-squared	0.444087	S.D. dependent var	6.638009
S.E. of regression	4.949270	Akaike info criterion	6.066192
Sum squared resid	783.8487	Schwarz criterion	6.111540
Log likelihood	-99.09216	Hannan-Quinn criter.	6.081450
Durbin-Watson stat	1.971052		

المصدر: مخرجات Eviews بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

الملحق رقم16:نتائج اختبار الاستقرارية وجدر الوحدة للسلسة ER

Null Hypothesis: ER has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.173576	0.9001
Test critical values:	1% level	-4.252879	
	5% level	-3.548490	
	10% level	-3.207094	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(ER)
Method: Least Squares
Date: 04/11/22 Time: 13:31
Sample (adjusted): 1987 2020
Included observations: 34 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ER(-1)	-0.092555	0.078866	-1.173576	0.2495
C	3.782128	1.940500	1.949048	0.0604
@TREND("1986")	0.314481	0.263548	1.193260	0.2418

R-squared	0.044683	Mean dependent var	3.590426
Adjusted R-squared	-0.016950	S.D. dependent var	5.272510
S.E. of regression	5.317006	Akaike info criterion	6.263795
Sum squared resid	876.3873	Schwarz criterion	6.398474
Log likelihood	-103.4845	Hannan-Quinn criter.	6.309725
F-statistic	0.724989	Durbin-Watson stat	1.343664
Prob(F-statistic)	0.492360		

Null Hypothesis: ER has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.160524	0.9343
Test critical values:	1% level	-3.639407	
	5% level	-2.951125	
	10% level	-2.614300	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(ER)
Method: Least Squares
Date: 04/11/22 Time: 13:31
Sample (adjusted): 1987 2020
Included observations: 34 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ER(-1)	-0.004494	0.027997	-0.160524	0.8735
C	3.866965	1.951998	1.981029	0.0562

R-squared	0.000805	Mean dependent var	3.590426
Adjusted R-squared	-0.030420	S.D. dependent var	5.272510
S.E. of regression	5.352105	Akaike info criterion	6.249879
Sum squared resid	916.6408	Schwarz criterion	6.339665
Log likelihood	-104.2479	Hannan-Quinn criter.	6.280499
F-statistic	0.025768	Durbin-Watson stat	1.399746
Prob(F-statistic)	0.873478		

Null Hypothesis: ER has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		3.236377	0.9994
Test critical values:	1% level	-2.634731	
	5% level	-1.951000	
	10% level	-1.610907	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(ER)
Method: Least Squares
Date: 04/11/22 Time: 13:32
Sample (adjusted): 1987 2020
Included observations: 34 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ER(-1)	0.044455	0.013736	3.236377	0.0028

R-squared	-0.121737	Mean dependent var	3.590426
Adjusted R-squared	-0.121737	S.D. dependent var	5.272510
S.E. of regression	5.584224	Akaike info criterion	6.306739
Sum squared resid	1029.058	Schwarz criterion	6.351632
Log likelihood	-106.2146	Hannan-Quinn criter.	6.322048
Durbin-Watson stat	1.307980		

المصدر: مخرجات Eviews بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

الملحق رقم 17:نتائج اختبار الاستقرارية وجدر الوحدة للسلسة dER

Null Hypothesis: D(ER) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.065226	0.0033
Test critical values:	1% level	-2.636901	
	5% level	-1.951332	
	10% level	-1.610747	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(ER,2)
Method: Least Squares
Date: 04/11/22 Time: 13:32
Sample (adjusted): 1988 2020
Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(ER(-1))	-0.474213	0.154708	-3.065226	0.0044

R-squared	0.226008	Mean dependent var	0.220479
Adjusted R-squared	0.226008	S.D. dependent var	6.341771
S.E. of regression	5.579289	Akaike info criterion	6.305834
Sum squared resid	996.1110	Schwarz criterion	6.351183
Log likelihood	-103.0463	Hannan-Quinn criter.	6.321093
Durbin-Watson stat	2.028976		

المصدر: مخرجات Eviews بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

الملحق رقم18:نتائج اختبار التكامل المشترك وفق جوهانسون

Date: 05/16/22 Time: 17:34
Sample (adjusted): 1988 2020
Included observations: 33 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: UNECF ER GDP INF UNEM
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.687858	69.11482	69.81889	0.0568
At most 1	0.434075	30.69303	47.85613	0.6829
At most 2	0.215237	11.90632	29.79707	0.9351
At most 3	0.110355	3.908009	15.49471	0.9108
At most 4	0.001490	0.049215	3.841466	0.8244

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.687858	38.42179	33.87687	0.0134
At most 1	0.434075	18.78671	27.58434	0.4312
At most 2	0.215237	7.998312	21.13162	0.9038
At most 3	0.110355	3.858794	14.26460	0.8739
At most 4	0.001490	0.049215	3.841466	0.8244

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'*S11*b=I):

المصدر: مخرجات Eviews

الملحق رقم19: نتائج تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي الأول

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)
Date: 05/17/22 Time: 17:44
Sample (adjusted): 1987 2020
Included observations: 34 after adjustments
GDP = C(1)*GDP(-1) + C(2)*UNEC(-1) + C(3)*INF(-1) + C(4)

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.872407	0.121308	7.191680	0.0000
C(2)	5.39E+08	9.17E+08	0.587919	0.5610
C(3)	-3.89E+08	3.83E+08	-1.014475	0.3185
C(4)	-2.03E+09	2.58E+10	-0.078624	0.9379

R-squared	0.927215	Mean dependent var	1.07E+11
Adjusted R-squared	0.919937	S.D. dependent var	6.08E+10
S.E. of regression	1.72E+10	Akaike info criterion	50.08392
Sum squared resid	8.87E+21	Schwarz criterion	50.26350
Log likelihood	-847.4267	Hannan-Quinn criter.	50.14516
F-statistic	127.3919	Durbin-Watson stat	1.738374
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات Eviews

الملحق رقم20: نتائج تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي للنموذج الثاني

Dependent Variable: UNEM
Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)
Date: 05/18/22 Time: 20:37
Sample (adjusted): 1987 2020
Included observations: 34 after adjustments
UNEM = C(1)*UNEM(-1) + C(2)*OP(-1) + C(3)*UNEC(-1) + C(4)

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.840318	0.096735	8.686813	0.0000
C(2)	-0.027231	0.023779	-1.145162	0.2612
C(3)	-0.023014	0.102127	-0.225347	0.8232
C(4)	4.886663	4.744558	1.029951	0.3113

R-squared	0.895838	Mean dependent var	18.19179
Adjusted R-squared	0.885421	S.D. dependent var	7.542335
S.E. of regression	2.553041	Akaike info criterion	4.822578
Sum squared resid	195.5405	Schwarz criterion	5.002150
Log likelihood	-77.98383	Hannan-Quinn criter.	4.883817
F-statistic	86.00391	Durbin-Watson stat	1.717904
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات Eviews

الملحق رقم21: نتائج تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي للنموذج الثالث

Dependent Variable: INF
Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)
Date: 05/17/22 Time: 23:21
Sample (adjusted): 1987 2020
Included observations: 34 after adjustments
INF = C(1)*INF(-1) + C(2)*M(-1) + C(3)*UNEC(-1) + C(4)

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.827644	0.108534	7.625652	0.0000
C(2)	3.47E-13	5.01E-13	0.692501	0.4939
C(3)	-0.349960	0.350164	-0.999417	0.3256
C(4)	13.09399	11.22623	1.166375	0.2527

R-squared	0.724641	Mean dependent var	8.509779
Adjusted R-squared	0.697105	S.D. dependent var	8.908608
S.E. of regression	4.902930	Akaike info criterion	6.127674
Sum squared resid	721.1617	Schwarz criterion	6.307246
Log likelihood	-100.1705	Hannan-Quinn criter.	6.188913
F-statistic	26.31625	Durbin-Watson stat	1.598479
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات Eviews

الملحق رقم22: نتائج تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي للنموذج الرابع

Dependent Variable: ER
Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)
Date: 05/18/22 Time: 18:21
Sample (adjusted): 1987 2020
Included observations: 34 after adjustments
ER = C(1)*ER(-1) + C(2)*M(-1) + C(3)*UNEC(-1) + C(4)

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.924593	0.047639	19.40820	0.0000
C(2)	1.85E-13	5.35E-13	0.344731	0.7327
C(3)	0.247427	0.375833	0.658342	0.5153
C(4)	-2.465309	11.99829	-0.205472	0.8386

R-squared	0.977826	Mean dependent var	65.12271
Adjusted R-squared	0.975609	S.D. dependent var	33.54478
S.E. of regression	5.238910	Akaike info criterion	6.260235
Sum squared resid	823.3853	Schwarz criterion	6.439807
Log likelihood	-102.4240	Hannan-Quinn criter.	6.321474
F-statistic	440.9837	Durbin-Watson stat	1.414618
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات Eviews